الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس – المدية-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية و محاسبة

تخصص: محاسبة

بعنوان

أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في المالية و المحاسبة

من اعداد :

- العربي ايمان
- بن عيسى مريم

أعضاء لجنة التحكيم:

د /شمس الدين بوعرعار	جامعة المدية	رئيسا
د/ مولوج كمال	جامعة المدية	مشرفا و مقررا
د/ طلحة محمد	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس – المدية-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية و محاسبة

تخصص: محاسبة

بعنوان

أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في المالية و المحاسبة

من اعداد :

- العربي ايمان
- بن عيسى مريم

أعضاء لجنة التحكيم:

د /شمس الدين بوعرعار	جامعة المدية	رئيسا
د/ مولوج كمال	جامعة المدية	مشرفا و مقررا
د/ طلحة محمد	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

الشكـــــــــر

نشكر المولى عز و جل الذي ألهمنا القوة و الصبر لإتمام هذا البحث

" اللهم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلالك وجهك و عظيم سلطانك " .

أما بعد: بكل إمتنان و عرفان نتقدم بالشكر و التقدير و الإحترام إلى اللدكتور المشرف " مولوج كمال " الذي لم يبخل علينا بنصائحه و إرشاداته و توجيهاته التي كان لها أثر في إنجاز هذا العمل.

و نتقدم أيضا بالشكر لأساتذة قسم المحاسبة الذين ساعدونا و أرشدونا و كل من ساهم لإنجاز هذا العمل.

الإهداء

For My first and Eternal love my dear mother

For my father my sweet family.

For my Husband.

Friends and Colleagues

BENAISSA Meriem

الى الوالدين الكريمين أبي الغالي و أمي الكريمة

الى سندي إخوتي

الى زوجي العزيـز

الى كل من تربطني بهم صلة الصداقة والمحبة

العربي إيمـان

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية لدراسة أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية و ذلك بناءا على وجهات نظر و أراء المهنين بالمحال المحاسبي، قمنا بهذه الدراسة عن طريق إعداد إستبيان و توزيعه على عينة بلغ عددها 37 مفردة و لتحليل هذه المعطيات قمنا باستخدام برنامج (statistique package for social science (Spss و فيه تم جمع البيانات و تبويبها و ترتيبها لتسهيل عملية المعالجة و القيام بالتحليل و بهذا يتم التوصل للنتائج و إختبار صحة الفرضيات على حسبها، و من هذا توصلت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية. و أوصت على ضرورة إعتماد التحفظ المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لما له ن أثار إيجابية على الشركة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي ، المحاسبين، جودة القوائم المالية.

Abstract:

The aime of the study the impact of the accounting reservation on the quality of the financial statements based on the views and opinions of the accounting professionals. We adopted a questionnaire and distributing it to a sample of 37 statistical items, and to analyze these data we used the (Spss) statistique package for social science program in which we collected The data, classifying and arranging them to facilitate the operation of processing and carrying out the analysis, and by this the results are reached and the validity of the hypotheses are tested according to them, and from this the study concluded statisticlly significant impact of the accounting reservation on the quality of the financial statements . since The study recommended the necessity of adopting the accounting reservation in the Algerian economic institutions, because it has positive impact on the company.

Key words: accounting reservation, Accountants, Quality of financial statements.

قائمة المحتويات:

الملخص.....I

قائمة المحتويات.....II

قائمة الجدوال V

قائمة الأشكال البيانية.....VII

قائمة الملاحق..... VIII

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة. 1

مشكلة الدراسة. 2

أهداف الدراسة. 2

أهمية الدراسة. 3

الدراسات السابقة. 3

معيقات الدراسة. 6

الفرضيات.....6

منهجية الدراسة.....6

هيكل الدراسة.....7

محددات البحث.....7

أساليب جمع البيانات.....7

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: جودة القوائم المالية. 9

المطلب الأول:ماهية القوائم المالي.....9

المطلب الثاني:أنواع القوائم المالية.....15
المطلب الثالث: جودة القوائم المالية.....18
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي.....23
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحفظ المحاسبي.....23
المطلب الثاني: أهمية التحفظ المحاسبي.....27
المطلب الثالث: أنواع التحفظ المحاسبي.....29
المبحث الثالث: : تفسيرات ، إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي.....32
المطلب الأول: تفسيرات التحفظ المحاسبي.....32
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على استخدام التحفظ المحاسبي.....35
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي.....36
المبحث الرابع: مقاييس التحفظ المحاسبي 38
المطلب الأول : التحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF.....38
المطلب الثاني: مقاييس التحفظ المحاسبي.....41
المطلب الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية..... 42
الفصل الثالث: منهجية الدراسة..... 45
منهجية الدراسة و اسلوب الدراسة.....45
وصف البيانات الشخصية و الوظيفية للعينة.....46
اختبار التوزيع الطبيعي.....49
الفصل الرابع: الدراسة التحليلية 60
إختبار فرضيات الدراسة الميداينة.....61
خلاصة الفصل 91

الخاتمة 92
قائمة المراجع..... 95
الملاحق 102

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس لكارت الخماسي	47
(2-3)	معايير تحديد الاتجاه	48
(3-3)	توزيع الاستمارات الموزعة على أفراد العينة	49
(4-3)	اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	50
(5-3)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التحفظ المحاسبي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	51
(6-3)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	53
(7-3)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه	55
(8-3)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.	58
(9-3)	معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان	59

(10-4)	اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	62
(11-4)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التحفظ المحاسبي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه	65
(12-4)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	65
(13-4)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	67
(14-4)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان	70
(15-4)	معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان	71
(16-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر	72
(17-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى الدراسي	74
(18-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة	75
(19-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المحاسبية	76
(20-4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير التحفظ المحاسبي	78

(21-4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير جودة القوائم المالية	80
(22-4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي	84
(23-4)	نموذج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية	87
(24-4)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.	88
(25-4)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير جودة القوائم المالية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفي.	89

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(1-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر	73
(2-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي	75
(3-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة	76
(4-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة	77

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة.
1	قائمة الأساتذة المحكمين.	100
2	الإستبيان	101
3	الجدوال الإحصائية	108

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

مقدمة:

أصبحت المعلومات عنصرا هاما من عناصر الإنتاج لها دور أساسي في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، لذا أصبح لزاما عليها استغلال أبسط المعلومات سواء الواردة من الخارج كالمعلومات عن المنافسين والقوانين والمستهلكين وغيرها أوالمعلومات الداخلية عن نشاطها من خلال تقارير الأداء لكل وظيفة[1] تستخدم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المحاسبية في تسجيل الإنجازات وتوجيه أوجذب الانتباه وحل المشاكل.

يقصد بجودة المعلومة تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومة المحاسبية المفيدة أوالقواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وإعداد القوائم المالية، كما تساعدهم في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة[2]. وتتأثر جودة القوائم بالعوامل التالية:

التدقيق الداخلي، الإفصاح، إدارة الأرباح، النظام المحاسبي المالي، تكنولوجيا المعلومات، التدريب والتكوين .، التدقيق الخارجي. [3]

يمثل التحفظ المحاسبي تطور لمبادأ الحيطة الذي نال قبولا واسعا لدى المحاسبين لعدة سنوات، وكان موجها نحوالتأثير على القوائم المالية، ويقضي بالحسبان الإنخفاض المتوقع في الدخل أوالأصول قبل تحققها، ويؤجل الإعتراف بحدوث زيادة في هذين العنصرين لحين التأكد من تحققها بالفعل. يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم المبادئ التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية حيث يفرض قيدا على المحاسبين في عرض البيانات بحيث يتم إدراج القيم الدنيا للأصول والإيرادات والقيم العليا للإلتزامات والمصروفات في حالات عدم التأكد، لذلك أصبح يمثل أهم ركن من أركان الممارسة العملية في المؤسسات الإقتصادية.[4]

---

[1] بزقوراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، رسالة مطروحة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم التسيير، تخصص محاسبة.

[2] عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 195.

[3] خنفايس نسرين، عينة من خبراء محاسبين، محافظي الحسابات، مدققين داخليين – نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية ومحاسبين العاملين، مذكرة مقدمة إستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المحاسبية والمالية، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018/2017.

[4] فراد رشيدة،أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الماستر الأكاديمي، دراسة ميدانية لعينة من خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات والمحاسبين، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ورقلة، الجزائر.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

وقد لوحظ تزايد إهتمام الباحثين في مجال المحاسبة بموضوع التحفظ المحاسبي، ذلك بسبب تأثيره الكبير على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، ويعتبر السبب الرئيسي للإهتمام بموضوع التحفظ المحاسبي يكمن في زيادة الطلب على إنتاج قوام مالية أكثر تحفظا للتأكد من ممارسة إدارة الأرباح في معظم بيئات التقرير المالي.

وأكد معظم الباحثين أن التحفظ المحاسبي وإعلان التقارير في موعدها هوجوهر الشفافية في القؤائم المالية، يظهر هذا من خلال قيام المؤسسة بتأجيل الإعتراف بالأرباح وأخذ الخسائر المحتملة في الحسبان بعد الإعلان عن المكاسب المتوقعة، حيث أصبح الإلتزام بالتحفظ المحاسبي أساس تمييز المؤسسات في درجة شفافية ودقة قوائمها المالية ومعيارا لتصنيف البلدان حسب درجة تحفظ سياساتها وإجراءاتها المحاسبية.

مشكلة الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

- ما أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسة الإقتصادية؟

وبناءا على الإشكالية نصيغ التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مدى إلتزام المؤسسة بالتحفظ عند إعداد القوائم المالية؟
2- ما مستوى جودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة؟
3- ما هي العلاقة بين إستخدام التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية؟

الفرضيات:

1- هناك إلتزام مرتفع للتحفظ عند إعداد القوائم المالية.
2- هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في إعداد القوائم المالية.
3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تناولها موضوع من أهم المواضيع المحاسبية حاليا، تمكن الأهمية الحقيقية لدراستنا هذه علميا في محاولة معرفة مدى تأثير جودة التحفظ في القوائم المالية للمؤسسات، وعمليا لإختبار هذا الأثر فيها. بالإضافة لتقديم دليل حول علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية

الخروج ببعض النصائح والتوصيات والأفكار ذات العلاقة والتي يمكن أن تساعد إدارات المؤسسات الإقتصادية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مستوى التحفظ في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات.
- معرفة مدى إلتزام المؤسسات بالتحفظ المحاسبي وتحديد العلاقة بينهم.
- تقديم مجموعة من التوصيات للمؤسسات الجزائرية قد تساهم في تحسين جودة القوائم المالية.

محددات البحث:

- نحاول هم خلال هذا البحث معرفة دور التحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، من خلال دراسة أثر التحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وذلك بإستطلاع رأي مجموعة من المحاسبين، الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات وأساتذة جامعيين مختصين بالمحاسبة، في كل من دائرة المدية (مكاتب محاسبين وخبراء و....) ومن خلال النشر على الأنترنيت حول مدى الإلتزام بالتحفظ أثناء إعداد القوائم المالية.

منهجية الدراسة:

1- إستخدمنا في دراستنا هذه منهجين هما:

2- المنهج التحليلي: بمساعدة الإستبيان الذي تم توزيعه وتحليله عبر برنامج Spss.

3- المنهج الوصفي: من خلال الإطلاع ودراسة الدراسات السابقة كالرسائل والأطروحات والكتب.

أساليب جمع البيانات:

الإعتماد على الإستبيان في جمع البيانات الذي أعد خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعه على محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، المحاسبين والأساتذة المختصين بالمحاسبة.

وأيضا من خلا الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع كالأطروحات والكتب والمقابلات مع بعض مستخدمي القوائم.

الدراسات السابقة.

1- دراسة (علام موسى حمدان، 2011) بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية للمساهمة العامة. هدفت لإلقاء الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية وذلك بجمع بيانات الدراسة من خلال 50 شركة صناعية مساهمة . توصلت لإنخفاض التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة التحفظ وتحسين جودة التقارير المالية، عن طريق تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي.

2- دراسة (احمد سامح رضا رياض، 2011) بعنوان: التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة، هدفت للتعرف على العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ومستوى جودة الأرباح، ولتحقيق هذا الهدف تمت دراسة العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العامة وإمكانية تخفيض المستحقات الكلية.توصلت

الدراسة لوجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العامة وإرتفاع جودة الأرباح، بالإضافة لوجود علاقة إيجابية بين درجة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة الأرباح.

3- دراسة (مجدي مليحي عبد الحكيم مليحي) أثر هيكلة الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، دليل من البيئة المصرية، توصلت إلى أن هناك عدة محددات تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية من أهمها: إختلاف نمط هيكل منشأت الأعمال.

4- دراسة (watts, R, l, 2003) بعنوان conservatism in accounting .

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة والرائدة التي نادت بضرورة الرجوع إلى التحفظ المحاسبي حيث تضمنت جزأين ناقش الجزء الأول مفسرا التحفظ في المحاسبة، بينما الجزء الثاني بعض النتائج التطبيقية لإستخدام التحفظ وإنتشاره. وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي في التقارير المالية يزداد بمرور الوقت وأن المقرضين بإمكانهم إتخاذ قرارات إئتمانية رشيدة في إطار التحفظ المحاسبي، كما أغلقت الجهات المعارضة للتحفظ المنافع الإقتصادية القائمة عن تطبيقه.

5- -دراسة (سلمان خالد سلمان أبوهديب،2018) بعنوان أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول، هدفت الدراسة إلى بيان مستوى التحفظ المحاسبي وأثره على هامش الربحية ومعدل دوران الأصول لعينة مكونة من (21) شركة صناعية مساهمة عامة عالية الربحية للفترة 2012-2016، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي واختبار wilcoxon signed ranks test.، و تحليل الانحدار البسيط لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية في ممارسة التحفظ المحاسبي، ووجود أثر عكسي بدلالة إحصائية للممارسة التحفظ المحاسبي (سواء عند ارتفاعه أوانخفاضه) على هامش الربحية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية.

6- دراسة (محمد داود محمد صراوي،2019) بعنوان أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحفظ المحاسبي في العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث تم قياس التحفظ المحاسبي من خلال الاعتماد على نموذج)Basu,1997، تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال الاعتماد على القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ما بين 2010-2017،وتمثلت عينة الدراسة بـ (47)شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. و أظهرت

نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذودلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على العائد على الأصول في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان في ظل وجود المتغيرات الضابطة (نسبة المديونية، وحجم الشركة).

7-دراسة (حمدان 2011)، بعنوان أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، هدفت الدراسة إ لى قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وقياس علاقة التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، واشتملت عينة الدراسة على 50 شركة صناعية مساهمة عامة للفترة2001 – 2006، وتم اختبار البيانات باستخدام اختبار Pooled Data Regression واختبار . Logistic Regression توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير الصادرة عن لشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما وجدت الدراسة وجود علاقة مهمة إحصائيا بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية.

8- دراسة (عمر فريد شقور 2016) دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية عي الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الاستخراجية الأردنية: سعت هذه الدراسة لقياس مدى ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان , إضافة إلى معرفة دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، و قد أظهرت نتائج الدراسة وجود انخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان , كما توصلت الدراسة إلى أنه هناك تفاوت بين الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان من حيث درجة ممارسة إدارة الأرباح.

9-دراسة (أيمن علي محمد علي 2016) أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على درجة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة ودراسة أسباب تباينها، هذا وسعت الدراسة إلى التعرف على محددات جودة المراجعة الخارجية ودراسة أثرها على درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية , إضافة لتناولها التأصيل العلمي لمفهوم جودة المراجعة الخارجية ودورها على بيئة الأعمال المعاصرة من خلال استقراء الدراسات المحلية والعالمية الحديثة.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

معيقات الدراسة:

- نقص في المصادر و الافتقار للمراجع المطلوبة بسبب استمرارية غلق المكتبات الجامعية و العمومية.
- عدم توفر بيئة مناسبة لانجاز المذكرة.
- صعوبات متعلقة بالخدمات الاجتماعية كبشح مصادر المعلومات.
- صعوبات متعلقة بالخدمات الاجتماعية حيث رفضت أغلب المؤسسات استقبالنا بشأن الاستبيان بسبب مرض كوفيد 19.
- صعوبة الاتصال بالأشخاص (أساتذة، عينة الدراسة) بسبب عدم الالتقاء ، والتواصل كان عبر الإيمايل فقط.

هيكل الدراسة:

الفصل الأول: يتحدث هذا الفصل على تأثير التحفظ على جودة القوائم المالية، وفصلنا فيه القوائم المالية (من تعريفات وأنواع وأهمية...) وتطرقنا فيه أيضا للتحفظ المحاسبي كالنشأة والتعريفات والأنواع...

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية من خلال الإستبيان حيث قمنا بتوزيعها على مجموعة أفراد العينة، هذه العينة هي مجموعة من المحاسبين والخبراء المحاسبين.... لكل مؤسسات بالمدية وعبر الفايسبوك والإيمايل، والتي سنحاول بها معرفة التأثير بعد تحليل النتائج ومناقشتها.

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تتخذ المحاسبة دورا أساسيا اومهما في التأثير على القرارات الخاصة بالمستثمرين وغيرهم، بغض النظر عن القرار الذي يدور في أذهانهم، لاسيما أن الهدف الرئيسي للقوائم المالية هوتوفير معلومات مفيدة وصحيحة لمستخدمي هذه القوائم المالية تتصف بأنها ملائمة وموثوق بها، وفي الوقت المناسب من أجل إتخاذ قراراتهم لمختلف الأطراف سواء على الصعيد الداخلي أوالخارجي.

ومن الملاحظ الجدل القائم في شتى الأوساط المحاسبية حول وجود توليفة للموائمة بين تنفيذ التحفظ المحاسبي بطريقة تضمن العرض العادل للقوائم المالية تعكسها من جميع النواحي الجوهرية، وذلك بمعزل عن بعض أطماع المدراء الماليين والمحاسبين في بيان تقارير مالية تعبر عن رغباتهم، وذلك من خلال تخفيض لقيمة الأصول ورفع قيمة المصاريف والإلتزمات بطريقة تحول دون أي تضخيم للربح، مما أدى لتزايد اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة المالية بالتحفظ المحاسبي في الفترة الأخيرة لتوضيح بيان ومبررات ممارسات التحفظ المحاسبي واختبار دوافعه وأثاره المترتبة على القوائم المالية وعلى قرارات المستخدمين لها وذلك بسبب تأثيره الملحوظ وعلى ملائمة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية.

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: جودة القوائم المالية

تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي ومن أهم مخرجاته، وتعتبر وسيلة إيصال المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة إلى مستعمليها سواء كانوا داخل المؤسسة أو خارجها، وتتضمن هذه القوائم المالية معلومات عن المركز المالي للمؤسسة في فترة معينة، وفي ما يلي سوف نتطرق إلى ماهية القوائم المالية، أنواع القوائم المالية وجودتها.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

التعريف الأول: تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، فالمعلومات الواردة فيها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية ويمكن كذلك التعرف على مختلف التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية وهي التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وكذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية وتأثيرها على الأصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها [1].

التعريف الثاني: تعرف القوائم المالية بأنها صورة عن وضعية الأداء المالي للمؤسسة، تلخص عملياتها عن فترة زمنية محددة عادة سنة، وتظهر مركزها المالي في وقت إعدادها، كما توضح نتائج الأعمال التي أدت إلى الوصل إلى هذا المركز المالي [2].

التعريف الثالث: تعتبر القوائم المالية الختامية بمثابة المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي لأن هذه القوائم بما تحتويه من معلومات تشكل المرآة التي تعكس نتائج نشاط المؤسسة على مدار الفترة المالية لتعطي بذلك صورة واضحة عن أدائها يمكن من خلالها تشخيص جوانب القوة مع جوانب الضعف[3]

---

[1] خالد جمال الجمارات، معايير التقارير الدولية 2007، اثراء للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 93.

[2] احمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة،مبادئ المحاسبة المالية: المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية،جامعة الإسكندرية، مصر، 2008 ص 21.

[3] مطر محمد، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 2007،ص 431.

الفرع الثاني: أهداف وأهمية القوائم المالية.

أولا: أهداف القوائم المالية

يمكن تلخيص أهم الأهداف للقوائم المالية التي تعدها المؤسسة في العناصر التالية [1]:

- **تقديم المعلومات:** إن الهدف الأساسي للقوائم المالية يتمثل في تقديم المعلومات اللازمة وذلك بهدف اتخاذ القرارات، هذه المعلومات التي ينبغي ان تكون مفيدة ومربحة للمستثمرين الحاليين أو المرتقبين

أو المستخدمين الآخرين، كما يجب أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية سهلة الفهم بالنسبة لكل مستخدميها.

- **تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية:** يعتبر الاهتمام الأساسي للمستثمرين والدائنين هو تحديد التدفقات النقدية المستقبلية، وتتوقف قراراتهم انطلاقا من توقعاتهم بشأن زيادة الموارد النقدية فهدف المستثمر هو الحصول على الاستثمار الأصلي بالإضافة إلى العائد المتوقع من خلال التوزيعات الزيادة في قيمة الاستثمار عند البيع، أما الدائنون فإنهم ينتظرون استرداد مبلغ القرض مضافا إليه العائد المتمثل في الفوائد،وعند اتخاذ القرارات من طرف هؤلاء يجب دراسة كمية التدفقات النقدية والمخاطر التي تنطوي عليها، كما أن المؤسسة ترغب أيضا في استرداد استثمارها الأصلي بالإضافة إلى العائد وكلما نجحت المؤسسة في الحصول على التدفقات النقدية الموجبة من استثماراتها كلما زاد من مقدرتها على تسديد التوزيعات والفوائد، وهذا ما يؤدي إلى زيادة قيمتها.

- **توفير معلومات حول موارد المؤسسة والتزاماتها:** تحتوي القوائم المالية المنشورة من طرف المؤسسة على معلومات واضحة عن موارد المؤسسة وكذلك الالتزامات اتجاه مختلف المتعاملين معها كالدائنين والملاك وغيرهم.

وبالنظر في عناصر الميزانية وتحديد العلاقة بين الأصول والالتزامات وحقوق الملاك فإن المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين يملكون القدرة على تحديد نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة وعلى تحديد اليسر المالي لها، مما يساعد المستخدمين في تحديد المركز للمالي للمؤسسة والذي يقدم معلومات حول التدفقات النقدية المتوقعة مما يساعد على تقدير القيمة الإجمالية للمؤسسة.

[1] بودربالة سارة حدة، دور المراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية للتسيير، رسالة ماجستير، الجزائر،2007 ص82.

- **توفير معلومات عن أداء المؤسسة وقدرتها على تحقيق المكاسب:** تساعد القوام المالية على عملية التنبؤ بأداء المؤسسة، من خلال أدائها للسنوات السابقة، ويعتبر الربح المحاسبي للمؤسسة مؤشر جيد لقياس أدائها مما تبينه التدفقات النقدية المالية، ويستخدم العائد المحاسبي بطرق متعددة، فقد يفسره المستثمرون والدائنون على أنه مقياس لفعالية إدارة المؤسسة من أجل توقع العائد في المستقبل، وكذا القدرة الكسبية طويلة الأجل للمؤسسة أو تحديد درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات والقروض.
- **توفير معلومات عن التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة:** توفر القوائم المالية حول كيفية الحصول على تدفقات نقدية وكيفية إنفاقها، وترتبط هذه التدفقات بالأنشطة المختلفة للمؤسسة.

ثانيا: أهمية القوائم المالية

تحتل القوائم المالية مرتبة مهمة من بين مصادر المعلومات نظرا لتحقيقها الأمور التالية[1]:

تعد من مصدر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة، تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنها توفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، تتصف بتنوع المعلومات التي تتضمنها سواء كانت محاسبية أو إدارية والتي تساعد في توضيح نشاطات الوحدات الاقتصادية المختلفة، تعد من العوامل الأساسية في تحديد أسعار الأسهم في السوق المالي، توفير مناخا استثماريا ملائما وتزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي والذي بدوره يؤثر على نمو وازدهار الاقتصاد ككل.

الفرع الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية

تعتبر المعلومات التي توفرها القوائم المالية ذات أهمية بالغة لما لها من فائدة للمستخدمين، حيث توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء أو التغيرات في المركز المالي للمنشأة وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية في التالي:

أولا- القابلية للفهم: تقوم هذه الخاصية على فرض إمكانية فهم مستخدمي القوائم المالية للمعلومات المحاسبية والإيضاحات المتممة لها، ويتوقف مستوى الفهم بالطبع على قابلية المعلومات نفسها للفهم، وأيضا على مستوى

[1] سماهر هيثم عبد القادر الخليل، دور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم لدى السلطة المالية دراسة تحليلية لعينة من القوائم المالية المدققة والمقدمة للسلطة المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، 2006، ص02.

معرفة وخبرات مستخدمي القوائم المالية وكذلك استعدادهم أورغبتهم في دراسة هذه المعلومات بمستوى مرضي ومقبول من العناية [1].

ثانيا- الملائمة: نقصد بخاصية الملائمة في المعلومات عندما تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية[2].

وعموما يمكن تدعيم خاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية إذا روعي في إنتاج وتوصيل هذه المعلومات عدة اعتبارات ومن أهم هذه الاعتبارات:

التوقيت المناسب عند تقديم المعلومات لمتخذي القرار، على أن تكون المعلومات مكتملة ويمكن فهمها، التركيز أثناء توصيل المعلومات على محتوى الحدث الاقتصادي وأثاره دون أي استعمال لأسلوب مضلل أوتحريف معتمد

أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المهمة نسبيا وهي ما تعرف بخاصية الأهمية النسبية التي ترتبط بصفة الملائمة [3].

ثالثا - إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية: ويقصد بها الثقة بالمعلومات المتوفرة ومدى مصداقيتها وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها، ويمكن لهذه الخاصية أن تتوفر بالمعلومات المقدمة للمستخدمين إذا توفرت بها الخصائص الثانوية التالية:

1. **التمثيل الصادق:** يعني التمثيل الصادق أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المنشأة والتي تم التعبير في القوائم المالية، فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها وفقا لمعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في المنشأة في تاريخ هذه الميزانية[4].

[1] عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق العمل المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العلمية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، ج 1 ، ص 42.

[2] أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، القاهرة، الدار الجامعية، 2004، ص 40.

[3] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 43.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

2. **الاهتمام بالمضمون دون الشكل:** لكي يتم تفسير المعلومات المحاسبية وتزيد درجة الاعتماد يجب أن تهتم بالمضمون أو الجوهر قبل الاهتمام بالشكل، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانوني، ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة.
3. **الحياد:** أي تقديم المعلومات التي تحتويها القوائم المالية دون انتقائها لفئة معينة من المستخدمين على حساب فئة أخرى وتكون حيادية إذا:

- أعدت للاستخدام العام بعيدا عن التحفيز بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها.
- تمت معالجتها بمنأى عن أي تنبؤات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها[1].

رابعا- الحيطة والحذر: هذه الخاصية تتدرج على توخي الحيطة والحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها أي تضخيم للأصول أو الدخل أو أي تقليل للالتزامات والمصروفات ونشير إلى أن خاصية الحيطة والحذر لا تعني خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها أو تقليل معتمد للأصول والدخل، وإلا تكون القوائم محايدة مما يؤدي إلى فقدانها خاصية المصداقية[2].

خامسا- القابلية للمقارنة: أي قابلية مقارنة المعلومات المالية لعدة دورات محاسبية سواء بالنسبة لمنشأة واحدة أوعدة منشآت، من أجل تحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركزها المالي وتقييم أداءها.

ولتدعيم هذه الخاصية نجد عدة اعتبارات في إعداد ونشر القوائم المالية وتوصيل المعلومات المحاسبية نعرض أهمها فيما يلي[3]:

- يعتبر الاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية شرطا أساسيا لإمكانية مقارنة القوائم المالية من فترة محاسبية لأخرى وكذا القوائم المالية من فترة محاسبية لأخرى وكذا الإفصاح عن أية تغيرات في هذه السياسات، وسبب ذلك التغير وآثاره على القوائم المالية ومحتواها المهمة نسبيا.
- إجراء مقارنة أثناء الإفصاح عن القوائم بين الفترة المحاسبية الحالية للمنشأة والفترة المحاسبية السابقة المباشرة.

[1] خالد جمال الجعارات،مرجع سبق ذكره، ص 53.
[2] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 55.
[3] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

- توحيد الممارسات والسياسات المحاسبية بين المنشآت المتماثلة في نفس الصناعة، كما هو الحال في البنوك التجارية، طالما كان هذا التوحيد لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما أو معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الرابع: مستخدمي القوائم المالية.

مع تنوع الأطراف المستخدمة للقوائم المالية أصبح من الصعب لهذه الأخيرة الاستجابة للجميع خاصة أن نوعية وشكل المعلومات المطلوبة تختلف من مستعمل إلى آخر ويمكن تصنيفها كما يلي:

أولا- المستثمرون: يقوم المستثمرون عادة بإنشاء مشروعات جديدة أوالتوسع في مشروعات قائمة كشراء الأوراق المالية مثلا، مما من شأنه إعطاء أهمية بالغة للمعلومات من طرف مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم قبل المخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم وتوقع العائد المتحقق منها، والتي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

ثانيا- الموظفون: يبحث الموظفون على أن تكون المكافآت المدفوعة من قبل أرباب العمل مرضية لهم، لذا تراهم يهتمون بالمعلومات حول استقرار وربحية أصحاب العمل وبالتالي تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل[1].

ثالثا- المقرضون: تفيد المعلومات المالية المقرضين على معرفة قيمة قروضهم وكذا نسبة الفائدة المترتبة عن هذه القروض، كما تساعدهم على تحديد فيما إذا كان كانت سوف تدفع لهم عند تاريخ الاستحقاق.

رابعا- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يعتمد الموردون والدائنون الآخرين على المعلومات المالية قصد تقدير مدة استحقاق المبالغ قيد التحصيل[2].

خامسا- العملاء: بالنسبة للعملاء، تشمل حاجاتهم للإفصاح في المعلومات المرتبطة باستمرارية المنشأة، لاسيما عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

[1] حسين يوسف القاضي، سمير معذي الريشاني، محاسبة البترول، دار الثقافة للنضر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2001، ص 71.
[2] محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد، الإسكندرية، 2009،ص 15.

سادسا- الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:من مصلحة الحكومات ووكالاتهم الإلمام بالمعلومات التي تساهم في عملية توزيع الموارد حسب نشاطات المنشآت، وذلك من أجل تنظيمها، تحديد السياسات الضريبية واستخدامها كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

سابعا- الجمهور: من أجل الإحاطة بمستجدات المنشآت يحتاج الجمهور للقوائم المالية من أجل اتخاذ القرار المناسب، فقد تساهم المنشآت في نمو الاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وكيفية تعاملها مع الموردين المحليين، والقوائم المالية في هذه الحالة تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نموالمنشأة وتنوع أنشطتها[1].

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية.

القوائم المالية أنواع عدة وأهما قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لما يحتويانه على معلومات مالية بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية وكشف حقوق الملكية، ولكن كل واحدة تضم معلومات مختلفة عن الأخرى.

أولا: قائمة المركز المالي:

وتعرف أيضا بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذالك التاريخ [2]، وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة فيمكن أن تعد على هيئة تقرير (قائمة الوضع المالي) أو على هيئة حساب (الميزانية العمومية)،إلا أن الشكل الأول يوفر أساس جيد للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية بالإضافة إلى إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها.

[1] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق ذكره، 45.
[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية،مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن 2006، ص37.

ثانيا: قائمة الدخل.

عبارة عن كشف بين إيرادات ومصاريف المشروع خلال السنة المالية، من خلاله يتم التوصل إلى نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية في نهاية السنة المالية، وهو كشف مهم بالنسبة لمالكي المشروع ودائنيه وبقية المهتمين بالمشروع وتأتي أهميته من أن نجاح المشروع أو فشله يعتمد على قدرته على تحقيق إيراد تفوق المصاريف، فعندما تتوفر أصول المشروع ويبدأ بعمله فإن الإيرادات والمصاريف هي موارد التدفق النقدي للمشروع[1]، وأن صافي الدخل هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات.

وتسمى قائمة الدخل بحساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي الجديد الذي كان من المنتظر تطبيقه في بداية جانفي 2010، وهو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والمنتجات المن المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربحا أو خسارة [2].

من أجل التوصل إلى نتيجة أعمال المشروع يتم إعداد قائمة الدخل بالخطوات التالية[3]:

1- معرفة صافي المبيعات.
2- الفرق بين صافي المبيعات وتكلفتها يكون هو مجمل الربح.
3- تطرح المصاريف التشغيلية والإدارية من مجمل الربح ليكون الباقي هو صافي الربح من نشاط المشروع.
4- إذا كانت هناك إيرادات أخرى تضاف إلى صافي الربح الناتج من الخطوة رقم السابقة (الرقم 4).

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدي تبين رصيد النقدية من خلال كشف النقد المستلم والنقد المدفوع خلال فترة ويمكن القول بأن الهدف الأول من إعداد التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضات والمدفوعات التي تمت خلال الفترة المالية، وأن الهدف الثانوي هو تقديم معلومات حسب الأساس النقدي عن أنشطة المنشأة المختلفة

[1] طلال الحجاوي، ريان نعوم، ريان نعوم المحاسبة المالية -1- مناهج الجامعات العالمية، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2005، ص 248،249.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار تحديد قوائم التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،مؤرخ في 26 يوليو2008، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 24.
[3] عليان الشريف، رياض الحلبي، فائق شقير أحمد الجعبري، رشاد العصار، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن 2000، ص 260.

سواء كانت الأنشطة التشغيلة أو الاستثمارية أو التمويلية [1]، فالبيانات الواردة في قائمة التدفقات النقدية تفيد جهات عديدة مثل المستثمرين والملاك والدائنين وبعض الجهات الحكومية وغيرها حيث أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات حول عدة نقاط من أهمها:

معرفة مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية، معرفة قدرة المنشأة على دفع حصص الأرباح ومقابلة التزاماتها في مواعيد استحقاقها، معرفة الأسباب التي أدت إلى اختلاف بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وكيفية الانتقال من أحدهما الآخر، إذ أن البعض يهتم بمعرفة صافي الربح لأنه يعكس نجاح أوفشل عمل المشروع من فترة لأخرى، في حين يهتم البعض الآخر بمعرفة حركة النقدية في المنشأة حتى لوكانت تحقق ربحا أوخسارة.

رابعا: قائمة التغير في حقوق الملكية

تعد قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملاك بداية الفترة،الإضافات إلى حقوق الملاك خلال الفترة من زيادة رأس المال، نتيجة الفترة من صافي الدخل أوصافي خسارة، وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملاك خلال الفترة مثل المسحوبات والتوزيعات عل الملاك، وأخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة[2]

فالمعيار المحاسبي الدولي رقم (01) ias يشترط على المؤسسة أن تقوم بعرض التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل في القوائم المالية وهي القائمة الثالثة في القوائم المالية لشركات الأموال (وتضم رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب رأس المال المحتسب [3]

[1] عبد الناصر إبراهيم نور، وآخرون، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص 282.

[2] عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية، (الجزء الأول)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 37.

[3] سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص 44.

خامسا: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

حسب المعيار الدولي الأول يتطلب أن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية معلومات خاصة بما يلي:[1]

أساس إعداد القوائم المالية، السياسات المحاسبية الأساسية المستخدمة، المعلومات المطلوبة عن طريق معايير المحاسبة الدولية الأخرى التي يتم عرضها في مكان آخر في القوائم المالية، معلومات إضافية لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية ولكنها تعتبر ضرورة لأغراض العرض العادل.

كما يتطلب المعيار الدولي الأول عرض تلك المعلومات بطريقة منهجية ومنظمة وبطريقة تتسم بأنها مرجعية للبنود ذات الصلة في صلب القوائم المالية.

المطلب الثالث: جودة القوائم المالية

الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية

الجودة مفهوم فلسفي واسع يهدف إلى تحقيق التميز فيما تقدمه المؤسسة الاقتصادية من خدمات ومنتجات كالقوائم التي تعد بمثابة المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية، إذ أن النظام المحاسبي يشبه بدرجة كبيرة نظام الإنتاج حيث يتم تحويل المادة الخام إلى قوائم مالية تستخدم في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية والائتمانية وذلك بعد دراستها وتحليلها [2].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه من الأسباب الرئيسة للاهتمام بجودة القوائم المالية اعتبارها كمدخلات أساسية لعملية اتخاذ القرارات.

لقد تباينت وجهات نظر الباحثين حول جودة المعلومات المحاسبية، فلم يتم التوصل على إثر ذلك إلى تعريف جامع ويصفها ويعرفها تعريفا شاملا، وهذا بسبب اختلاف المداخل ووجهات النظر الخاصة بها.

وعليه سنحاول التطرق لأكثر التعاريف تداولا:

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 191.

[2] احمد شوقي، مقياس جودة التقارير المالية، الأهرام الاقتصادي، مصر،2009.

يقصد بجودة المعلومة تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومة المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وإعداد القوائم المالية، كما تساعدهم في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة[1].

بالإضافة إلى ذلك، تعد جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله وجود تصميمه، كما أن جودة المعلومات المحاسبية تكمن في قدرتها على إضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف ثلث الجهات وتخفض من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات [2]، بمعنى أن جودة المعلومات تعبر عن الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وذلك لمساعدة مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى أن هذه الخصائص يجب أن تكون ذات فائدة كبيرة وخاصة في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة[3].

كما تتحدد جودة المعلومات بمدى فائدتها لكل من المسؤولين عن وضع المعايير وإعداد القوائم المالية التي تكون خالية من التحريف والتضليل ومعدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، وبمدى قدرتها على تحفيز مستخدمي المعلومات بجعلهم أكثر كفاءة في اتخاذ قرارات فعالة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة ككل، كما تمكنهم من وضع الخطط اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة والرقابة على مستويات الأداء ة التأكد من تنفيذ ما تم تخطيطه واتخاذ الإجراءات التصحيحية بعد اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها.

[1] عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 195.

[2] علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ون ا زهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق،العدد السابع،2009 ، ص7

[3] يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة: الفروض- المفاهيم-المبادئ- المعايير، مؤسسة الوراق،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص66.

الفرع الثاني: قيمة المعلومة المحاسبية

إن قيمة المعلومات تعبر عن المنفعة التي تقدمها مطروحا منها تكلفة إنتاجها، وتكمن المنافع الرئيسية للمعلومات في تخفيض حالة عدم التأكد وتحسين القرارات وتحقيق قدرة أفضل على تخطيط وجدولة الأنشطة [1]، وبالتالي يمكن للمستخدم أن يكون قادرا على اتخاذ قرار أقل ضررا وأكثر نفعا.

كما تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أوتوقع استعمالها في المستقبل بالإضافة إلى مدى كفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء عليها، حيث يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة.

أما بالنسبة للقياس الكمي لقيمة المعلومات، يتم التمييز بين حالة التأكد التام وحالة التأكد كالآتي:[2]

- في حالة التأكد التام أي عند توفر معلومات كافية، تقاس قيمة المعلومات من خلال المقارنة بين منفعة المعلومات وتكاليف الحصول عليها، وذلك لأن المعلومات التامة تسمح بأن يتم اتخاذ القرار الأمثل في كل مرة تنشأ فيها حاجة لاتخاذ القرار.
- أما في حالة عدم التأكد التام أي عدم توفر معلومات كافية، فيقتصر دور المعلومات على التقليل من حالة عدم التأكد، وبالتالي يجب أخذ درجة المخاطرة بعين الاعتبار عند حساب قيمة المعلومات، وتعتبر درجة المخاطرة عن المنافع الناتجة عن البديل مضروبا في احتمال تحقق هذا البديل.

ونخلص من ذلك، إلى أن المعلومات تستخدم بهدف التقليل من حالة عدم التأكد لدى مستخدميها.

خلاصة القول، أن تحديد قيمة المعلومات ليس أمرا سهلا، إذ يصعب تحديد تكاليف وفوائد المعلومات بشكل كمي كما أنه من الصعب تحديد قيمة المعلومات قبل إنتاجها واستغلالها، وعليه يجب حساب القيمة المتوقعة للمعلومات بأفضل الطرق بحيث لا يتم إنتاج معلومات تتجاوز تكلفتها المنافع المتوقعة من إنتاجها، وعليه، فقيمة المعلومة تظهر من خلال قدرتها على زيادة الأرباح والتقليل من الخسائر الناتجة عن عملية اتخاذ القرار.

---

[1] بول – ج – ستينبارت ومارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، تعريب: قاسم إبراهيم الحسيني، مراجعة: أيمن حداد ومهند عتمة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، 2009، ص 26.

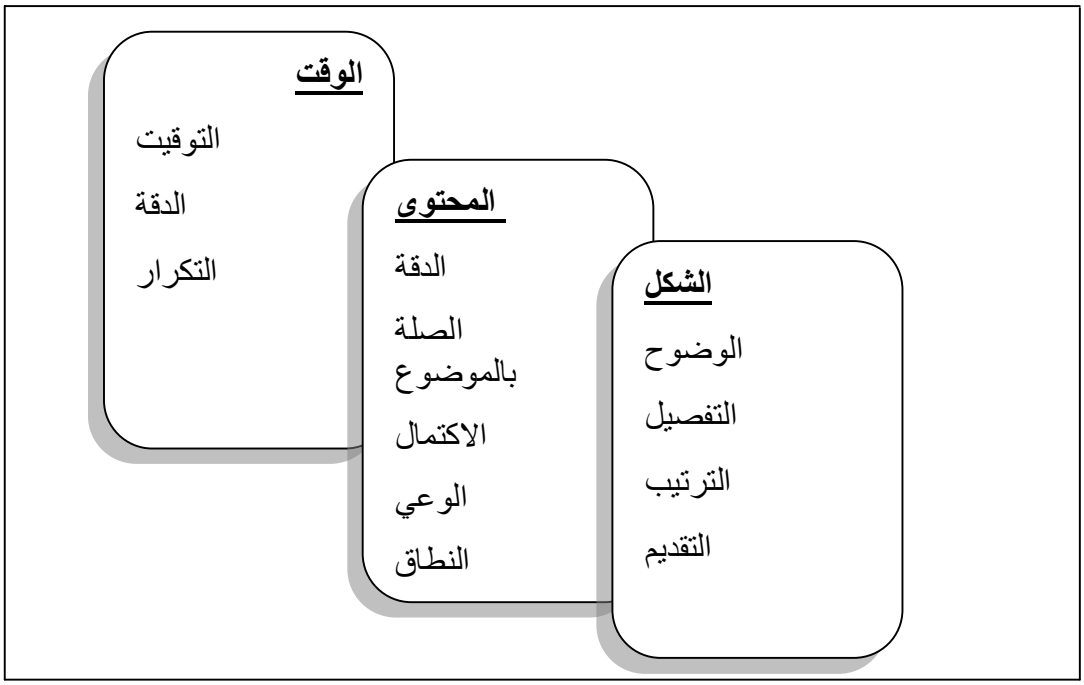
[2] عبد الرزاق محمد قاسم، ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 29.

الفرع الثالث: أبعاد جودة المعلومات المحاسبية.

تم حصر جودة المعلومات في ثلاث أبعاد رئيسية هي البعد المتعلق بالمحتوى والبعد المتعلق بالشكل والبعد المتعلق بالتوقيت، وكل بعد يشمل مجموعة من الخصائص التي تدعم البعد الرئيسي لتحقق في النهاية جودة المعلومة.

والشكل رقم (1) يلخص أبعاد جودة المعلومات كالآتي:

الشكل الرقم (1): أبعاد جودة القوائم المالية



Source: James A. O' BRIEN, Introduction to information systems: Essentials for the internal work. Ed E-Business enterprise, Eleventh edition, Chapter1, Mc Graw-Hill, New york, Etats Unis 2002, P 3.

من جهة أخرى، يرى ربحي مصطفى عليان أن جودة المعلومة تتحقق من خلال مجموعة من الأبعاد نلخصها فيما يلي[1] :

أولا: البعد الزمني :يتحدد وفق الخصائص الآتية:

- التوقيت :المعلومات يجب أن تقدم عندما تكون مطلوبة.
- الآنية :يجب أن يوافق توقيت تقديم المعلومات الأحداث.
- الفترة الزمنية :يتم تقديم المعلومات حول الماضي والحاضر والتوقعات المستقبلية.

ثانيا: البعد المتعلق بالمضمون[2] :

يشمل العناصر الآتية:

- الدقة :يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها أي درجة تمثيل المعلومات للماضي والحاضر والمستقبل، فكلما ا زدت دقة المعلومات ا زدت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أوالتوقعات المستقبلية.
- ذات صلة :المعلومات يجب أن تكون مرتبطة بمدى الحاجة إليها من قبل شخص معين في حالة معينة.
- الاكتمال :كل المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم كاملة.
- الوعي :المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم وتكون مفهمومة من طرف متلقيها.
- النطاق :المعلومات يمكن أن يكون لها نطاق واسع أوضيق أوذات تركيز داخلي أوخارجي.
- الأداء :المعلومات يجب أن تظهر أداء الأنشطة المنجزة، والتقدم الذي تم تحقيقه والموارد المتراكمة.

ثالثا: البعد الشكلي: يشمل الخصائص الآتية:

- الوضوح :تقدم المعلومات بشكل سهل ومفهوم.
- التفصيل :يمكن أن تكون المعلومات مفصلة أوملخصة إلا أنها يجب أن تفي باحتياجات المستخدمين.

[1] ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص، 115.
[2] ربحي مصطفى عليان، مرجع سبق ذكره، ص 116.

- التقديم :المعلومات يمكن أن تقدم بشكل سردي، رقمي، بياني، مطبوعة، فيدوي أوأي شكل آخر.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى التعرف على التحفظ المحاسبي فمن الضروري التطرق لهذا الإطار المفاهمي و نبدأ أولا بالنشأة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحفظ المحاسبي.

الفرع الأول: نشأة التحفظ المحاسبي.

من الواضح أن مبدأ التحفظ المحاسبي مفهوم قديم لازم الإنسان من بداية الخليقة، أما من ناحية تاريخنا فهويرجع نشأة تطبيق التحفظ المحاسبي لعدة قرون، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن المحاسبة في القرون الوسطى طبقت التحفظ، فهناك أدلة لتأثير التحفظ على التطبيق المحاسبي منذ أكثر من خمسة قرون مضت.[1]

أولا: قبل القرن العشرين.

فقد أشار Basu إلى أن بداية القرن الرابع عشره، وجد في كتاب بعنوان " الإقتصاد والإدارة " أنه يجب على مدوني حسابات صاحب المشروع أن يكونوا حذرين وأمناء، كما أشار إلى أن السجلات المتبقية من القرن الرابع عشر وجد ما يشير إلى أن المخزون تم تقييمه وفقا لقاعدة التكلفة أوالسوق أيهما أقل، وفي عام 1976 أكد الزعيم jacques savary على ضرورة التحفظ في التطبيق المحاسبي، ففي بداية مناقشته لموضوع المحاسبة عن ضرائب الولايات، أشار إلى أنه إذا بدأت قيمة البضاعة المشتراة في التدهور، أوأصبحت متقادمة أوكانت تقديرات المصنعين أوتجار الجملة تنخفض عن سعرها الأصلي، فإنه يجب تسجيلها بهذا السعر المنخفض.
والجدير بالذكر أن إفتتاحية مجلة The accontant في الطبعة الرابعة في جوان 1881، قامت بمناقشة التحفظ المحاسبي ومدى مسئولية المراجعين عن التقديرات.[2]

[1] الرشدي ممدوح الصادق محمد، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 25، 2011، ص 14.

[2] brief R.P the accountants Responsibility in Historical prespective". The accounting review.vol 15.

ويؤكد salier في كتابه المنشور عام 1979 بعنوان Depreciation Applications أن قيد الإهتلاك تخفض من ضرائب الدخل في المملكة المتحدة عام 1878، الأمر الذي كان وراء الإهتمام بموضوع الإهلاك في المملكة، وأن الأدبيات في ثمانينات التاسع عشر تشابهت مع الأدبيات في الولايات المتحدة بشأن الإهتمام بموضوع الإهتلاك، حيث إتجهت بقوة لدراسة قانون الضرائب الصادر في عام 1909 على دخل الشركات.[1]

من خلال اللمحة على التطور التاريخي للإهتمام بالتحفظ المحاسبي فيما قبل القرن العشرين، نستخلص ما يلي:

- تمتد جذور تطبيق التحفظ المحاسبي إلى بداية القرن الرابع عشر حيث لازم مهنة المحاسبة منذ بدايات ممارستها، ويلاحظ على غالبية الكتابات في هذه الفترة أنها إقتصرت على التطبيق العلمي لمهنة المحاسبة والمشاكل التي يقابلها المحاسبون ومحاولة إيجاد حلول لها.
- على الرغم من وجود كتابات في فترة ما قبل العشرين تؤكد وجود ممارسة التحفظ المحاسبي إلا أنه لم يلحظ خلالها وجود تبريرات للإجراءات المحاسبية بوجه عام.

ثانيا: بداية القرن العشرين حتى الستينات

شهدت بداية القرن العشرين إهتماما ملحوظا بالتحفظ المحاسبي من جانب الكثير من البحوث والدراسات الأكاديمية، ويؤكد على ذلك بعض الباحثين ويشيرون إلى أن بداية البحوث والدراسات الأكاديمية الأمريكية على التحفظ المحاسبي كانت في البداية معيارية، وظلت على ذلك حتى منتصف القرن العشرين[2] للإعتراف بالأرباح والخسائر.

منذ سبعينات القرن العشرين: لوحظ أن تزايد التقرير عن الخسائر من قبل الشركات الأمريكية، وتزايد ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، شكلا القضية الرئيسية للبحث المحاسبي في بداية السبعينات، حيث نال التحفظ المحاسبي وقضية قياسه محور إهتمام العديد من الدراسات البحثية في تلك الفترة.

[1] Basu.S," conservatism research Historocal development and future prospets" China journal of accounting research, vol 2, Issue1, 2009, p12.

[2] Watts,R, L, zimmeman j,L 1986- basu, s, 2005.

كما شهدت أوائل السبعينات بداية البحوث التطبيقية في المحاسبة، حيث أدى إستخدام أساليب البحث التجريبي والأساليب الكمية إلى تطورات هامة في البحث التجريبي وتطورات هامة في البحث والفكر المحاسبي، فسرعان ما إنعكس ذلك دراسة تأثير الطرق المحاسبية البديلة على زيادة أوتخفيض الدخل، حيث إتجه البحث المحاسبي للإستفسار عن الطرق المحاسبية التي قد تؤدي إلى تضخيم الأرباح وتضليل المستثمرين، ثم تحولت الدراسات إلى تفسير الدوافع الإقتصادية للإختيار المحاسبي.

كا أشار أحد الباحثين إلى أنه قد لوحظ تزايد في ممارسة التحفظ المحاسبي، بعد إنشاء مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية FASB 1973.[1]

ضف إلى ذلك فقد شهدت فترة الثمانينات إتجاه كثير من البحوث نحودراسة وتحليل التباين في المحاسبة المطبقة على المستوى الدولي، ومحاولة تصنيف الدول من حيث الأكثر أوالأقل تحفظا، تلي ذلك مجموعة من البحوث حاولت إختبار الإختلافات الثقافية بين الدول.[2]

الفرع الثاني: مفهوم التحفظ المحاسبي.

يعرف بأنه طريقة للإختبار من بين البدائل المحاسبية للأخذ بالقيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأكبر للأعباء والإفصاح عنها.[3]

فالتحفظ المحاسبي هو الإعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والإعتراف بالقيم الدنيا للأصول حيث ينطوي التحفظ على إستخدام المعايير الأشد صرامة عند الإعتراف بالأرباح.[4] والإختيار بين البدائل المتاحة، البديل الذي لا يبالغ في إثبات قيم موجودات المؤسسة أوقيمة دخل الفترة المالية من أهم تطبيقاته في الحياة العملية تقييم بضاعة أخر المدة إما بسعر التكلفة أ القيمة القابلة للتحقق أي الأقل بينهما لا تكوين المخصصات بأنواعها كمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط أسعار الأوراق المالية ومخصص خصم أوراق القبض.

[1] خليل عبد الفتاح، التأصيل العلمي لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الإتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مجلة الدراسات المالية التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، 2003.

[2] Gray.S.J, 1980, international accounting difference from a security analysis perspective: some European journal of accounting research, vol18, pp 64-76.

[3] Givoly.D.C , hayn and A. Natarajan " meausuring reporing conservatism " the Accounting Review, 2007,p 106.

[4] علام محمد موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القرارات المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، العدد2، الأردن 2011، ص 417.

بينما المحاسبة تعرف بخسارة إنخفاض قيمة المخزون أوالخسارة المتوقعة في أسعار العملات الأجنبية قبل تحققها بالبيع الفعلي للبضاعة أوالعملة الأجنبية عملا بمبدأ الحيطة والحذر، وتحتاط المؤسسة لإحتمالات إنعدام الديون وإنشاء مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إحتياطا وحذرا، بينما لا يعترف هذا المفهوم بأي زيادة في قيمة المخزون عن التكلفة الأساسية من قبل الإحتياط أيضا.[1]

ويقصد بالحيطة والحذر بصفة عامة:

- أنه يجب على المحاسبين أن يسجلو أقل القيم بالنسبة للأصول والإيرادت و أن يسجلوأ كبرها بالنسة للخصوم والأعباء.
- أنه ينبغي التعجيل بأخذ الأعباء بالإعتبار قبل حدوثها بدلا من التأجيل ويأخذ الإيرادات في الإعتبار حال حدوثها بدلا من التعجيل بها.

إن المحاسبين يطبقون مبدأ الحيطة والحذر الذي يقضي بأخذ القيم الأقل قيمة للأصول، ويقضي أيضا بعدم أخذ الأرباح المتوقعة في الحسبان عند إعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، مع الإحتياط للخسائر والإلتزمات المتوقعة عن طريق تكوين المخصصات لمواجهتها، وتحمل هذه المخصصات عى حسابات النتيجة كعبء على الإيراد، فظهور حسابات المخصصات على إختلاف أنواعها في القوائم المالية يمثل نتيجة طبيعية لمفهوم الحيطة والحذر وعلى الرغم من أهمية هذا المفهوم الذي يحكم إختبار السياسات المحاسبية، إلا أنه ينبغي عدم المغالاة في تطبيقه حتى لايؤدي ذلك إلى تكوين إحتياط سري.

إن المعيار الدولي رقم (1) السياسات النحاسبية ولإفصاح عنها قد إقترب من هذا المفهوم حيث ورد في هذا المعيار مايلي:

غالبا ما تكون نتائج بعض العمليات المحاسبية غير مؤكدة، لذلك يتوجب تبني الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، ولكن إتباع الحيطة والحذر لا يبرر تكوين إحتياطات سرية.[2]

[1] محمد مطر، موسى السويطي،التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثالثة، 2012، ص 67-68.

[2] عليان وادي مدحت فوزي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطنية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006،ص 63.

وقد جاء في المعيار (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ضمن مشروع الإطار الفكري للمحاسبة المالية من حيث أن التحفظ المحاسبي هووسيلة للتعامل مع حالات عدم التأكد والمخاطرة الكامنة في الأنشطة التي تقوم بها الشركة.

وعرفه Basu على أنه التوقيت غير المتماثل لإنعكاس أثر كل من الأنباء السارة وغير السارة في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية من حيث إنعكاس أثر الأخبار غير السارة بصورة أسرع من الأخبار السارة.

يعرف التحفظ المحاسبي أيضا أنه يعني بوجه عام توقع المحاسب جميع الخسائر من غير توقع أية أرباح وأنه إتباع مستوى من التحقق فيما يختص المكاسب أعلى من ذلك المستوى الذي يتم إتباعه فيما يختص بالخسائر.

ومن وجهة نظر المركز المالي عرف أنه عبارة عن معيار للإختيار بين الطرق المحاسبية يؤدي إلى الإنخفاض المستمر في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية من فترة لأخرى.

المطلب الثاني: أهمية التحفظ المحاسبي [1]

يعد التحفظ المحاسبي أحد المفاهيم المثيرة للجدل في الفكر والممارسة المحاسبية، وقد إعتاد رواد المحاسبة الأوائل على إستخدام مفهوم الحيطة والحذر للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

لقد بات التحفظ المحاسبي من القضايا المحاسبية المهمة والتي شكلت جدلا واسعا بين المحاسبين والمهتمين بالمحاسبة، وإزدادت أهميته بشكل كبير مع بداية التسعينات، وهذا بالنظر لأثره الكبير على جودة القوائم المالية، وبالتالي أثره على قرارات مستخدمي المعلومات المتضمنة في هذه القوائم، على قرارات المستثمرين بشكل خاص، إن سياسة التحفظ المحاسبي في قياس الدخل وعناصر الميزانية تلقى قبولا عاما بين المحاسبين والمهنيين، بل كادت أن تصبح مذهبا مقبولا دون منازع، وهذا لأنها تقوم على التعاون العقلاني لأخذ كل حالات عدم التأكد والمخاطر المتوقعة في المستقبل والمتعلقة بنشاط المنشأة بعين الإعتبار، فهي بمثابة دليل للمحاسب في الحالات التي يشوبها الشك، والمتعلقة بعملية التقدير لتفادي تضخيم الأرباح، وتحسين المركز المالي.

[1] مدثر أبوالخير، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد2، 2014، ص 284.

وقد تتعلق غالبية حالات الشك ببعض الأحداث مثل مدى إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها، تقييم وتقدير العمر الإقتصادي للألات، تقييم المخزون السلعي بنهاية السنة...، ومن باب الحصول على قوائم مالية تتضمن عنصر المصداقية والموضوعية، تنبع أهمية اللجوء لإعتماد سياسة التحفظ وفي إعتقاد الكثيرين أن هذه السياسة المتشددة تخدم بشكل أكبر الأطراف الخارجية، خاصة الدائنين منهم.

إن الشيء المتفق عليه أن سياسة التحفظ المحاسبي تعتبر وسيلة هامة لمواجهة التفاؤل المفرط للمديرين والملاك في تقييم أصول وخصوم الشركة، كما تستخدم كأداة لمواجهة حالات عدم اليقين لدى المحاسب والمراجع وحسب دراسة واتس فإن المحاسبين إستخدموا هذه السياسة على مر العصور رغم الإنتقادات والأراء المعارضة وهذا بالنظر للمبررات التي عملت على إستمرار إستخدامها.[1]

ولقد حاول مجلس معايير المحاسبة FASB منع سياسة التحفظ المحاسبي حتى يحقق حيادية المعلومات إلا أنه في عام 1980 أصبح هذا المفهوم راسخا وعميقا في الممارسات المحاسبية.[2] حيث بين واتس أن النجاح في إستبعاد مفهوم التحفظ سيغير من السلوك الإداري ويفرض تكاليف هامة على المستثمرين وعلى الإقتصاد بوجه عام، [3] وعادة ما يؤدي إنتهاج سياسات محاسبية متحفظة إلى جودة الإفصاح المحاسبي، لأنها تتضمن وضوح الإيضاحات في شرح السياسات المحاسبية، والإفترضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية.[4]

وحسب دراسة (عمر شقور) فإن التحفظ المحاسبي يحقق:[5]

تفادي نشر معلومات محاسبية من قبل المحاسبين قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، وتفادي مخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد صحتها، يميل مستخدموا القوائم المالية للتقارير المالية المتحفظة لأنها هامش أمان لهم من أثر النتائج السلبية للمعلومات غير المتحفظة، يعد إستخدام السياسة التحفظية مفيدا لغايات ضريبة الدخل، وهذا لأن إستخدام سياسة تحفظية يقود لإظهار إيرادات المنشأة بأقل من قيمتها الحقيقية.

---

[1] Watts L ross , conservatisme in accounting part 01: explanation and impact , accounting horizons, v17,n3,2003, p11

[2] ليث أكرم مفلح القضاه، عبد الستار الكبيسي، تطوير نماذج basu لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية. الأردن، ملحق 01.2016، ص 513.

[3] المرجع نفسه (نقلا عن watts، مرجع سبق ذكره).

[4] شقور عمر فريد، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الإستخراجية الأردنية، مجلة إدارة الأعمال، ع3، 2016، ص 117.

ويرى النجار أن أهمية التحفظ المحاسبي تظهر بشكل واضح في[1]:

- فترات الأزمات المالية التي يواجهها الإقتصاد العالمي من وقت لأخر، والتي أدت إلى إنهيار أشهر الشركات العالمية وزيادة أعباء الوكالة، وهذا ما قاد مديري هذه الشركات إلى التلاعب والتأثير على الأرباح الحقيقة بإستغلال المعلومات المتاحة، وبالتالي زيادة مخاطر المعلومات ومخاطر الوكالة، لذا فإن تبني سياسة محاسبية تحفظية سيقلل من حدة هذه المخاطر خاصة أوقات الأزمات.
- توفير معلومات محاسبية تتسم بالجودة والنوعية، وتلبي إحتياجات المستثمرين، فالقوائم المالية المتحفظة تعطي إشارة لمستخدمي القوائم المالية الخارجين بأن المعلومات المنشورة تتصف بخصائص الجودة، كما أشارت الشركات التي تتضمن قوائمها المالية درجة من التحفظ تكون أقل تأثرا لإنخفاض قيمة أسهمها.

وإستنادا لنتائج دراسة lafond and watts تفيد سياسة التحفظ في مجالات عديدة منها: [2]

الحد من الإدارة الإنتهازية للأرباح المحاسبية والتحفظ يعد أحد أليات الحوكمة، خفض حالة عدم تماثل المعلومات بين فئات التعاقد المرتبطة بالمنشأة، مما ينعكس إيجابا على قيمة المنشأة، خفض تكلفة رأسمال، مما يسهل عملية الحصول على مصادر خارجية للتمويل ويزيد من التدفقات النقدية عن العمليات التمويلية.

المطلب الثالث: أنواع التحفظ المحاسبي

تطرقت الأدبيات الحاسبية، والأبحاث التي قامت بدراسة موضوع التحفظ المحاسبي إلى ذكر أنواع التحفظ المحاسبي الذي ينقسم إلى تحفظ مشروط،وتحفظ غير مشروط، وقد قدم الباحثون بتعريفها وشرحها والتطرق إلى ذكر تفاصيل عنها، فضلا عن أن معظم الدراسات السابقة قد ركزت على التحفظ المشروط، ولم يتم إجراء سوى عدد قليل من الدراسات حول التحفظ غير مشروط، نظرا إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط، تصبح الأرباح المحاسبية أكثر فها عند مقارنتها مع الإيرادات الإقتصادية، ويمكن البدء تعريف النوع الأول من التحفظ المحاسبي كما يلي: [3]

[1] جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم،(دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، ع2، 2014، ص 184.

[2] Lafond R. watts RL the information of convervatism, the accounting review, 2008,p9.

[3] نضال مجمود الرمحي،أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في بورصة عمان، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، 2017.

التحفظ المحاسبي المشروط: وهذا ما يسمى أيضا (قائمة الدخل) وعرف التحفظ المحاسبي المشروط على النحوالأتي: إنخفاض القيمة الدفترية بما يكفي في إطار الأحداث المناسبة، ولكن القيمة الدفترية لا تتزايد مرة أخرى على الرغم من وقوع أحداث مناسبة أخرى.

يعتبر التحفظ المشروط بأنه تحيز محاسبي يظهر من خلال التقارير المالية إزاء إنخفاض القيم الدفترية لحقوق المساهمين، وبموجب هذا التعريف، تكون محاسبة الشركة متحفظة أذا ما أخرت الإعتراف بالإيرادات لفترة واحدة، أو بطرح قيمة ثابتة من الأرباح لكل فترة بشكل مستقل عن المكاسب والخسائر الإقتصادية الحالية، ومن جهة أخرى، يؤكد التأكد المشروط على حسن توقيت الإعتراف بالخسائر، أي لا ينتج عن ذلك الإعتراف المسبق بالنفقات، تأجيل الإيرادات أو تقارير الدخل أو القيمة الدفترية على أساس منظم، لذل ينبغي إستخدام التحفظ المشروط فقط كمؤشر على التقارير المالية ذات الجودة المرتفعة بناءا على معالجة Basu لتعريف التحفظ بأنه تحفظ مشروط مما تؤكد الأدلة التجريبية والدراسات وجود صلة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية.

ويمكن تعريف التحفظ المشروط بأنه ممارسة لمعيار مختلف، لإمكانية التحقق فيما يتعلق بالإعتراف بالإيرادات/ الأرباح والنفقات/الخسائر كنوع من ردة الفعل على حدوث الأخبار الإقتصادية

وعلاوة على ذلك قدم zhang دليلا على أن الشركات التي تتمتع بمستوى عال من التحفظ (المشروط) تميل إلى تخطي عقوبات الديون في وقت مبكر وهذا يؤدي إلى إنخفاض تكاليف الديون، وأيضا عرف التحفظ المشروط بأنه عملية تسعى إلى الإعتراف بالأخبار السيئة أوالخسائر الإقتصادية، كمصروفات/ خسائر محاسبية في الوقت المناسب، وفيما إذا كانت الشركة تطبق التحفظ المشروط، يصبح من الصعب تأخير الإعتراف بالنفقات/ الخسائر المحاسبية من مشروع غير مربح حتى الجيل القادم من المديرين التنفيذيين.

وفي إستطلاع أجرته kanamori على بيان المعايير المحاسبية المالية الذي أصدرته الهيئة في الفترة (2002-1973) وجدت نحو40% من المعايير المستهدفة في الدراسة الإستقصائية، لم تعتمد التحفظ غير المشروط، إلى أن الممارسات المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى السنوات الثلاثين الماضية كانت أكثر تحفظا (مشروطا) لتؤكد القضاء على التحفظ غير المشروط.

ومن وجهة نظر الباحث يمكن تعريف التحفظ المشروط من خلال الإستئناس بما سبق من التعريفات، بأنه بتسجيل الأنباء السيئة للأرباح المحاسبية في زمن ملائم بخلاف الأخبار السارة.

2- التحفظ غير المشروط: ويمكن أيضا أن يطلق على ذلك إسم (تحفظ قائمة الميزانية العمومية)، إذ حدد التحفظ المحاسبي غير المشروط بإعتباره قيمة دفترية منخفضة لحقوق المساهمين، أو التي حددت نتيجة لإعادة النظر بشكل سريع في النفقات، وتأجيل الإعتراف بالأرباح، مما يعني إنخفاض القيمة الدفترية لحقوق المساهمين مقارنة من القيمة السوقية.

ويمكن تعريف التحفظ غير المشروط بأنه تحقق سابق، أو مستقل عن لأخبار، وخلافا للتحفظ المشروط الذي تسجل على أساسه النفقات/الخسائر المحاسبية عندما تنخفض قيمة الأصول فعليا، حيث تم الإعتراف حسب التحفظ المشروط بالنفقات/الخسائر المحاسبية قبل وقوع الأخبار الإقتصادية.

في ظل التحفظ المشروط، وهكذا يصبح هناك ميل إلى تسجيل إيرادات محاسبية أعلى في المستقبل، غير أنه في حالة إعداد النفقات، فإن قيمة حقوق المساهمين في الميزانية العمومية ستكون أقل من قيمتها مقارنة مع تلك التي يطبق فيها التحفظ المشروط مثل: الإستهلاك المعجل فأن التكلفة التاريخية تخضع لتجهيزات المصروفات المقدرة أوالإحتياطية، ومن ثم فإن تقييم حقوق المساهمين في الميزانية العمومية يميل أن يكون أكثر تحفظا في ظل التحفظ غير المشروط أكثر من التحفظ المشروط، ولهذا السبب يطلق على التحفظ غير المشروط أيضا تحفظ قائمة الميزانية العمومية.

وفي تحليل للشركات في البلدان المتقدمة وجد أن التحفظ غير المشروط يطغى على التحفظ المشروط وحتى وقت قريب، أشارت معظم البحوث إلى أن واضعي المعايير المحاسبية يشجعون على التحفظ، ومن الأصح القول إنهم كانوا يشجعون على إلغاء التشبث بمبدأ التحفظ غير المشروط، وتوسيع نطاق التحفظ المشروط.

ومن وجهة نظر الباحثة وإعتمادا على ما سبق يمكن تعريف التحفظ غير المشروط، بأنه إنخفاض القيمة الدفترية لحقوق المساهمين، مقارنة بالقيمة السوقية نتيجة لتأجيل الإعتراف بالأنباء السارة.

المبحث الثالث: تفسيرات ، إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي

خصصنا هذا المبحث لمعرفة تفسيرات التحفظ المحاسبي وأيضا العوامل المؤثرة على استخدام التحفظ المحاسبي، وفي الأخير تطرقنا لإيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي.

المطلب الأول: تفسيرات التحفظ المحاسبي[1]

يوجد العديد من التفسيرات التي توضح دوافع ومبررات التحفظ المحاسبي، وتتمثل أهم هذه التفسيرات فيما يلي:

1. التفسيرات التعاقدية للتحفظ المحاسبي contracting explanation:

يقصد بالتعاقدات تلك التي تتم بين أطراف مختلفة وذات مصالح متعاقدة بالنسبة للشركة، ويمثل الدافع التعاقدي أهم وأقدم التفسيرات أوالمبررات التي قدمت من قبل الفكر المحاسبي لتفسير التحفظ المحاسبي، كما أن المقترحات المقدمة في ظل هذا التفسير قد طورت بشكل كبير من قبل الباحثين خلال الفترة الماضية.

ولقد ركزت معظم الدراسات السابقة في مجال الدوافع التعاقدية على عقود الديون وعقود حوافز الإدارة إضافة إلى حوكمة الشركات، نظرا لأنه في ظل هذه التعاقدات يبرز التحفظ المحاسبي بشكل طبيعي باعتباره أداة فعالة في إتمام هذه التعاقدات كونه يتطلب الحصول على معايير تحقق أكثر صرامة بالنسبة للمكاسب أكثر مما هو بالنسبة للخسائر ويؤدي هذا الاختلاف في معايير التحقق بالنسبة للمكاسب عن الخسائر إلى وجود تأجيل ملحوظ في الاعتراف بالمكاسب مقارنة بالخسائر، وهو الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في احتمالية ظهور صافي الأصول والأرباح المجمعة بأكبر من قيمتها الحقيقية في أي لحظة زمنية، وبالتالي انخفاض احتمالية وجود أي توزيعات للأرباح تؤدي إلى الإخلال بالتعاقدات أو تخفيض قيمة الشركة.

وفيما يخص عقود الديون فإن التحفظ المحاسبي يخفض من احتمال قيام الإدارة برفض مشروعات ذات صافي قيمة حالية موجبة أو المبالغة في تحديد في تحديد قيم الأرباح وصافي الأصول، وكذلك يقلل من احتمال قيام الإدارة بإجراء توزيعات نقدية لحملة الأسهم على حساب سداد مصروفات الديون لمقدمي الديون للشركة.

[1] حميده محمد عبد المجيد، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، ص 147.

أما فيما يخص حوكمة الشركات فإن التحفظ المحاسبي يقدم إشارات سريعة timely signals تساعد في دراسة مدى وجود مشروعات ذات صافي قيمة حالية سالبة واتخاذ القرارات الأكثر ملائمة عند وجود مثل هذه المشروعات.

2. التفسيرات القانونية للتحفظ المحاسبي litigation explanation:[1]

توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن المسؤولية القانونية أوالتعرض للتقاضي تزيد عندما تكون الأرباح وصافي الأصول مقيمة بأعلى من قيمتها overstated (أي عند انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي) مقارنة بتقييمها بأقل من قيمتها understated (أي عند زيادة مستوى التحفظ المحاسبي)، وحيث أن تكاليف التقاضي في الحالة الأولى تكون أكبر منها في الحالة الثانية، فإن الإدارة والمراجع يكون لديهم دوافع نحوالتقرير عن قيم متحفظة للأرباح وصافي الأصول.

3. التفسيرات الضريبية للتحفظ المحاسبي income tax explanation:

نظرا لأن الدخل الخاضع للضريبة taxable income وطرق حساب الدخل الخاضع للضريبة يرتبطان بشكل كبير بمقدار الأرباح الظاهرة بقائمة الدخل فإنهما يؤثران على طريقة حساب هذه الأرباح، كذلك فإن مقدار الضريبة التي تدفعها الشركة تمثل دافع للشركة لتعديل conform الدخل المحاسبي ليتوافق مع الدخل الخاضع للضريبة، فالشركة عندما تحقق أرباح ويكون لديها دخل خاضع للضريبة ومدفوعات فوائد، فإن الارتباط

بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة يدفع الشركة نحو تأجيل الاعتراف بجزء من هذا الدخل بغرض تخفيض القيمة الحالية لمبلغ الضريبة، ويؤدي هذا الدافع – مثله مثل التفسيرات التعاقدية- في المتوسط إلى تقييم منخفض لصافي الأصول.

[1] حميده محمد عبد المجيد، مرجع سابق، 148.

4. التفسيرات التشريعية للتحفظ المحاسبي regulatory explanation:

تمثل التشريعات أيضا دافع للشركات للتقرير عن أرقام متحفظة في القوائم المالية، فالخسائر الناتجة عن المبالغة في قيم صافي الأصول والأرباح أمر ملاحظ وقابل للاستخدام في العملية السياسية أكثر من تخفيض المكاسب نتيجة تخفيض قيم صافي الأصول والأرباح، هذه الظاهرة تدفع المشرعين وواضعي المعايير لأن يكونوا أكثر تحفظا، فإن هذا الأمر ليس بهذا الوضوح لدى واضعي المعايير، حيث يزداد النقاش حول أن تكون المعلومات المحاسبية حيادية وليست متحفظة (أي حيادية).

5. التفسيرات السياسية للتحفظ المحاسبي political explanation:

يوضح هذا التفسير أن الشركات قد تستخدم التحفظ المحاسبي بغرض تخفيض التكاليف السياسية political cost التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، فمستوى التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناء على بعض الأرقام المحاسبية، فالأرباح على سبيل المثال إذا كانت كبيرة يمكن أن ترسل رسائل لرجال السياسة والجهات الرقابية عن الشركة نحومزيد من الاهتمام والتركيز على هذه الشركات، ويظهر هذا التفسير بشكل كبير في الشركات كبيرة الحجم والشركات ذات الأرباح غير العادية والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية، حيث يحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظا بهدف تخفيض تعرضها للتكاليف السياسية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على استخدام التحفظ المحاسبي

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في التحفظ المحاسبي منها:[1]

1. **الاستحقاقات:** يمكن تعريفها بأنها الالتزامات المتعلقة بالخدمة المستلمة التي لم يتم دفعها بعد، ويبين أن إتباع سياسة التحفظ ترجع إلى محاولة زيادة الأرباح المعلن عنها في الفترات اللاحقة للشركات الخاسرة عن طريق تحميل البنود التي قد يكون لها تأثير سلبي في المستقبل على النفقات في الفترة الحالية، مما يزيد من

[1] عبيد إيمان محمد، أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، 2017، ص 12.

تفاقم نتائج الفترة الحالية التجارية في فترة محاسبية تكون النتائج فيها سيئة، والتي تعرف بنظرية (big bat).

2. **الحوكمة:** يمكن تعريفها بأنها أسلوب منظم ضمن القوانين والقواعد التي تمكن الإدارة من استغلال الموارد المتاحة للشركة بأسلوب أمثل، مع الحفاظ على أصول الشركة وحقوق المساهمين، وأصحاب المصالح فيها، حيث تعد العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات علاقة موجبة نظرا إلى أن تطبيق الحوكمة في الشركات بمستوى عاليا يعني تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بمستوى مرتفع تباعا.
3. **عقود الدين:** يعد اعتماد الشركات على التمويل بالديون نسبة إلى تمويل حقوق الملكية واللجوء إلى عقود ديون من البنوك دليلا إيجابيا على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي لديها، أي أنه بموجب التحفظ المشروط يمكن للتحفظ المحاسبي أن يزيد من كفاءة التعاقد على الديون إضافة إلى أن النتائج التجريبية تكشف أن التحفظ المشروط وغير المشروط يؤدي إلى تسهيل عقود الديون ويؤكد أن الشركات التي تطبق مستوى عاليا من التحفظ المشروط تتمتع بفوارق في طلبات الشراء في أسواق القروض الثانوية وسيولة عالية في السندات.
4. **كفاءة الاستثمار:** عندما يشجع تطبيق التحفظ غير المشروط تزداد المخاطر المفرطة التي يتحملها المديرون[1]، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار في الشركات وبالتالي يؤثر سلبا على كفاءة الاستثمار وحصة المساهمين.
5. **التشريعات والقوانين:** تعد التشريعات القانونية ذات علاقة إيجابية مع التحفظ المحاسبي، إذ أن تطبيق سياسات محاسبية خاضعة لبيئة تنظيمية تتقيد بالتشريعات القانونية يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركة ويشار أيضا إلى أن البيئة المؤسسية يمكن أن تؤثر على التحفظ المحاسبي من خلال التأثير على حوافز واضعي التقارير، ويرى أيضا أن النظام القانوني – القضائي للبلد، وقانون الأوراق المالية والاقتصاد السياسي يخلق حوافز تؤثر على سلوك الشركات التنفيذية والمستثمرين والهيئات التنظيمية وغيرهم من المشاركين في السوق وبالتالي تؤثر على التحفظ المحاسبي.

[1] عبيد إيمان محمد، مرجع سابق،ص 13.

6. **مجلس الإدارة:** يمكن أن يعرف بأنه الهيئة العليا التي تدير الشركة، وتحكمها، ويتحمل هذا المجلس مسؤولية مراقبة ومتابعة تنفيذ الأهداف الموضوعة من قبل الجمعية العامة للمساهمين، إذ يمكن تصنيف العوامل التي تؤثر على التحفظ إلى مجموعتين، أولا: مجموعة العوامل على مستوى السوق بما في ذلك النظم القانونية والبيئية المؤسسية، وثانيا عوامل على مستوى الشركة مثل: الطلب الخاص للشركة على التقارير المتحفظة.
7. **نظرية الوكالة:** الذي يعرف بتعارض المصالح بين الوكلاء والملاك إذ يساعد التحفظ المحاسبي أيضا في التخفيف من حدة المنازعات بين أصحاب الديون والمساهمين حيث يميل أصحاب الديون إلى إبداء المزيد من الاهتمام للمخاطر السلبية للشركة، إذ يساعد التحفظ المحاسبي في التخفيف من حدة النزاعات التي تواجهها الوكالات، ومن ثم يحسن كفاءة التعاقد على الديون بعدة طرق أولها: إن العديد من التعهدات بالدين تستند إلى الأرقام المحاسبية، وبالتالي تتطلب التحفظ المحاسبي لكي تعمل بشكل أكثر فعالية، إذ من خلال الاعتراف بالأخبار السيئة بسرعة أكبر، يوفر التحفظ لأصحاب الديون إشارة إنذار مبكر فيما يتعلق بسلامة الديون، مما يساعد على التنبيه المسبق حول انتهاكات العقود، وإعطاء حقوق السيطرة إلى أصحاب الديون في الوقت المناسب.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي[1]

يمكن تلخيص إيجابيات استخدام التحفظ المحاسبي بما يأتي:

- يعدد التحفظ المحاسبي اداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم أصول الشكة والتزاماتها، وهوأداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين.
- يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية نوعا ما، أي ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية تكون عادة معبرا عنها وفق معايير المحاسبة الصادرة.

[1] م.م حسين كاظم عوجة، التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة، مجلة القادسة للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الكوفة، العدد الأول، 2017،ص7.

- يسهم استعمال التحفظ المحاسبي إلى ما من شأنه أن يؤدي إلى تجنب المحاسبين مخاطر نشر معلومات قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، ومخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد أنها معلومات صحيحة.
- يحتاج مستخدمي القوائم المالية إلى هامش أمان لحماية أنفسهم من أي نتائج عكسية، لذا فهم يحبذون الأرقام المتحفظة اعتقادا منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي إلى نتائج سلبية.

إلا أنه على الرغم من الإيجابيات أعلاه، إلا أن هناك من يرى أن تطبيق التحفظ المحاسبي يكتنفه بعض السلبيات منها ما يأتي:

- يتعارض استخدام التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية ك الحيادية، القابلية للفهم، الثبات والتمثيل الصادق والتعارض الواضح ما بين التحفظ المحاسبي وخاصية الاتساق والثبات، تتجلى بوضوح عند التحفظ في مجال تقييم مخزون آخر المدة في حالة تقييمه وفقا لقاعدة الكلفة أوالسوق أيهما أقل إلى تقييمها على أساس الكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى وهذا ليس ثبات على القواعد نفسها من سنة إلى أخرى مما يجعل المقارنة والإجراءات التحليلية غير ممكنة.[1]
- قد يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية، أي إظهار الإيرادات والأصول والمصاريف والالتزامات بقيم تختلف عن حقيقتها.
- المبالغة في التخفيض من قيم الأصول والإيرادات، والزيادات في قيم المصروفات والالتزامات من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن مبالغ الأصول والإيرادات إذا ما قيمت بالانخفاض وكذلك المصروفات والالتزامات إذا ما قيمت بالزيادة مما يتسبب بمخاطرة عالية أيضا لأنه قد يضر في مصالح بعض الأطراف التي تعتمد على تلك المعلومات قد تتخذ بسببه قرارات غير رشيدة من قبل بعض الأطراف ذوي المصلحة بالشركة.
- يلجأ المحاسبون إلى استخدام التحفظ المحاسبي عند حماية أنفسهم في بعض الأحيان من المسائلة التي قد يتعرضون لها، دون الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان هذا التصرف قد يضر ببعض الأطراف ويحقق منافع إلى أطراف أخرى ذوي علاقة بالشركة أوممن تربطهم مصلحة بالشركة.

[1] م.م حسين كاظم عوجة، مرجع سابق، ص 8.

المبحث الرابع: مقاييس التحفظ المحاسبي

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى التحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، و مقاييس التحفظ المحاسبي،وكذا أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

المطلب الأول: التحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF

تعد القوائم المالية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية التي تتيح للإدارة حرية الإختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية وحرية التقدير الشخصي لبعض الأحداث، لذا يعتبر التحفظ المحاسبي منهجا عاما يساعد المحاسب لمعالجة مشكلة عدم التأكد بطريقة عملية.

أولا: التحفظ المحاسبي في النظام الحاسبي المالي

في هذا الفرع سنبين وجود التحفظ المحاسبي في النظام المحاسبي المالي من خلال تحديد القواعد التي تعكس مفهوم التحفظ المحاسبي.

1- **مفهوم التحفظ المحاسبي:** أشارت المادة 14 من المرسوم 08-156 على أنه:[1] " يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر يؤدي إلى تقدير معقول للواقع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تنقل بالديون ممتلكات الكيان أم نتائجه.

ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء كما يجب أن لا يقلل ن قيمة الخصوم والأعباء كما يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين إحتياطات خفية أومؤونات مبالغ فيها".

كما أشار النظام المحاسبي المالي لمفهوم التحفظ المحاسبي بمصطلح " الحيطة " وإعتبره أحد المبادئ المحاسبية التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية في حالة عدم التأكد، كما أكد على التقدير المعقول وعدم المبالغة في التقييم.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 27، المؤرخة في 28 مايو2008 الموافق 22 جمادى لأولى 1429، ص 12.

2- **الأعباء:** ذكر القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها في القصل الأول مبادئ عامة.[1]

القسم الأول: إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات في الفقرة 4.111 "يترتب عن الأعباء المبينة بوضوح من حيث موضوعها والمحتملة بفعل أحداث طرأت أوجار حدوثها من قبيل الإحتمال تكوين الإحتياطات".

ومن باب الحيطة والحذر فإن النظام المحاسبي المالي أكد على وجوب تكوين إحتياطات وذلك للأعباء المحتملة وهذا ما يعكس وجود مفهوم التحفظ المحاسبي.

3- **الأصول:** يذكر القسم الثاني: قواعد عامة للتقييم[2]الفقرة 7.112: عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للإهتلاك، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى القيمة القابلة للتحصيل. وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل، خسارة في القيمة" الفقرة 8.112: " تثبت خسارة أي أصل بإنخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبء في الحسابات " لقد نص النظام المحاسبي المالي على تطبيق الإجراءات المحاسبية للإعتراف بخسائر التدهور في قيم الأصول غير الجارية، وذلك تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر.

4- **التثبيتات:** ذكر نفس القرار في الفصل الثاني: قواعد خاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات، القسم الأول: التثبيتات العينية والمعنوية وذلك في الفقرة 10.121 "إذ صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الإهتلاكات، فإن القيمة الأخيرة تعود إلى القيمة القابلة اللتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة.[3]

5- أما الفقرة 15.121 "تشكل نفقات البحث أوالنفقات الناجمة عن طور البحث في مشروع داخلي أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها"[4] وقد أكد النظام المحاسبي المالي على أن نفقات البحوث المستحقة والتي لا يمكن تثبيتها يتم الإعتراف الفوري بدلا من رسملتها وبالتالي إعتبارها كنفقة تدرج في جدول حسابات النتائج ولا تعتبر تثبيتا معنويا في الميزانية، وهذا من باب الحيطة والحذر.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، المؤرخة في 25 مارس 2009 الموافق 28 ربيع لأول 1430، ص 6.
[2] نفس المرجع السابق، ص 7.
[3] نفس المرجع السابق، ص9.
[4] نفس المرجع السابق، ص10.

6- **الأصول المالية:** في القسم الثاني من الفصل الثاني للأصول المالية غير الجارية (تثبيتات مالية) سندات وحسابات دائنة الفقرة: 6.122: "يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول إستحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائن التي يصدرها الكيان لم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول.[1]

وعملا بمبدأ الحيطة والحذر فإن المشروع نص على أن يتم الإعتراف الفوري بالخسائر المحتملة، ولم ينص على أن يتم الإعتراف الفوري بالمكاسب المحتملة.

7- **المخزونات:** يؤكد الباحثون أن إستخدام طريقة " التكلفة أوالسوق أيهما أقل" لتقييم المخزونات كمؤشر لوجود التحفظ المحاسبي، وقد ذكر النظام المحاسبي المالي ذلك صراحة حيث نجد في القسم الثالث المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ الفقرة 5.123:" عملا بمبدأ الحيطة والحذر، فإن المخزونات تقيم بأقل من تكلفتها وقيمن إنجازها الصافية، وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق. تدرج أي خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون تكلفة كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون"[2]

مما سبق يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي قد عمد إلزام المؤسسات بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي والذي يعتبره النظام المحاسبي المالي كمبدأ من المحاسبة والذي يعرف بمبدأ الحيطة والحذر وهذا لضمان شفافية القوائم المالية ومصدقيتها وزيادة جودتها.

المطلب الثاني: مقاييس التحفظ المحاسبي

يمكن تلخيص أربعة مقاييس للتحفظ التي تعد أكثر المقاييس شيوعا ف أغلب أدبيات المحاسبة وهي كالتالي: [3]

نموذج basu: ويعرف أيضا بمقياس العلاقة بين أرباح وعوائد الأسهم، ويفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر (وهو جوهر التحفظ المحاسبي) أن تؤدي

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[2] نفس المرجع السابق ص 13.
[3] حمدان علام محمد موسى، مرجع سابق. 25ص.

المكاسب إلى زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر إلى تخفيضها ويتم قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة إستجابة المحاسبة لهذه المكاسب والخسائر.

أي أن التحفظ يعمل على عدم تماثل توقيت الإعتراف بالأحداث الإقتصادية، إذ تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، إن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح الفترة نفسها بينما عوائد الأسهم الموجبة ستنعكس بشكل غير كامل في الفترة نفسها.

المدخل المستند للمستحقات: تمثل المستحقات الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح، إذ أن ظهور المستحقات بالقيمة السالبة عبر فترة زمنية معينة يشير إلى إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح بمعنى أخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة لوجود أرباح جيدة غير معترف لوجود أرباح جيدة غير معترف بها.

مؤشر التحفظ: يهدف إلى تأثير التحفظ المحاسبي على قائمة المركز المالي، وذلك بالنظر إلى نسبة الإحتياطات الخفية إلى صافي الأصول التشغيلية، فإذا كانت تشكل زيادة الإحتياطات الخفية نسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية فإنه يشير إلى أن الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند إعلان عن قيمة أصولها، وعليه فإن إرتفاع مؤشر التحفظ يعني زيادة درجة التحفظ.

مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية [1]

ويعرف هذا المدخل بمقياس صافي الأصول، إذ تستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم الشركة بمقارنة القيمة الدفترية مع القيمة السوقية، وقد أشارت دراسات عدة إلى إنخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للأقل من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير إلى إستخدام الشركة سياسة محاسبية متحفظة نحو الإعتراف بالتعبير والقيم الأعلى للأصول مقابل قيمتها السوقية بمعنى أن الشركة مقيمة بأقل مما يجب وهو جوهر التحفظ المحاسبي الذي نادت به نظرية المحاسبة، بينما إذا إرتفعت نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية أعلى من الواحد صحيح عن فترة زمنية يشير إلى إستخدام الشركة لسياسات محاسبية غير متحفظة نحو

[1] حمدان علام محمد موسى، مرجع سابق.ص 417.

الإعتراف بالأرباح والقيم الأعلى لأصول الشركة بمعنى أن الشركة بأعلى مما يجب ويمكن قياس التحفظ وفق المعادلة الأتية:

المعادلة الأولى: التحفظ= القيمة الدفترية/ القيمة السوقية (سعر السهم بالسوق).

المعادلة الثانية: القيمة الدفترية= (الأسهم العادية + إحتياطي الأرباح)/ عدد الأسهم.

تعتبر أفضل طريقة لقياس التحفظ المحاسبي في البيئة المحلية هوالمدخل الأخير للأسباب التالية:

1- توفر المعلومات الملائمة لتطبيق هذا المدخل في نشرات التداول الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية.

2- سهولة تطبيق هذا المدخل مما يؤدي إلى سهولة إتخاذ القرارات الإستثمارية من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

3- لا يمكن تطبيق المداخل السابقة وذلك لصعوبة الحصول على عوائد الأسهم السالبة وكذلك لا يمكن معرفة الإحتياطات الخفية من دون اللجوء للشركة نفسها ولا يمكن للشركة أن تعطي أي معلومات عن الإحتياطات الخفية.

المطلب الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية

في هذا المطلب نتطرق لأثار التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية من خلال عدة زوايا يمكن أن نتناولها كالأتي:

أ- **جودة الربح المنشور بالقوائم المالية**[1]: زيادة التحفظ المحاسبي لا يؤدي إلى تخفيض ربح الشركة في الفترة الحالية فقط وإنما يؤدي أيضا إلى تكوين إحتياطات مستترة يمكن لإدارة الشركة إستخدامها في زيادة أرباح الفترات المستقبلية، خصوصا في حالة إنخفاض معد النموفي تلك الفترة مما يؤدي إلى إنخفاض جودة الربح المحاسبي في الفترة الحالية من حيت إنخفاض قرتد على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية في المستقبل.

ب- **تكلفة التمويل**: إن إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة يؤدي إلى تخفيض الربح المحاسبي ومن ثم تخفيض التوزيعات التي تجربها الشركة على حملة الأسهم والتي تعتبر من أهم شروط منح القروض، الأمر الذي يؤدي إلة التخفيف من حدة تعارض المصالح بين حملى الأسهم والتي تعتبر من أهم شروط منح القروض، الأمر

[1] محمد عبد الرحمان، عبد الفتاح، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسبوط، مصر 2011، ص 32.

الذي إلى التخفيف من حدة تعارض المصالح بين حملة الأسهم وحملة السندات فيما يختص بسياسة التوزيعات وبالتبعية يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الأموال (معدل الفائدة) التي تتحملها الشركة.

ت- **العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار عوائد الأسهم:**[1] من خلال الدراسات التي تم الإطلاع عليها فقد توصلنا إلى رأيين متناقضين فيما يخص العلاقة بين المعلومات المحاسبية في ضل تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي وهي كالتالي

1- أن زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي الإضافي لأرباح الإستحقاق مقارنة مع صافي التحقق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وهوما يعني زيادة ثقة المتعاملين في السوق في الربح المحاسبي مع زيادة درجة التحفظ في هذا الربح.[2]

2- أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يأثر سلبا على دقة القرارات الإستثمارية للمتعاملين، فهوقد يؤدي إلى وجود تحيز في القيمة الدفترية لحق الملكية ومن ثم يؤدي إلى خلق نوع من التحيز في نتائج نماذج تقييم الأسهم وهوما يؤدي إلى وصول قيم السهم أقل من اللازم. [3]

[1] محمد عبد الرحمان،مرجع سابق ص 83.

[2] Beja Avraham, Dan Weiss «some information aspect of conservatism » european Accounting review, vol15, 2006,p 585.

[3] Young-soo choi, jhon.f.O hanlon, Peter F.pop conservation Accounting and linear information valuation models, vol 23, 2006, p 73.

خلاصة الفصل:

إن التحفظ المحاسبي وإعلان التقارير في موعدها هو جوهر شفافية القوائم المالية للتعبير عن واقع المؤسسة الفعلي في فترة معينة.

يعتبر التحفظ المحاسبي من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة خاصة بالوقت الحالي، تساعد المعلومات المستخدمة في التقارير المالية و المعبر عنها بشفافية المستخدمين في اتخاذ قراراتهم اتجاه المؤسسة كالمستثمرين و مصالح الدولة مثلا، و بهذا تحقق القوائم و التقارير هدفها المتمثل في تلبية حاجات مختلف الأطراف المستخدمة.

الفصل الثالث : منهجية الدراسة

تمهيد:

يستخدم مبدأ التحفظ المحاسبي للإفصاح ، الالتزامات و المصروفات و أيضا تأجيل الاعتراف بالإيراد و يتضمن التحفظ المحاسبي استخدام المعايير الأكثر صرامة للاعتراف بالأخبار السيئة مثل الخسارة و تأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة مثل الأرباح ، وأيضا يكمن جوهر الشفافية في التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لأنه يثير جدلا حول جودة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من قبل الشركات .

و بعد الإطلاع على الدراسات السابقة ارتأينا أن نتناول منهجية و إجراءات الدراسة من خلال بعض العناصر حيث أن العنصر الأول هو منهجية و الأسلوب و نعرض فيه تحديد مجتمع الدراسة ، كيفية إعداد الاستمارة تحكيم الاستبيان و كيفية توزيع الاستبيان ، أما العنصر الثاني هو اختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة " الاستبيان" .

أما العنصر الثالث و الأخير فخصصناه لأساليب و أدوات التحليل الإحصائي.

الفصل الثالث : منهجية الدراسة

أولا : منهجية الدراسة و أسلوب الدراسة

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة إستبيان (الملحق رقم 2) تضمن جميع المحاور ، و تم تفريغ البيانات و تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي statistique package for social science.

1- **تحديد مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في الأطراف التالية:

1.1 **محافظ الحسابات** : حسب القانون 10-1 المتعلق بمهن المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد " يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة وانتظام حسابات الشركات و الهيئات و مطابقتها تماما بموجب أحكام التشريع المعمول به".

كما يعد محافظ الحسابات أحد الأطراف الأساسية المهتمة بالتحفظ المحاسبي ،ذلك باعتباره لطرف المسئول عن أداء خدمة المراجعة و مراقبة القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات بجودة عالية بهدف إضفاء الثقة على التقارير الصادرة منه.

2.1 **المحاسب:** يعتبر المحاسب أحد الأطراف الأساسية المهتمة بالتحفظ المحاسبي ، وذلك باعتباره الطرف المعد للقوائم المالية التي يتم مراجعتها وأحد الأطراف المهتمة بالتقرير المالي.

3.1 **خبير محاسبي:** يعد خبيرا محاسبيا ، في مفهوم هذا القانون ، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة تنظيم و فحص و تقويم و تحليل المحاسبة و مختلف أنواع الحسابات للمؤسسات و الهيئات في الحالات التي نص عليها القانون و التي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات.

يقوم أيضا بمسك و مركزة و فتح وضبط و مراقبة و تجميع محتسبة المؤسسات و الهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل.

ضف إلى ذلك يعد الخبير المحاسبي أحد الأطراف الأساسية المهتمة بالتحفظ المحاسبي ، ذلك باعتباره المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي و المحاسبي للشركات و الهيئات.

2- **إعداد استمارة الدراسة :** تمت الدراسة باستخدام الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة لموضوع الدراسة اللازمة لتحقيق أهدافها، و قد تم تصميم و بناء هذا الاستبيان في ضوء المراجعة الشاملة للدراسات النظرية و العملية السابقة ،كما احتوى الاستبيان على جزأين من الأسئلة:

الجزء الأول : حيث يقدم موضوع الدراسة ،كما يوضح البيانات الشخصية عن أفراد المجتمع و احتوت على أربعة فقرات حيث تناولت (العمر ، المؤهل العلمي ، الوظيفة ، الخبرة المهنية). والتي يتوقع أن تساعد الباحث على تفسير النتائج.

الجزء الثاني: و الذي من شأنه أن يعالج مشكلة الدراسة و احتوى على (35) سؤال هدفت إلى ما يلي:

- **المحور الأول:** يحتوي على 8 فقرات تعبر عن مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- **المحور الثاني :** يحتوي على 13 فقرة حيث تناولنا فيها مستوى جودة القوائم المالية الصادرة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال أهم خصائصها.
- **المحور الثالث:** يحتوي على 14 فقرة تناولنا فيها أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

و تم إعداد الأسئلة على أساس سلم لكارت الخماسي الذي يحتمل ثلاث خيارات (موافق بشدة ، موافق محايد ، غير موافق، غير موافق بشدة).

و هذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان و بالتالي يسهل علينا ترميز و تنميط الإجابات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3-1) : يبين مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس لكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة

حساب المدى : 5-1 = 4 أو ما يعبر عنه بعدد المسافات من 1 إلى 2 مسافة أولى ، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية ومن 3إلى 4 مسافة ثالثة ، ومن 4 إلى 5 مسافة خامسة.

حساب طول الفئة = المدى / عدد الخيارات

0.8=5/4 . ثم نضيف طول الفئة الدرجة 1 فنحصل على حدود الفئة الأولى المفسرة لقيم المتوسط الحسابي و هكذا إلى غاية الحصول على حدود الفئة الخامسة المفسرة لقيم المتوسط الحسابي كما يظهر في الجدول رقم 2.2

الجدول رقم (3-2) : يبين معايير تحديد الاتجاه

المتوسط الحسابي	الاتجاه
من 1 الى 1.80	غير موافق بشدة
من 1.81 الى 2.60	غير موافق
من 2.61الى 3.40	محايد
من 3.41الى 4.20	موافق
من 4.21الى 5.00	موافق بشدة

3- **تحكيم الاستبيان** : بعد تصميم الاستبيان وقبل نشره خضع لعملية تحكيم من قبل بعض الأساتذة ذوي الاختصاص ، للتأكد من سلامة بناء الاستمارة و صياغة الأسئلة ، خاصة من جانب توزيع خيارات الإجابة لضمان و ملائمة عملية المعالجة الإحصائية ، وتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي قد تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة ، كما تم الرد من بعض الأساتذة و عدم الرد من البعض الآخر.

بعد المراجعة وأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة من قبل الأساتذة المختصين تم عرض الاستبيان على عينة الدراسة للتأكيد من وضوح و استيعاب الأسئلة من قبلهم ، حيث مكنتنا هذه المرحلة الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات و اتخاذ بعض التعديلات فيما يخص الأسئلة وصياغتها بطريقة مناسبة وواضحة ليتم صياغة الاستبيان بعد ذلك في شكله النهائي .

4- توزيع الاستبيان : قمنا بتوزيع 40 استمارة على أفراد العينة مستعينين في ذلك على :

- التسليم المباشر لأفراد العينة في مؤسسة صيدال و المكاتب الخاصة.
- الاستعانة ببعض من الأقارب و الزملاء فيما يخص الاستمارات الموزعة في مؤسسة نفطال.
- البريد الإلكتروني خاصة للأشخاص الممتهنين لمهنة المحاسب و محافظ حسابات و من بينهم بعض الأساتذة.

أما فيما يخص طرق استرجاع الاستمارات فقد اختلفت تبعا لاختلاف طرق توزيعها حيث تم الحصول على الإجابة من خلال ما يلي :

- بشكل مباشر من المستجوبين .
- استلام الاستمارات من قبل الزملاء المستعان بهم.
- الحصول على الإجابات عن طريق البريد الإلكتروني.

و تم استرجاع 37 استمارة أي ما يعادل 92.5 % حيث كانت صالحة للمعالجة الإحصائية و عليه سنقوم بالمعالجة و التحليل الإحصائي ل 37 استمارة و هذا ما يوضحة الجدول التالي

الجدول رقم (3-3) : يبين توزيع الاستمارات الموزعة على أفراد العينة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	40	%100
الاستمارت المفقودة	3	%7.5
الاستمارات المسترجعة	37	%92.5

الاستمارات الصالحة للمعالجة و التحليل الاحصائي	37	% 92.5

المصدر من اعداد الطالبتان .

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة " الاستبيان"

قبل إجراء التحليل الإحصائي فإنه لابد من التحقيق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

أ- : التحقق من التوزيع الطبيعي

يعد اختبار التوزيع الطبيعي واحد من أهم الفرضيات الأساسية التي لابد من أن يتحقق لإجراء بعض الإختبارات الإحصائية مثل: تحليل الإنحدار وتحليل التباين وغيرها من الاختبارات الإحصائية، ومن هذا المنطلق قامت طالبتين باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من أن بينات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الإختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة للمتغيرات الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (3-4): اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة الاختبار *K-S*	درجة الحرية *df*	مستوى الدلالة *P*
التحفظ المحاسبي	0.144	37	0.052
جودة القوائم المالية	0.193	37	0.081

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

(أنظر الملحق رقم 3)

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (3-4) أن قيمة اختبار كلمجروف-سميرنوف للمتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني) والمتغير التابع (الأداء المالي) كانت غير دالة إحصائيا (P>0.05) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

ب- : اختبارات الصدق

يمثل الصدق في البحث العلمي درجة دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، أي مدى تزويد أداة البحث بمعلومات تتعلق بمشكلة البحث من مجتمع الدراسة نفسه، وقد يفهم البعض الصدق كمقابل لعدم الصدق ولكن هذا مفهوم خاطئ؛ فالصدق يرتبط بهدف بعينه. وفي هذه الدراسة اعتمدت الطالبة على ثلاث أنواع من اختبارات الصدق هي: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي. وفيما يلي تفصيل لذلك:

✓ **الصدق الظاهري:**

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير من جامعة المدية، وقد بلغ عدد المحكمين (03) أساتذة ، وقد استجابت الطالبتين لآراء السادة المحكمين وقامتا بإجراء التعديلات اللازمة في ضوء مقترحاتهم، وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (100%) مما زدا في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

✓ **-صدق الاتساق الداخلي**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان :مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر. وعلى هذا قامت الطالبتين بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير التحفظ المحاسبي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول التالي:

الجدول رقم: (3-5) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التحفظ المحاسبي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
A1	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمساهمين (المستخدمين بشكل عام، البنوك، المستثمرين، إدارة الضرائب...)	0.741***	<0.001
A2	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمقرضين	0.708***	<0.001
A3	التحفظ المحاسبي أداة مهمة لتخفيض تكاليف الوكالة وترتيب الحوافز المالية	0.669***	<0.001
A4	يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة عنها وقيمة هذه الخسائر	0.535***	<0.001
A5	زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي	0.682***	<0.001
A6	يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية	0.674***	<0.001

A7	التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وزيادة الربحية.	0.813***	<0.001
A8	التحفظ المحاسبي يعتبر آلية من آليات القوائم المالية المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة (التقارير ذات الغرض الخاص)	0.741***	<0.001
***:P<0.001 مستويات الدلالة الإحصائية:			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (2) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.535, P < 0.001$) للعبارة (A4) إلى ($SP = 0.813, P < 0.001$) للعبارة (A7) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (التحفظ المحاسبي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير جودة القوائم المالية**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3)

الجدول رقم: (3-6) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
B1	القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية تقدم معلومات ذات موثوقية عالية	0.428**	0.001
B2	تتمتع القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الاقتصادية بالحد الأدنى	0.676***	<0.001

	من الشفافية		
B3	القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تعطي لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسة	0.528***	<0.001
B4	المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز	0.810***	<0.001
B5	تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بملائمتها للتنبؤ بالمستقبل	0.637***	<0.001
B6	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة	0.409**	0.002
B7	حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أنها تعبر عنها	0.762***	<0.001
B8	لكي تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز (ذات غرض عام)	0.743***	<0.001
B9	لكي تمثل المعلومات العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تم العمل المحاسبي عنها وقدمت جوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني	0.685***	<0.001
B10	إن معد القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف	0.397**	0.004
B11	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد	0.701***	<0.001

	القوائم المالية		
B12	تعمل القوائم المالية على تبسيط البيانات المالية والمحاسبية لتكون قابلة للفهم وملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية	0.623***	<0.001
B13	تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية	0.752***	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: **:P<0.01 ***:P<0.001			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من (SP = 0.397, P =0.004) للعبارة (B10) إلى (SP = 0.810, P <0.001) للعبارة (B4) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (جودة القوائم المالية)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (4)

الجدول رقم: (3-7) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
AB1	استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة	0.637**	<0.001
AB2	ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية	0.542**	<0.001

AB3	مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية	0.730**	<0.001
AB4	يساهم التحفظ المحاسبي في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة	0.411*	0.002
AB5	التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية	0.668**	<0.001
AB6	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة	0.765**	<0.001
AB7	مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية	0.527**	<0.001
AB8	استخدام سياسة التحفظ يحد من آثار السلوك غير المرغوب فيه من خلال التحيز للأطراف ذات العلاقة داخل المؤسسة	0.652**	<0.001
AB9	وجود مبدأ التحفظ المحاسبي في المؤسسة يخفض من نسبة التلاعب بالقوائم المالية	0.407*	0.002
AB10	يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية	0.688**	<0.001
AB11	للتحفظ دور كبير في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية	0.415*	0.002
AB12	يساهم التحفظ المحاسبي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم	0.381*	0.005

	المالية		
AB13	قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف في المعلومات المعتمد عليها في القوائم المالية	0.509**	<0.001
AB14	يساهم التحفظ المحاسبي في خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الأسهم	0.671**	<0.001
***:P<0.001 مستويات الدلالة الإحصائية:			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (4) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.381, P = 0.005$) للعبارة (AB12) إلى ($SP = 0.765, P < 0.001$) للعبارة (AB6) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- ✓ **-الصدق البنائي:**

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل متغير من متغيرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة.

ومن هذا المنطلق قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل متغير مع الدرجة الكلية الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم: (3-8) معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.

المتغير	التحفظ المحاسبي	جودة القوائم المالية	الدرجة الكلية للإستبيان
التحفظ المحاسبي	1	-	-
جودة القوائم المالية	0.759***	1	-
الدرجة الكلية للإستبيان	0.827***	0.763***	1
مستوى الدلالة الإحصائية	***:$P<0.001$		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول الذي يبين معاملات ارتباط المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) مع المتغير التابع (جودة القوائم المالية)، ثم مع الدرجة الكلية للمقياس (جميع عبارات الإستبيان)، أن جميع معاملات الإرتباط الظاهرة في الجدول محصورة بين القيمتين (SP=0.759 ;SP=0.827) وهي دالة احصائيا ($P<0.001$)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

ج- : ثبات الإستبيان

يعبر الثبات عن مدى خلو أدوات جمع البيانات من الأخطاء التي تشوب القياس أي مدى قياس الاختبار للسمة التي يريد الباحث/الطالب قياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة عندما يقيس الاختبار سمة معينة قياساً متسقاً في الظروف المتباينة التي قد تؤدى إلى أخطاء القياس، وبالتالي فالثبات يفيد الدقة في القياس كما يهتم أيضا بتأثير الأخطاء العشوائية للقياس على استقرار الدرجات. وقد تم التحقق من ثبات في هذه الدراسة من خلال الإعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-9) معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان

المتغير	معامل ألفا كرونباخ A
التحفظ المحاسبي	0.833
جودة القوائم المالية	0.780
الدرجة الكلية للاستبيان	0.851

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

(أنظر الملحق رقم 3)

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الثبات ألفا كرونباخ تراوحت قيمه بين (α= 0.833;α= 0.780) لمتغيرات الدراسة، كما بلغت قيمته أيضا (α= 0.851) للدرجة الكلية للإستبيان، وبالتالي يكون قد تخطت عتبة الموصى بها (0.7)، ما يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

ثالثا : أساليب و أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام الحزمة الاجتماعية للعلوم الإحصائية والمعروفة اختصار بspss للتحليل الإحصائي والإجابة على الأسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، وعلى هذا استخدمت الطالبتين الأساليب الإحصائية التالية التي تتناسب مع متغيرات الدراسة وفرضيتها:

- اختبار كولمجروف-سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لتأكد من درجة ثبات عبارت كل متغير من متغيرات الدراسة.

- معامل الإرتباط سبيرمان Spearman Corrélation لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف البينات الشخصية والديمغرافية العيّنة؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها؛
- الإنحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي؛
- الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية؛
- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هنالك دلالة إحصائية في إجابات الموظفين حول المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع تبعاً للمتغيرات الديمغرافية.

الفصل الرابع : الدراسة التحليلية

تمهيد:

يعد التحفظ المحاسبي من أهم السياسات المحاسبية المستخدمة لما له من تأثير في تحسين درجة الملائمة و إعدد تقارير المالية تتمتع بالشفافية بالإعتماد على جودة المعلومات المالية المفصح عنها.

ارتأينا أن نتناول الدراسة الميدانية من خلال الإستبيان (ملحق رقم 2) في الفصل التالي، حيث نعرض فيه نتائج الدراسة و تحليل و تفسير الإحصائيات المتحصل عليها.

أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام الحزمة الاجتماعية للعلوم الإحصائية والمعروفة اختصار بspss للتحليل الإحصائي والإجابة على الأسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، وعلى هذا استخدمت الطالبتين الأساليب الإحصائية التالية التي تتناسب مع متغيرات الدراسة وفرضيتها:

- اختبار كولجروف-سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات؛
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لتأكد من درجة ثبات عبارت كل متغير من متغيرات الدراسة؛
- معامل الإرتباط سبيرمان Spearman Corrélation لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف البينات الشخصية والديمغرافية العيّنة؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها.
- الإنحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات مفردات عينة الدراسة عن المتوسط الحسابي.
- الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.
- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هنالك دلالة إحصائية في إجابات مفردات عينة الدراسة حول المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع تبعاً للمتغيرات الديمغرافية.

1- إختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة

قبل إجراء التحليل الإحصائي فإنه لابد من التحقيق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

أولا: التحقق من التوزيع الطبيعي

يعد اختبار التوزيع الطبيعي واحد من أهم الفرضيات الأساسية التي لابد من أن يتحقق لإجراء بعض الإختبارات الإحصائية مثل: تحليل الإنحدار وتحليل التباين وغيرها من الاختبارات الإحصائية، ومن هذا المنطلق قامت طالبتين باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من أن بينات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الإختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة للمتغيرات الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (4-10) اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة الاختبار *K-S*	درجة الحرية *Df*	مستوى الدلالة *P*
التحفظ المحاسبي	0.144	37	0.052
جودة القوائم المالية	0.193	37	0.081

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (4-10) أن قيمة اختبار كلمجروف-سميرنوف للمتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني) والمتغير التابع (التحفظ المحاسبي) كانت غير دالة إحصائيا (P>0.05) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

ثانيا: اختبارات الصدق

يمثل الصدق في البحث العلمي درجة دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، أي مدى تزويد أداة البحث بمعلومات تتعلق بمشكلة البحث من مجتمع الدراسة نفسه، وقد يفهم البعض الصدق كمقابل لعدم الصدق ولكن هذا مفهوم خاطئ؛ فالصدق يرتبط بهدف بعينه. وفي هذه الدراسة اعتمدت الطالبة على ثلاث

أنواع من اختبارات الصدق هي: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي. وفيما يلي تفصيل لذلك:

أ- الصدق الظاهري:

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير من جامعة المدية، وقد بلغ عدد المحكمين (03) أساتذة (انظر الملحق رقم (1) ، وقد استجابت الطالبتين لآراء السادة المحكمين وقامتا بإجراء التعديلات اللازمة في ضوء مقترحاتهم، وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (100%) مما زدا في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

ب- صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان :مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر. وعلى هذا قامت الطالبتين بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير التحفظ المحاسبي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول التالي:

الجدول رقم: (4-11) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التحفظ المحاسبي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
A1	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمساهمين (المستخدمين بشكل عام، البنوك، المستثمرين، إدارة الضرائب...)	0.741**	<0.001
A2	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمقرضين	0.708**	<0.001
A3	التحفظ المحاسبي أداة مهمة لتخفيض تكاليف الوكالة وترتيب الحوافز المالية	0.669**	<0.001
A4	يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة عنها وقيمة هذه الخسائر	0.535**	<0.001
A5	زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي	0.682**	<0.001
A6	يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية	0.674**	<0.001

A7	التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وزيادة الربحية.	0.813**	<0.001
A8	التحفظ المحاسبي يعتبر آلية من آليات القوائم المالية المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة (التقارير ذات الغرض الخاص)	0.741**	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: ***:$P<0.001$			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول السابق أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.535, P < 0.001$) للعبارة (A4) إلى ($SP = 0.813, P < 0.001$) للعبارة (A7) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (التحفظ المحاسبي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير جودة القوائم المالية**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول التالي:

الجدول رقم: (4-12) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
B1	القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية تقدم معلومات ذات	0.428**	0.001

	موثوقية عالية		
B2	تتمتع القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الاقتصادية بالحد الأدنى من الشفافية	0.676**	<0.001
B3	القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تعطي لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسة	0.528**	<0.001
B4	المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز	0.810**	<0.001
B5	تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بملائمتها للتنبؤ بالمستقبل	0.637**	<0.001
B6	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة	0.409**	0.002
B7	حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أنها تعبر عنها	0.762**	<0.001
B8	لكي تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز (ذات غرض عام)	0.743**	<0.001
B9	لكي تمثل المعلومات العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تم العمل المحاسبي عنها وقدمت جوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني	0.685**	<0.001
B10	إن معد القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة	0.397**	0.004

	لكثير من الأحداث والظروف		
B11	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية	0.701***	<0.001
B12	تعمل القوائم المالية على تبسيط البيانات المالية والمحاسبية لتكون قابلة للفهم وملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية	0.623***	<0.001
B13	تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية	0.752***	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: ***:$P<0.001$ **:$P<0.01$			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول السابق أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.397, P = 0.004$) للعبارة (B10) إلى ($SP = 0.810, P < 0.001$) للعبارة (B4) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (جودة القوائم المالية)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- الإتساق الداخلي لعبارات متغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (4-13)

الجدول رقم: (4-13) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
AB1	استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة	0.637**	<0.001
AB2	ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية	0.542**	<0.001
AB3	مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية	0.730**	<0.001
AB4	يساهم التحفظ المحاسبي في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة	0.411**	0.002
AB5	التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية	0.668**	<0.001
AB6	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة	0.765**	<0.001
AB7	مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية	0.527**	<0.001
AB8	استخدام سياسة التحفظ يحد من آثار السلوك غير المرغوب فيه من	0.652**	

	خلال التحيز للأطراف ذات العلاقة داخل المؤسسة	*	<0.001
AB9	وجود مبدأ التحفظ المحاسبي في المؤسسة يخفض من نسبة التلاعب بالقوائم المالية	0.407**	0.002
AB10	يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية	0.688***	<0.001
AB11	للتحفظ دور كبير في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية	0.415**	0.002
AB12	يساهم التحفظ المحاسبي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم المالية	0.381**	0.005
AB13	قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف في المعلومات المعتمد عليها في القوائم المالية	0.509***	<0.001
AB14	يساهم التحفظ المحاسبي في خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الأسهم	0.671***	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: P<0.001***			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم () أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.381, P = 0.005$) للعبارة (AB12) إلى ($SP = 0.765, P < 0.001$) للعبارة (AB6) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

ت- الصدق البنائي:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل متغير من متغيرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة.

ومن هذا المنطلق قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل متغير مع الدرجة الكلية الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم: (4-14) معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.

المتغير	التحفظ المحاسبي	جودة القوائم المالية	الدرجة الكلية للإستبيان
التحفظ المحاسبي	1	-	-
جودة القوائم المالية	0.759***	1	-
الدرجة الكلية للإستبيان	0.827***	0.763***	1
مستوى الدلالة الإحصائية	***:$P<0.001$		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول السابق الذي يبين معاملات ارتباط المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) مع المتغير التابع

(جودة القوائم المالية)، ثم مع الدرجة الكلية للمقياس (جميع عبارات الإستبيان)، أن جميع معاملات الإرتباط الظاهرة في الجدول محصورة بين القيمتين (SP=0.759 ;SP=0.827) وهي دالة احصائيا (P<0.001)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

ثالثا: ثبات الإستبيان

يعبر الثبات عن مدى خلو أدوات جمع البيانات من الأخطاء التي تشوب القياس أي مدى قياس الاختبار للسمة التي يريد الباحث/الطالب قياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة عندما يقيس الاختبار سمة معينة قياساً متسقاً في الظروف المتباينة التي قد تؤدى إلى أخطاء القياس، وبالتالي فالثبات يفيد الدقة في القياس كما يهتم أيضا بتأثير الأخطاء العشوائية للقياس على استقرار الدرجات. وقد تم التحقق من ثبات في هذه الدراسة من خلال الإعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-15) معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان

المتغير	معامل ألفا كرونباخ α
التحفظ المحاسبي	0.833
جودة القوائم المالية	0.780
الدرجة الكلية للاستبيان	0.851

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول الرقم (4-15) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ تراوحت قيمه بين (α= 0.780;α= 0.833) لمتغيرات الدراسة، كما بلغت قيمته أيضا (α= 0.851) للدرجة الكلية للإستبيان، وبالتالي يكون قد تخطت عتبة الموصى بها (0.6)، ما يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

1- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة واختبار الفرضيات، وفي هذا الصدد، تم أولا وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، ثم أجري تحليل وصفي لإجابات مفردة عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، وبعد ذلك تم اختبار فرضيات.

أ- وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

اشتملت البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة كما جاء في الإستبيان المرفق في الملاحق على المتغيرات الديمغرافية (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المحاسبية)، حيث سيتم اعتماد التكرارات، النسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص أفراد العينة وتحليلها.

أولا: متغير العمر

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر.

الجدول رقم (4-16) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر

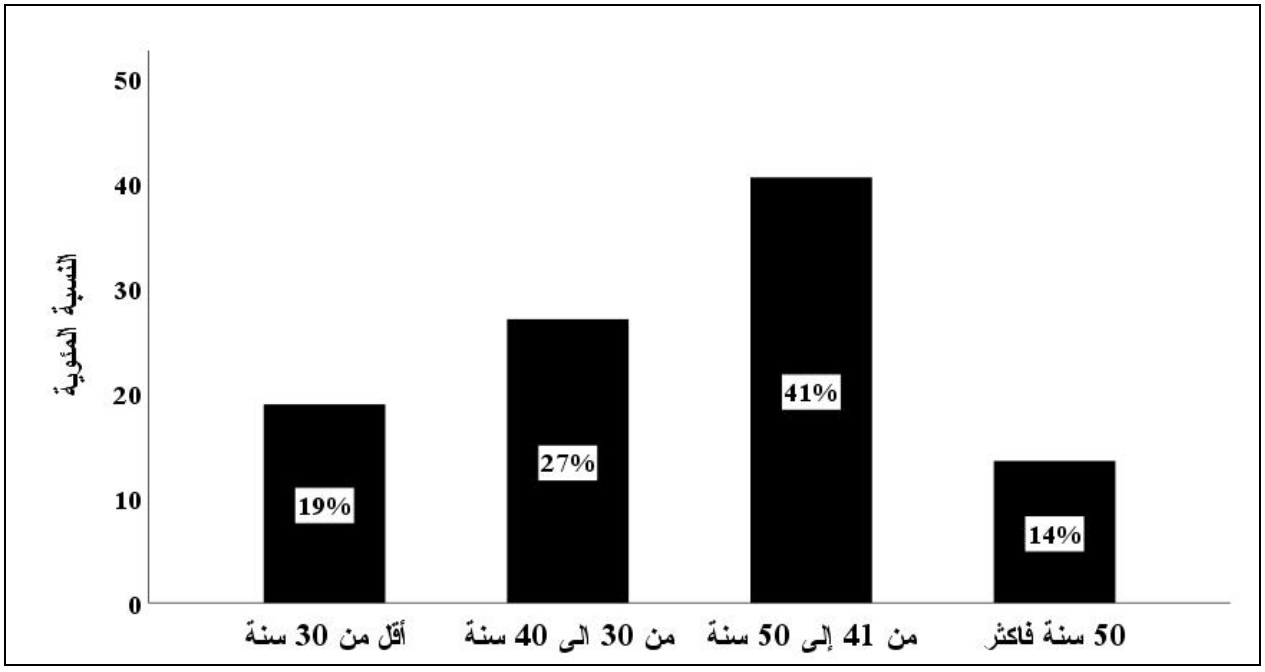
المتغير	الفئات	التكرار F	النسبة المئوية %
العمر	أقل من 30 سنة	07	19
	من 30 إلى 40 سنة	10	27
	من 41 إلى 50 سنة	15	41
	أكثر من 50 سنة	05	14
	المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ معظم مفردات عينة الدراسة هم من الفئة العمرية [من 40 إلى أقل من 50 سنة]، إذ بلغ عددهم (15) موظف وبنسبة مقدارها (4

%)، تليها الفئة العمرية [من 30 إلى أقل من 40 سنة]، حيث بلغ عددهم (10) موظف وبنسبة (27%)، ثم الفئة العمرية [أقل من 30 سنة] حيث بلغ عددهم (07) مفردة عينة الدراسةن وبنسبة (19%)، في حين بلغ مجموع مفردات عينة الدراسة الذين هم من الفئة العمرية [أكثر من 50 سنة] (05) مفردة عينة الدراسة وبنسبة مقدارها (14%). وبشكل عام يمكن القول أن غالبية مفردات عينة الدراسة الذين يمثلون عينة الدراسة هم من الفئات الشبانية، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (4-1) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثانيا: متغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي:

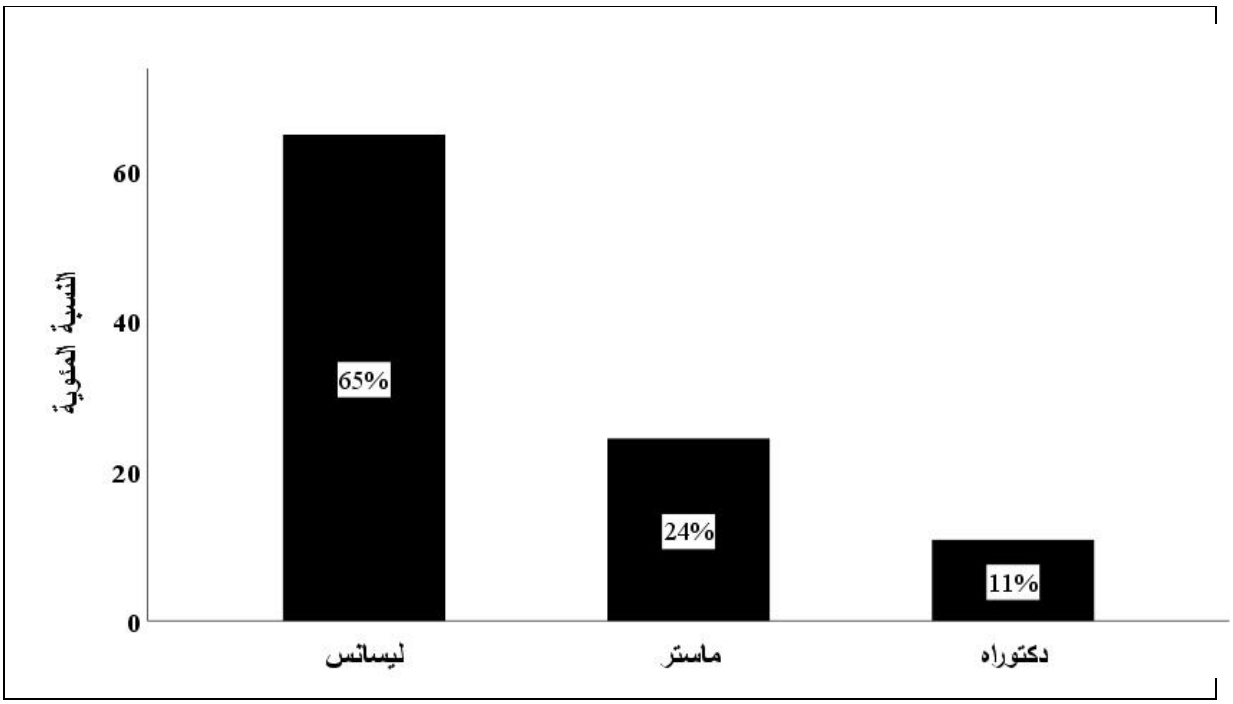
الجدول رقم (4-17) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى الدراسي

المتغير	الفئات	التكرارات *f*	النسبة المئوية *%*
المؤهل العلمي	ليسانس	24	65
	ماستر	09	24
	دكتوراه	04	11
	المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن مفردات عينة الدراسة الذين لديهم شهادة ليسانس يمثلون المؤهل العلمي الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (24) موظف وبنسبة مئوية بلغت (65%)، يليهم مفردات عينة الدراسة الذي يحملون شهادة الماستر بمجموع (09) وبنسبة بلغت (24%)، في حين لم يتعدى عدد مفردات عينة الدراسة الحاملين لشهادة الدكتوراه سوى (04) وبنسبة مقدارها (11%). وعليه نستنتج أن غالبية مفردات عينة الدراسة يحملون شهادات شهادة ليسانس وهي شهادة المهنية نظرا لكونها أكثر الشهادات طلبا للالتحاق بالوظائف، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (4-2) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثالثا: متغير الوظيفة

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة:

الجدول رقم (4-18) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة

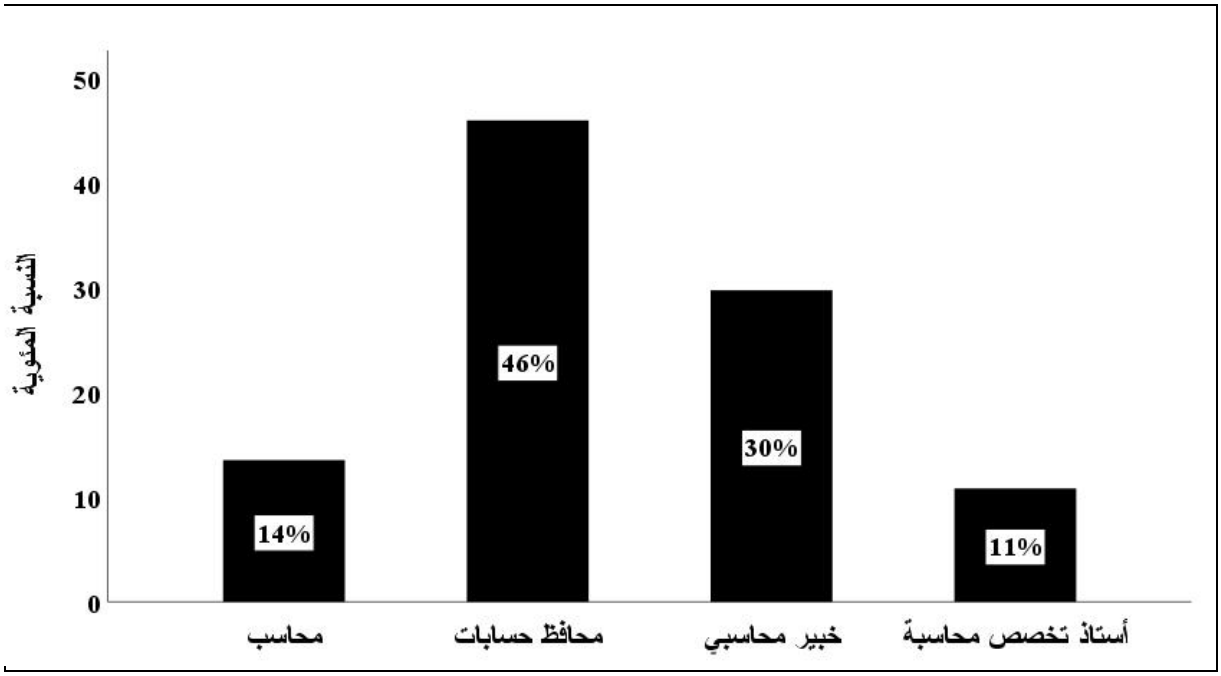
المتغير	الفئات	التكرارات *f*	النسبة المئوية *%*
الوظيفة	محاسب	05	14
	محافظ حسابات	17	46
	خبير محاسبي	11	30

	أستاذ تخصص محاسبة	04	11
	المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن مفردات عينة الدراسة الذين يشتغلون في وظيفة محافظ الحسابات يمثلون المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم (17) موظف وبنسبة مئوية بلغت (46%)، يليهم الخبير مالحاسبي بمجموع (11) عينة وبنسبة بلغت (30%)، ثم مفردات عينة الدراسة الذي ينتمون إلى وظيفة محاسب بمجموع (05) مفردات وبنسبة بلغت (14%)، في حين نجد أن فئة أستاذ تخصص كانت أقل تمثيلا في عينة الدراسة، فقد بلغ عددهم (04) أفرد وبنسبة (11%). وعليه نستنتج أن الغالبية العظمى من مفردات عينة الدراسة في هم من فئة محافظ الحسابات الذين يعرفون انتشارا كبيرا، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (4-3) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

رابعا: متغير الخبرة المحاسبية

يوضح الجدول التالي، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المحاسبية:

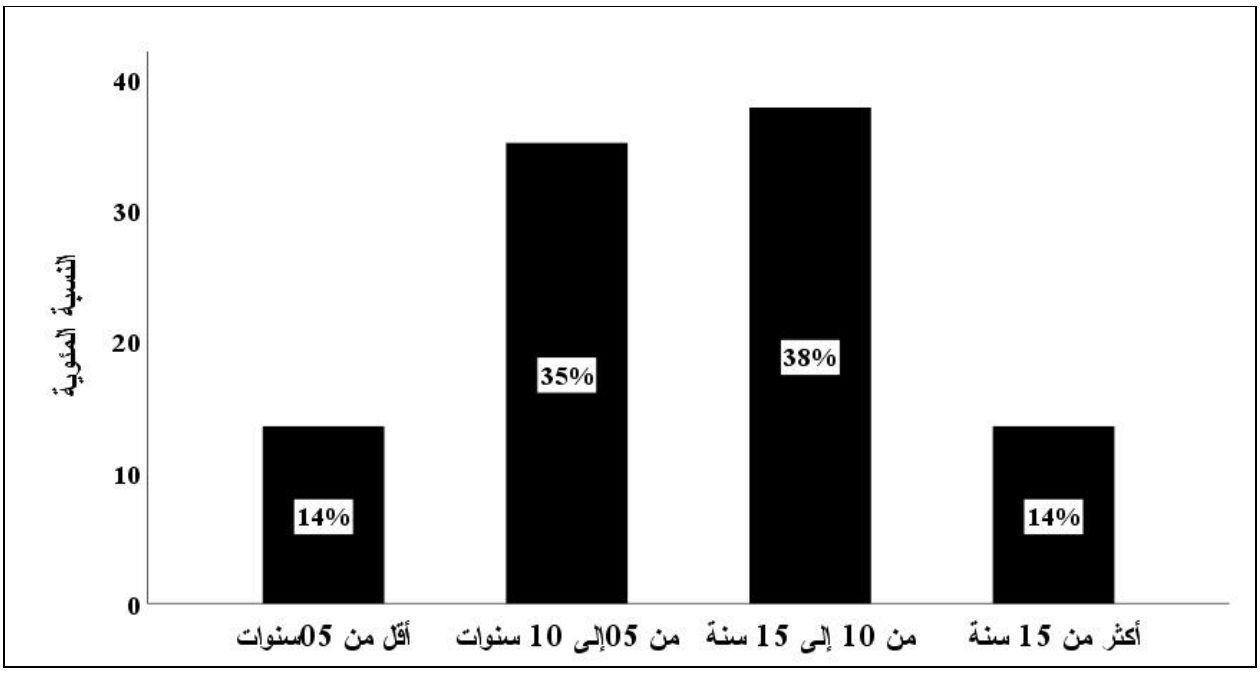
الجدول رقم (4-19) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المحاسبية

المتغير	الفئات	التكرار F	النسبة المئوية %
الخبرة المحاسبية	أقل من 5 سنوات	05	14
	من 5إلى 10 سنوات	13	35
	من 10 إلى 15 سنة	14	38
	أكثر من 15 سنة	05	14
	المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ غالبية مفردات عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية [من 10 إلى 15 سنة]، حيث بلغ عددهم (14) موظف وبنسبة مقدارها (38%)، يليهم الذين لديهم خبرة مهنية [من 5إلى 10 سنوات]، حيث بلغ عددهم (13) مفردة وبنسبة (35%)، في حين لم يشكل مفردات عينة الدراسة الذين لديهم خبرة [أقل من 5 سنوات] و [أكثر من 15 سنة] سوى (05) مفردات وبنسبة مقدارها (14%) من حجم العينة لكل فئة. وتشير هذه النتائج إلى أن مفردة عينة الدراسة الذين تم استجوابهم يمتلكون خبرة لا بأس بها، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-4) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

ب- التحليل الوصفي لإجابات مفردة عينة الدراسة .

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المكونة لكل متغير من متغيرات الدراسة وكانت النتائج كما يلي:

أولا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات مفردات عينة الدراسة إتجاه عبارات متغير التحفظ المحاسبي

الجدول رقم (4-20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير التحفظ المحاسبي

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
A1	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمساهمين (المستخدمين بشكل عام، البنوك، المستثمرين، إدارة الضرائب...)	3.65	0.97	06	موافق
A2	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمقرضين	3.17	0.85	08	محايد
A3	التحفظ المحاسبي أداة مهمة لتخفيض تكاليف الوكالة وترتيب الحوافز المالية	3.79	0.93	05	موافق
A4	يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة عنها وقيمة هذه الخسائر	4.28	0.85	02	موافق بشدة
A5	زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي	3.86	0.94	04	موافق
A6	يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية	4.25	0.86	03	موافق بشدة
A7	التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة	4.30	1	01	موافق

	المخاطرة وزيادة الربحية.				بشدة
A8	التحفظ المحاسبي يعتبر آلية من آليات القوائم المالية المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة (التقارير ذات الغرض الخاص)	3.57	0.88	07	موافق
الدرجة الكلية		3.86	0.59	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط العام لمتغير التحفظ المحاسبي جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (*M*=3.86) وبانحراف معياري قدره(*SD*=0.59) يشير إلى تجانس في أراء مفردة عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (A7) التي نصت على " التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وزيادة الربحية." كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير التحفظ المحاسبي ، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (*M*=4.30) وبانحراف معياري قدره (*SD*=0.1) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (A4) الخاصة ب " يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة عنها وقيمة هذه الخسائر " بمتوسط حسابي (*M*=4.28) وانحراف معياري قدره (*SD*=0.85) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (A2) المتعلقة ب " يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمقرضين " على أدنى متوسط حسابي (*M*=3.17) وبانحراف معياري بلغ (0.85 =*SD*) ما يدل على وجود تجانس في اجابات مفردة عينة الدراسة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات مفردة عينة الدراسة انحصرت بين درجة الموافق بشدة ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على التحفظ المحاسبي مهم في المؤسسات كما أنه مطلب لمختلف الأطراف من أصحاب المصلحة.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات مفردات عينة الدراسة لعبارات متغير مستوى جودة القوائم المالية.

يوضح الجدول رقم التالي ، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير جودة القوائم المالية.

الجدول رقم (4-21) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير جودة القوائم المالية

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
B1	القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية تقدم معلومات ذات موثوقية عالية	3.77	0.91	06	موافق
B2	تتمتع القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الاقتصادية بالحد الأدنى من الشفافية	3.55	0.94	08	موافق
B3	القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تعطي لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسة	4.28	0.83	02	موافق بشدة
B4	المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز	3.39	0.99	10	محايد
B5	تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بملائمتها للتنبؤ بالمستقبل	3.46	1.17	09	موافق
B6	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع	3.37	0.91	11	محايد

	نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة				
B7	حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أنها تعبر عنها	3.03	0.74	13	محايد
B8	لكي تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز (ذات غرض عام)	3.28	0.80	12	محايد
B9	لكي تمثل المعلومات العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تم العمل المحاسبي عنها وقدمت جوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني	3.87	0.73	05	موافق
B10	إن معد القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف	3.63	0.98	07	موافق
B11	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية	4.34	0.81	01	موافق بشدة
B12	تعمل القوائم المالية على تبسيط البيانات المالية والمحاسبية لتكون قابلة للفهم وملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية	4.21	0.78	03	موافق بشدة
B13	تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها	3.96	0.94	04	موافق

	النسبية				
الدرجة الكلية		3.70	0.41	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط العام لمتغير جودة القوائم المالية جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (*M*=3.70) وبانحراف معياري قدره(*SD*=0.41) يشير إلى تجانس في أراء مفردة عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (B11) التي نصت على " تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية." كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير جودة القوائم المالية، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (*M*=4.34) وبانحراف معياري قدره (*SD*=0.81) يدل على عدم وجود تشتت في إجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (B3) الخاصة ب " القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تعطي لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسة." بمتوسط حسابي (*M*=4.28) وانحراف معياري قدره (*SD*=0.83) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (B7) المتعلقة ب " حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أنها تعبر عنها " على أدنى متوسط حسابي (*M*=3.03) وبانحراف معياري (*SD*= 0.74) يشير إلى عدم وجود تجانس في اجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات مفردة عينة الدراسة انحصرت بين درجة الموافق بشدة ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert)، و هذا يدل على مستوى جودة جيد متعلق بالمصداقية لهذه القوائم المالية.

ثالثا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات مفردات عينة الدراسة لعبارات متغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية.

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي.

الجدول رقم (4-22)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
AB1	استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة	4.41	1.15	02	موافق بشدة
AB2	ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية	3.77	0.84	06	موافق
AB3	مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية	4.45	0.88	01	موافق
AB4	يساهم التحفظ المحاسبي في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة	3.35	0.93	13	محايد
AB5	التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية	3.80	0.90	05	موافق

AB6	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة	3.82	0.95	04	موافق
AB7	مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية	4.05	1.04	03	موافق
AB8	استخدام سياسة التحفظ يحد من آثار السلوك غير المرغوب فيه من خلال التحيز للأطراف ذات العلاقة داخل المؤسسة	3.48	0.93	11	موافق
AB9	وجود مبدأ التحفظ المحاسبي في المؤسسة يخفض من نسبة التلاعب بالقوائم المالية	3.70	0.91	08	موافق
AB10	يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية	3.21	0.74	14	محايد
AB11	للتحفظ دور كبير في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية	3.37	0.95	12	محايد
AB12	يساهم التحفظ المحاسبي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم المالية	3.55	0.89	10	موافق
AB13	قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف في المعلومات المعتمد عليها في القوائم المالية	3.60	0.97	09	موافق
AB14	يساهم التحفظ المحاسبي في خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات	3.73	0.92	07	موافق

	من جانب حملة الأسهم				
الدرجة الكلية		3.74	0.50	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-22) أن المتوسط العام لمتغير أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (*M*=3.74) وبانحراف معياري قدره(*SD*=0.50) يشير إلى تجانس في أراء مفردة عينة الدراسة عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (AB3) التي نصت على " مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية." كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على التحفظ الحاسبي ، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (*M*=4.45) وبانحراف معياري قدره (*SD*=0.88) يدل على عدم وجود تشتت في إجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (AB1) الخاصة ب " استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة." بمتوسط حسابي (*M*=4.41) وانحراف معياري قدره (*SD*=1.15) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (AB10) المتعلقة ب " يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية" على أدنى متوسط حسابي (*M*=3.21) وبانحراف معياري بلغ (*SD*= 0.74) ما يدل على وجود تجانس في اجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات مفردة عينة الدراسة

انحصرت بين درجة الموافق بشدة ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على انطباع ايجابي لدى مفردة عينة الدراسة حول أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

ت- اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، ننتقل الآن إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام كلٍ من تحليل الانحدار البسيط، وتحليل التباين الأحادي.

أولا: الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى للدراسة الحالية على مايلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام تحليل الانحدار البسيط والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-23) نموذج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية

النموذج	المتغير التابع (Y) (جودة القوائم المالية)		
المتغير المستقل (X)	أوزان الإنحدار B	الخطأ المعياري SE	مستوى الدلالة P
التحفظ المحاسبي	0.593**	0.172	0.002
الثابت (i)	1.711*	0.641	0.011
$R^2 = 0.252$ $F_{(1,36)} = 11.819, P = 0.002$			
مستوى دلالة الإحصائية	**:P<0.01		*:P<0.05

ملاحظة: تم اعتماد قيمة بيتا غير المعيارية (B) بدلاً من قيمة بيتا المعيارية (β) وذلك لأن المتغيرات لها نفس وحدة القياس (تم اعتماد على مقياس ليكارت الخماسي).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تبين النتائج الواردة في الجدول السابق أن المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني) له القدرة على التنبؤ بالمتغير التابع (جودة القوائم المالية)، حيث بلغت قيمة مربع معامل الإرتباط ($R^2 = 0.252$) ما يعني أن متغير التحفظ المحاسبي قام بتفسير ما قيمته (25.2%) من تباين الحاصل في متغير جودة القوائم المالية كذلك تشير نتائج اختبار التباين ($F_{(1,36)} = 11.819, P = 0.002$) إلى معنوية معامل الانحدار، وعليه يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الغير معيارية بالشكل التالي:

$$Y = (1.711)i + (0.593)\times X$$

حيث:

Y : جودة القوائم المالية ; i: الثابت ; X: التحفظ المحاسبي

ومن خلال المعادلة السابقة والمستخرجة من النتائج الموضحة في الجدول رقم (4-23) نجد أن قيمة معامل الإنحدار غير المعياري دالة إحصائيا؛ حيث بلغت ($B = 0.593, P = 0.002$)، وتترجم هذه النتائج على أن متغير التحفظ المحاسبي ساهم في تعزيز جودة القوائم المالية بحوالي (60%).

وبناءً على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

ثانيا: الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البينات الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المحاسبية). وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-24) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

مصدر التباين	قيمة F	درجات الحرية df	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة p
العمر	0.946	2	0.087	0.043	0.401
المؤهل العلمي	1.466	1	0.067	0.067	0.237
الوظيفة	2.022	2	0.185	0.093	0.152

الخبرة المحاسبية	0.344	2	0.032	0.016	0.712
الخطأ	-	27	1.238	0.046	-
المجموع	-	37	510.256	-	-
(Lvene test):$_{(16,20)}$ = 0.481, *P*= 0.929					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (4-24) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير التحفظ المحاسبي غير دال إحصائيا (Lvene test = 0.481, *P*=0.929) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية،

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المحاسبية)، يعود السبب في عدم وجود فروقات إلى حجم العينة الصغيرة التي تبلغ 37 عينة فقط لذلك فن إجابات الأفراد غير متمايزة بشكل يمكن ملاحظته إحصائي.

ثالثا: الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير جودة القوائم المالية تعزى إلى البينات الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المحاسبية). وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-25) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير جودة القوائم المالية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

مصدر التباين	قيمة *F*	درجات الحرية *Df*	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة *p*
العمر	1.037	2	0.202	0.101	0.368
المؤهل العلمي	0.278	1	0.027	0.027	0.602
الوظيفة	0.103	2	0.020	0.010	0.903
الخبرة المحاسبية	0.656	2	0.128	0.064	0.527
الخطأ	-	27	2.635	0.171	-
المجموع	-	37	568.356	-	-
(Lvene test):$_{(16,20)}$ = 0.844, *P*= 0.631					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق(test = 0.844, *P*=0.631) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير جودة القوائم المالية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير جودة القوائم المالية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل

العلمي، الوظيفة، الخبرة المحاسبية). يعود السبب في عدم وجود فروقات إلى حجم العينة الصغيرة التي تبلغ 37 عينة فقط لذلك فن إجابات الأفراد غير متمايزة بشكل يمكن ملاحظته إحصائي

خلاصة الفصل:

هدفنا من خلال دراستنا إلى إبراز دور التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، حيث إعتمدنا في ذلك على دراسة ميدانية تحصلنا فيها على الإجابات عبر توزيع الإستبيان على مختلف الأفراد في المجال المحاسبي، تم توزيع 37 إستبانة وقمنا بالتحليل و إعطاء نتائج بالإعتماد على مخرجاتها.

بعد عملية التحليل و التفسير انتهينا إلى أن اشفافية و صدق القوائم المالية االناتجة من مدى إلتزام المؤسسة بالتحفظ المحاسبي أثر مهم يساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم.

الخاتمة :

الظاهر من خلال ما تم التطرق إليه في موضوعنا في دراستنا الميدانية هذه هو إبراز أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات ، هذه الدراسة من خلال توزيع استمارة استبيان على أفراد لهم علاقة بالمحاسبة كأساتذة و خبراء ، تم تحليل النتائج بالأخير و الحصول على النتائج التالية :

- هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية لقياس أثر التحفظ المحاسبي عل جودة القوائم المالية ، وقد تزايد اهتمام الباحثين مؤخرا بالتحفظ المحاسبي لأنه أحد أهم مبادئ المحاسبة.
- التحفظ المحاسبي مهم في المؤسسات ويعد مطلب لمختلف الأطراف المستخدمين .
- يوجد مستوى جيد لتحفظ المحاسبي في القوائم المالية من جانب المصداقية.
- انطباع إيجابي لدى المفردات حول تأثير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية.
- اهتمام مستخدمي القوائم المالية بمدى تحفظ المؤسسة في معلوماتها و ذلك بسبب حاجياتهم لهذه المعلومات الدقيقة.
- كلما زاد التحفظ المحاسبي زادت مصداقية القوائم المالية.
- يساعد التحفظ المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية .
- استخدام التحفظ المحاسبي يؤدي لمخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: هناك التزام مرتفع التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

- التحفظ المحاسبي مطلب لمختلف أطراف أصحاب المصلحة لضمان مصالحهم و أرباحهم في المؤسسة الاقتصادية وخصوصا مع من يتعاملون مباشرة مع المؤسسة (دائنين و المساهمين).

وهذا ما يثبت أن المؤسسات الاقتصادية تهتم بمبدأ التحفظ المحاسبي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية من خلال الوسط الحسابي و الانحراف المعياري .

- المعلومات المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية بسيطة وواضحة تتمتع بالشفافية ، وهي ملائمة لاحتياجات متخذي القرار و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي و جودة القوائم المالية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير جودة القوائم المالية . و بهذا نثبت صحة هذه الفرضية.

الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها ، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة الاهتمام بمبدأ التحفظ المحاسبي من طرف المؤسسات الاقتصادية باعتباره يساعد على تحديد ما إن كانت هناك شكوك في جودة السياسات و التقديرات المحاسبية كوجود تغيرات محاسبية و الزيادة في الأرباح الغير مبررة.
- التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية من طرف المحاسبين ومن طرف المكاتب المحاسبية و المراجعة عند فحصها لهاته القوائم.
- عدم التخلي عن مبدأ التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بشرط أن يكون الالتزام بالقواعد المتحفظة متسق من سنة لأخرى حتى لا يحدث تلاعب بالأرباح المحاسبية.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

1- الكتب باللغة العربية.

- عباس مهدي الشيرازي : نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت ، 1990.
- خالد جمال الجمارات ، معايير التقارير الدولية 2007، اثراء للنشر و التوزيع ، عمان 2008
- احمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة ،مبادئ المحاسبة المالية: المبادئ و المفاهيم و الإجراءات المحاسبية،جامعة الإسكندرية، مصر، 2008 .
- مطر محمد ، مبادئ المحاسبة المالية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ، عمان ، 2007
- عبد الوهاب نصر علي ، خدمات مراقب الحسابات لسوق العمل المتطلبات المهنية و مشاكل الممارسة العلمية في ضوء معايير المراجعة المصرية و الدولية و الأمريكية ، ج 1 .
- أحمد نور ، المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية القاهرة ، الدار الجامعية، 2004.
- أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، مصر، 2005.
- حسين يوسف القاضي ، سمير معذي الريشاني ، محاسبة البترول، دار الثقافة للنضر و التوزيع،الطبعة الأولى 2001.
- محمد عباس بدوي ، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد، الإسكندرية ، 2009.
- طلال الحجاوي ، ريان نعوم ، ريان نعوم المحاسبة المالية -1- مناهج الجامعات العالمية، دار جهينة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن 2005 .

قائمة المراجع

- عليان الشريف ، رياض الحلبي ، فائق شقير أحمد الجعبري ، رشاد العصار ، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء الأول ، دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع ، عمان الأردن 2000 ، ص 260.
- عبد الناصر إبراهيم نور ، و آخرون ، أصول المحاسبة المالية ، الجزء الثاني ، دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع ، عمان الأردن ، 1998.
- عبد الوهاب نصر علي ، القياس و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية و الدولية ، (الجزء الأول) ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2007.
- أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة ، القياس و الإفصاح و التقرير المالي عن الالتزامات و حقوق الملكية الدار الجامعية الإسكندرية ، 2007.
- احمد شوقي ، مقياس جودة التقارير المالية ، الأهرام الاقتصادي ، مصر،2009 .
- عباس مهدي الشيرازي : نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت ، 1990.
- يوسف محمود جربوع ، نظرية المحاسبة : الفروض- المفاهيم-المبادئ- المعايير، مؤسسة الوراق ،عمان الأردن، الطبعة الأولى ، 2013.
- بول – ج – ستينبارت و مارشال رومني ، نظم المعلومات المحاسبية ، تعريب : قاسم إبراهيم الحسيني مراجعة : أيمن حداد و مهند عتمة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الجزء 2009.
- عبد الرزاق محمد قاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- ربحي مصطفى عليان ، اقتصاد المعلومات ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008 .
- علام محمد موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القرارات المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، العدد2، الأردن 2011.
- محمد مطر، موسى السويطي،التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثالثة، 2012.

قائمة المراجع

- شقور عمر فريد ، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الإستخراجية الأردنية، مجلة إدارة الأعمال، ع3، 2016 .
- حميده محمد عبد المجيد ، قياس مستوى التحفظ المحاسبي و العوامل المؤثرة في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية.
- جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم و التقارير المالية و أثره على القيمة السوقية للسهم،(دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)، مجلة البلقاء للبحوث و الدراسات، ع2 2014.
- سماهر هيثم عبد القادر الخليل ، دور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم لدى السلطة المالية دراسة تحليلية لعينة من القوائم المالية المدققة و المقدمة للسلطة المالية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، جامعة بغداد، 2006.
- مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية ،مدخل نظري و تطبيقي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان الأردن 2006 .

2- الكتب باللغة الأجنبية:

- brief R.P the accountants Responsibility in Historical prespective". The accounting review.vol 15.
- Basu.S," conservatism research Historocal development and future prospets" China journal of accounting research, vol 2, Issue1, 2009,
- Watts,R, L, zimmeman j,L 1986- basu, s, 2005

- Gray.S.J, 1980, international accounting difference from a security analysis perspective: some European journal of accounting research, vol18, pp 64-76.
- Givoly.D.C , hayn and A. Natarajan " meausuring reporing conservatism " the Accounting Review, 2007.
- Watts L ross , conservatisme in accounting part 01: explanation and impact , accounting horizons, v17,n3,2003
- Lafond R. watts RL the information of convervatism, the accounting review, 2008.
- Beja Avraham, Dan Weiss «some information aspect of conservatism » european Accounting review, vol15, 2006.
- [1] Young-soo choi, jhon.f.O hanlon, Peter F.pop conservation Accounting and linear information valuation models, vol 23, 2006.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات.

- عبيد إيمان محمد ، أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، رسالة ماجستير ، ، جامعة الزرقاء ، كلية الدراسات العليا، 2017..
- نضال محمود الرمحي،أثر احفظ المحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في بورصة عمان، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، 2017.

قائمة المراجع

- عليان وادي مدحت فوزي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطنية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
- سالمي محمد الدينوري ، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبية الدولية ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008.
- بزقوراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، رسالة مطروحة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم التسيير، تخصص محاسبة.
- محمد عبد الرحمان، عبد الفتاح، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسبوط، مصر 2011، ص 32.
- فراد رشيدة،أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الماستر الأكاديمي، دراسة ميدانية لعينة من خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات و المحاسبين، تخصص محاسبة و جباية معمقة، جامعة ورقلة، الجزائر.
- نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية – خنفايس نسرين، عينة من خبراء محاسبين، محافظي الحسابات، مدققين داخليين ومحاسبين العاملين ، مذكرة مقدمة الستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المحاسبية والمالية، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018/2017.
- بودربالة سارة حدة ، دور المراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية للتسيير ، رسالة ماجستير، الجزائر ،2007 .

قائمة المراجع

ثالثا: المجلات العلمية

- الرشدي ممدوح الصادق محمد، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 25، 2011.
- حسين كاظم عوجة ، التحفظ المحاسبي و أثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة ، مجلة القادسة للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، جامعة الكوفة ، العدد الأول ، 2017.
- مدثر أبو الخير، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي و جودة الأرباح، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد2، 2014.
- علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ون ا زهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق ،العدد السابع،2009 .
- ليث أكرم مفلح القضاه، عبد الستار الكبيسي، تطوير نماذج basu لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية الأردن، ملحق 01.2016
- خليل عبد الفتاح، التأصيل العلمي لمفهوم و قياس التحفظ المحاسبي في ضوء الإتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مجلة الدراسات المالية التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، 2003.

رابعا: الجرائد الرسمية.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قرار تحديد قوائم التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ،مؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.
- .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 27، المؤرخة في 28 مايو 2008 الموافق 22 جمادى لأولى 1429.

ملاحق الدراسة:

الملحق رقم 1.

قائمة الأساتذة االمحكمين:

الرقم	الإسم و اللقب.
1	الدكتور مولوج كمال
2	الدكتور مامي علي
3	الدكتور شمس الدين بوعرعار

الملحق رقم (2):

الإستبيان

جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية و محاسبة

استمارة استبيان

أخي أختي

تحية طيبة وبعد:

في إطار إعداد مذكرة ماستر علوم تجارية تخصص محاسبة ،تحت عنوان :أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية، نتقدم إليكم بهذه الاستمارة التي تساعدنا على " إبراز أثر التحفظ المحاسبي على تحسين جودة القوائم المالية و التي تعتبر مصدرا رئيسا يعتمد عليه في اتخاذ القرارات المناسبة " والتي تندرج ضمن متطلبات هذه الدراسة ، لذا نرجو منكم ملئها ،ونعلمكم أن إجاباتكم ستستعمل للأغراض العلمية

تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام

من إعداد:

العربي إيمان

بن عيسى مريم

إشراف الدكتور:

كمال مولوج

قائمة الملاحق

أولا: البيانات الشخصية

الرجاء منكم وضع علامة (X) عند الاختيار المناسب:

1/ العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ من40 إلى 50 سنة ☐

أكثر من 50 سنة

2/ المؤهل العلمي : ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

3/ الوظيفة: محاسب ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐

4/ الخبرة المحاسبية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى10 سنوات ☐ من 10إلى 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

ثانيا: محاور الاستبيان

الجدول الذي أمامك يمثل مجموعة من الأسئلة يرجى الإجابة عليها بوضع إشارة (X):

المحور الأول: مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمساهمين (المستخدمين بشكل عام ، البنوك المستثمرين العملاء ، إدارة الضرائب ....).					
02	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمقرضين.					
03	التحفظ المحاسبي أداة مهمة لتخفيض تكاليف الوكالة و ترتيب الحوافز المالية.					

04	يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها و الخسائر الناتجة عنها و قيمة هذه الخسائر.					
05	زيادة حالات الغش و التلاعب كانتا سببا و دافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.					
06	يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية.					
07	التحفظ المحاسبي يؤدي إل تخفيض درجة المخاطرة و زيادة الربحية.					
08	التحفظ المحاسبي يعتبر آلية من آليات القوائم المالية المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة (التقارير ذات الغرض الخاص)					

الجزائري لاقتصادية المؤسسات من الصادرة المالية القوائم جودة المحور الثاني: مستوى

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	المؤسسات قبل من المعدة المالية القوائم موثوقية ذات معلومات تقدم الاقتصادية عالية.					
02	تتمتع القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الاقتصادية بالحد الأدنى من الشفافية.					
03	القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تعطي لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم و معرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسة.					
04	المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.					
05	تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بملائمتها للتنبؤ بالمستقبل.					
06	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة.					

07	حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات و الأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أنها تعبر عنها.					
08	لكي تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز (ذات غرض عام).					
09	لكي تمثل المعلومات العمليات المالية و الأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تم العمل المحاسبي عنها و قدمت جوهرها و حقيقتها الاقتصادية و ليس مجرد شكلها القانوني.					
10	إن معد القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة و الملازمة لكثير من الأحداث و الظروف.					
11	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية.					
12	تعمل القوائم المالية على تبسيط البيانات المالية و المحاسبية لتكون قابلة للفهم و ملائم لاحتياجات مستخدمي					

	القوائم المالية.					
13	تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها و بأهميتها النسبية.					

المحور الثالث: أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبارات	موفق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة.					
02	ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية.					
03	مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.					
04	يساهم التحفظ المحاسبي في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة.					
05	التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.					

06	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى وجود نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة.					
07	مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.					
08	استخدام سياسة التحفظ يحد من آثار السلوك غير المرغوب فيه من خلال التحيز للأطراف ذات العلاقة داخل المؤسسة					
09	وجود مبدأ التحفظ المحاسبي في المؤسسة يخفض من نسبة التلاعب بالقوائم المالية.					
10	يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية.					
11	للتحفظ دور كبير في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.					
12	يساهم التحفظ المحاسبي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية					

	القوائم المالية.					
13	قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف في المعلومات المعتمد عليها في القوائم المالية.					
14	يساهم التحفظ المحاسبي في خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الأسهم.					

الملحق رقم (3):

مخرجات الدراسة:

1- جدول اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
المحاسبي التحفظ	,144	37	,052	,965	37	,294
القوائم جودة المالية	,193	37	,081	,862	37	,330
a. Correction de signification de Lilliefors						

2-ثبات الاستبيان

- **التحفظ المحاسبي:**

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,833	08

- **جودة القوائم المالية:**

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,780	13

- **الدرجة الكلية للإستبيان**

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,851	21

3-الخصائص الديمغرافية

العمر لمتغير وفقا الدراسة عينة موظفي توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	سنة 30 من أقل	7	18,9	18,9	18,9

	من 30 الى 40 سنة	10	27,0	27,0	45,9
	من 41 إلى 50 سنة	15	40,5	40,5	86,5
	50 فاكثر سنة	5	13,5	13,5	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

العلمي المؤهل لمتغير وفقا الدراسة عينة موظفي توزيع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	ليسانس	24	64,9	64,9	64,9
	ماستر	9	24,3	24,3	89,2
	دكتوراه	4	10,8	10,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

لمتغيرالوظيفة وفقا الدراسة عينة موظفي توزيع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	محاسب	5	13,5	13,5	13,5
	حسابات محافظ	17	45,9	45,9	59,5
	محاسبي خبير	11	29,7	29,7	89,2
	أستاذ تخصص محاسبة	4	10,8	10,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

المحاسبية الخبرة لمتغير وفقا الدراسة عينة موظفي توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	من أقل 05سنوات	5	13,5	13,5	13,5
	من 5 إلى 10 سنوات	13	35,1	35,1	48,6
	من 10 إلى 15 سنة	14	37,8	37,8	86,5
	سنة 15 من أكثر	5	13,5	13,5	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

4-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التحفظ المحاسبي:

Statistiques univariées

	N	Moyenne	Ecart type
A1	37	3,65	0,97
A2	37	3,17	0,85
A3	37	3,79	0,93
A4	37	4,28	0,85
A5	37	3,86	0,94
A6	37	4,25	0,86
A7	37	4,30	1,00
A8	37	3,57	0,88
المتغير_المستقل	37	3,86	0,59

5-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير جودة القوائم المالية

Statistiques univariées

	N	Moyenne	Ecart type
B1	37	3,77	0,91
B2	37	3,55	0,94
B3	37	4,28	0,83
B4	37	3,39	0,99
B5	37	3,46	1,17
B6	37	3,37	0,91
B7	37	3,03	0,74
B8	37	3,28	0,80
B9	37	3,87	0,73
B10	37	3,63	0,98
B11	37	4,34	0,81
B12	37	4,21	0,78
B13	37	3,96	0,94
المتغير_التابع	37	3,70	0,41

6-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية

Statistiques univariées

	N	Moyenne	Ecart type
AB1	37	4,41	1,15
AB2	37	3,77	0,84
AB3	37	4,45	0,88
AB4	37	3,35	0,93
AB5	37	3,80	0,90
AB6	37	3,82	0,95
AB7	37	4,05	1,04
AB8	37	3,48	0,93
AB9	37	3,70	0,91
AB10	37	3,21	0,74
AB11	37	3,37	0,95
AB12	37	3,55	0,89
AB13	37	3,60	0,97
AB14	37	3,73	0,72
الأثر	37	3,74	0,50

7-تحليل الانحدار :

Régression

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المحاسبي التحفظ[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : المالية القوائم جودة			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,502[a]	,252	,231	,25679
a. Prédicteurs : (Constante), المحاسبي التحفظ				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,779	1	,779	11,819	,002[b]
	de Student	2,308	35	,066		
	Total	3,087	36			
a. Variable dépendante : المالية القوائم جودة						
b. Prédicteurs : (Constante), المحاسبي التحفظ						

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,711	,641		2,672	,011
	المحاسبي التحفظ	,593	,172	,502	3,438	,002
a. Variable dépendante : المالية القوائم جودة						

8-اختبار التجانس:

✓ **التحفظ المحاسبي**

Test d'égalité des variances des erreurs de Levene[a]			
Variable dépendante: المحاسبي التحفظ			
F	ddl1	ddl2	Signification
,481	16	20	,929
Teste l'hypothèse nulle selon laquelle la variance des erreurs de la variable dépendante est égale sur les différents groupes.			
a. Plan : Constante + العمر + العلمي_المؤهل + الوظيفة + الخبرة_المحاسبية			

✓ **جودة القوائم المالية**

Test d'égalité des variances des erreurs de Levene[a]			
Variable dépendante: المالية القوائم جودة			
F	ddl1	ddl2	Signification
,844	16	20	,631
Teste l'hypothèse nulle selon laquelle la variance des erreurs de la variable dépendante est égale sur les différents groupes.			
a. Plan : Constante + العمر + العلمي_المؤهل + الوظيفة + المحاسبية_الخبرة			

9-جدول تحليل التباين الأحادي لمتغير التحفظ المحاسبي

Tests des effets intersujets					
Variable dépendante: المحاسبي التحفظ					
Source	Somme des carrés de type III	ddl	Carré moyen	F	Signification
Modèle corrigé	,979[a]	9	,109	2,373	,040
Constante	191,389	1	191,389	4175,504	,000
العمر	,087	2	,043	,946	,401
العلمي_المؤهل	,067	1	,067	1,466	,237
الوظيفة	,185	2	,093	2,022	,152
المحاسبية_الخبرة	,032	2	,016	,344	,712

Erreur	1,238	27	,046		
Total	510,256	37			
Total corrigé	2,216	36			
a. R-deux = ,442 (R-deux ajusté = ,256)					

10-جداول تحليل التباين الأحادي لمتغير جودة القوائم المالية

Tests des effets intersujets					
Variable dépendante: المالية القوائم جودة					
Source	Somme des carrés de type III	ddl	Carré moyen	F	Signification
Modèle corrigé	,452[a]	9	,050	,515	,851
Constante	219,946	1	219,946	2253,724	,000
العمر	,202	2	,101	1,037	,368
العلمي_المؤهل	,027	1	,027	,278	,602
الوظيفة	,020	2	,010	,103	,903
المحاسبية_الخبرة	,128	2	,064	,656	,527
Erreur	2,635	27	,098		
Total	568,356	37			
Total corrigé	3,087	36			
a. R-deux = ,146 (R-deux ajusté = -,138)					

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس – المدية-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية و محاسبة

تخصص: محاسبة

بعنوان

أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في المالية و المحاسبة

من اعداد :

- العربي ايمان
- بن عيسى مريم

أعضاء لجنة التحكيم:

د /شمس الدين بوعرعار	جامعة المدية	رئيسا
د/ مولوج كمال	جامعة المدية	مشرفا و مقررا
د/ طلحة محمد	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس – المدية-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية و محاسبة

تخصص: محاسبة

بعنوان

أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في المالية و المحاسبة

من اعداد :

- العربي ايمان
- بن عيسى مريم

أعضاء لجنة التحكيم:

د /شمس الدين بوعرعار	جامعة المدية	رئيسا
د/ مولوج كمال	جامعة المدية	مشرفا و مقررا
د/ طلحة محمد	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

الشكـــــــــر

نشكر المولى عز و جل الذي ألهمنا القوة و الصبر لإتمام هذا البحث

" اللهم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلالك وجهك و عظيم سلطانك " .

أما بعد: بكل إمتنان و عرفان نتقدم بالشكر و التقدير و الإحترام إلى اللدكتور المشرف " مولوج كمال " الذي لم يبخل علينا بنصائحه و إرشاداته و توجيهاته التي كان لها أثر في إنجاز هذا العمل.

و نتقدم أيضا بالشكر لأساتذة قسم المحاسبة الذين ساعدونا و أرشدونا و كل من ساهم لإنجاز هذا العمل.

الإهداء

For My first and Eternal love my dear mother

For my father my sweet family.

For my Husband.

Friends and Colleagues

BENAISSA Meriem

الى الوالدين الكريمين أبي الغالي و أمي الكريمة

الى سندي إخوتي

الى زوجي العزيـز

الى كل من تربطني بهم صلة الصداقة والمحبة

العربي إيمـان

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية لدراسة أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية و ذلك بناءا على وجهات نظر و أراء المهنين بالمحال المحاسبي، قمنا بهذه الدراسة عن طريق إعداد إستبيان و توزيعه على عينة بلغ عددها 37 مفردة و لتحليل هذه المعطيات قمنا باستخدام برنامج (statistique package for social science (Spss و فيه تم جمع البيانات و تبويبها و ترتيبها لتسهيل عملية المعالجة و القيام بالتحليل و بهذا يتم التوصل للنتائج و إختبار صحة الفرضيات على حسبها، و من هذا توصلت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية. و أوصت على ضرورة إعتماد التحفظ المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لما له ن أثار إيجابية على الشركة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي ، المحاسبين، جودة القوائم المالية.

Abstract:

The aime of the study the impact of the accounting reservation on the quality of the financial statements based on the views and opinions of the accounting professionals. We adopted a questionnaire and distributing it to a sample of 37 statistical items, and to analyze these data we used the (Spss) statistique package for social science program in which we collected The data, classifying and arranging them to facilitate the operation of processing and carrying out the analysis, and by this the results are reached and the validity of the hypotheses are tested according to them, and from this the study concluded statisticlly significant impact of the accounting reservation on the quality of the financial statements . since The study recommended the necessity of adopting the accounting reservation in the Algerian economic institutions, because it has positive impact on the company.

Key words: accounting reservation, Accountants, Quality of financial statements.

قائمة المحتويات:

الملخص.....I

قائمة المحتويات.....II

قائمة الجدوال V

قائمة الأشكال البيانية.....VII

قائمة الملاحق..... VIII

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة. 1

مشكلة الدراسة. 2

أهداف الدراسة. 2

أهمية الدراسة. 3

الدراسات السابقة. 3

معيقات الدراسة. 6

الفرضيات.....6

منهجية الدراسة.....6

هيكل الدراسة.....7

محددات البحث.....7

أساليب جمع البيانات.....7

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: جودة القوائم المالية. 9

المطلب الأول:ماهية القوائم المالي.....9

المطلب الثاني:أنواع القوائم المالية.....15
المطلب الثالث: جودة القوائم المالية.....18
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي.....23
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحفظ المحاسبي.....23
المطلب الثاني: أهمية التحفظ المحاسبي.....27
المطلب الثالث: أنواع التحفظ المحاسبي.....29
المبحث الثالث: : تفسيرات ، إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي.....32
المطلب الأول: تفسيرات التحفظ المحاسبي.....32
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على استخدام التحفظ المحاسبي.....35
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي.....36
المبحث الرابع: مقاييس التحفظ المحاسبي 38
المطلب الأول : التحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF.....38
المطلب الثاني: مقاييس التحفظ المحاسبي.....41
المطلب الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية..... 42
الفصل الثالث: منهجية الدراسة..... 45
منهجية الدراسة و اسلوب الدراسة.....45
وصف البيانات الشخصية و الوظيفية للعينة.....46
اختبار التوزيع الطبيعي.....49
الفصل الرابع: الدراسة التحليلية 60
إختبار فرضيات الدراسة الميداينة.....61
خلاصة الفصل 91

الخاتمة 92
قائمة المراجع..... 95
الملاحق 102

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس لكارت الخماسي	47
(2-3)	معايير تحديد الاتجاه	48
(3-3)	توزيع الاستمارات الموزعة على أفراد العينة	49
(4-3)	اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	50
(5-3)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التحفظ المحاسبي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	51
(6-3)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	53
(7-3)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه	55
(8-3)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.	58
(9-3)	معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان	59

(10-4)	اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	62
(11-4)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التحفظ المحاسبي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه	65
(12-4)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	65
(13-4)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	67
(14-4)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان	70
(15-4)	معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان	71
(16-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر	72
(17-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى الدراسي	74
(18-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة	75
(19-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المحاسبية	76
(20-4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير التحفظ المحاسبي	78

(21-4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير جودة القوائم المالية	80
(22-4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي	84
(23-4)	نموذج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية	87
(24-4)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.	88
(25-4)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير جودة القوائم المالية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفي.	89

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(1-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر	73
(2-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي	75
(3-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة	76
(4-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة	77

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة.
1	قائمة الأساتذة المحكمين.	100
2	الإستبيان	101
3	الجدوال الإحصائية	108

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

مقدمة:

أصبحت المعلومات عنصرا هاما من عناصر الإنتاج لها دور أساسي في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، لذا أصبح لزاما عليها استغلال أبسط المعلومات سواء الواردة من الخارج كالمعلومات عن المنافسين والقوانين والمستهلكين وغيرها أوالمعلومات الداخلية عن نشاطها من خلال تقارير الأداء لكل وظيفة[1] تستخدم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المحاسبية في تسجيل الإنجازات وتوجيه أوجذب الانتباه وحل المشاكل.

يقصد بجودة المعلومة تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومة المحاسبية المفيدة أوالقواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وإعداد القوائم المالية، كما تساعدهم في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة[2]. وتتأثر جودة القوائم بالعوامل التالية:

التدقيق الداخلي، الإفصاح، إدارة الأرباح، النظام المحاسبي المالي، تكنولوجيا المعلومات، التدريب والتكوين .، التدقيق الخارجي. [3]

يمثل التحفظ المحاسبي تطور لمبادأ الحيطة الذي نال قبولا واسعا لدى المحاسبين لعدة سنوات، وكان موجها نحوالتأثير على القوائم المالية، ويقضي بالحسبان الإنخفاض المتوقع في الدخل أوالأصول قبل تحققها، ويؤجل الإعتراف بحدوث زيادة في هذين العنصرين لحين التأكد من تحققها بالفعل. يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم المبادئ التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية حيث يفرض قيدا على المحاسبين في عرض البيانات بحيث يتم إدراج القيم الدنيا للأصول والإيرادات والقيم العليا للإلتزامات والمصروفات في حالات عدم التأكد، لذلك أصبح يمثل أهم ركن من أركان الممارسة العملية في المؤسسات الإقتصادية.[4]

---

[1] بزقوراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، رسالة مطروحة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم التسيير، تخصص محاسبة.

[2] عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 195.

[3] خنفايس نسرين، عينة من خبراء محاسبين، محافظي الحسابات، مدققين داخليين – نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية ومحاسبين العاملين، مذكرة مقدمة إستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المحاسبية والمالية، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018/2017.

[4] فراد رشيدة،أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الماستر الأكاديمي، دراسة ميدانية لعينة من خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات والمحاسبين، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ورقلة، الجزائر.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

وقد لوحظ تزايد إهتمام الباحثين في مجال المحاسبة بموضوع التحفظ المحاسبي، ذلك بسبب تأثيره الكبير على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، ويعتبر السبب الرئيسي للإهتمام بموضوع التحفظ المحاسبي يكمن في زيادة الطلب على إنتاج قوام مالية أكثر تحفظا للتأكد من ممارسة إدارة الأرباح في معظم بيئات التقرير المالي.

وأكد معظم الباحثين أن التحفظ المحاسبي وإعلان التقارير في موعدها هوجوهر الشفافية في القؤائم المالية، يظهر هذا من خلال قيام المؤسسة بتأجيل الإعتراف بالأرباح وأخذ الخسائر المحتملة في الحسبان بعد الإعلان عن المكاسب المتوقعة، حيث أصبح الإلتزام بالتحفظ المحاسبي أساس تمييز المؤسسات في درجة شفافية ودقة قوائمها المالية ومعيارا لتصنيف البلدان حسب درجة تحفظ سياساتها وإجراءاتها المحاسبية.

مشكلة الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

- ما أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسة الإقتصادية؟

وبناءا على الإشكالية نصيغ التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مدى إلتزام المؤسسة بالتحفظ عند إعداد القوائم المالية؟
2- ما مستوى جودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة؟
3- ما هي العلاقة بين إستخدام التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية؟

الفرضيات:

1- هناك إلتزام مرتفع للتحفظ عند إعداد القوائم المالية.
2- هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في إعداد القوائم المالية.
3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تناولها موضوع من أهم المواضيع المحاسبية حاليا، تمكن الأهمية الحقيقية لدراستنا هذه علميا في محاولة معرفة مدى تأثير جودة التحفظ في القوائم المالية للمؤسسات، وعمليا لإختبار هذا الأثر فيها. بالإضافة لتقديم دليل حول علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية

الخروج ببعض النصائح والتوصيات والأفكار ذات العلاقة والتي يمكن أن تساعد إدارات المؤسسات الإقتصادية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مستوى التحفظ في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات.
- معرفة مدى إلتزام المؤسسات بالتحفظ المحاسبي وتحديد العلاقة بينهم.
- تقديم مجموعة من التوصيات للمؤسسات الجزائرية قد تساهم في تحسين جودة القوائم المالية.

محددات البحث:

- نحاول هم خلال هذا البحث معرفة دور التحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، من خلال دراسة أثر التحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وذلك بإستطلاع رأي مجموعة من المحاسبين، الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات وأساتذة جامعيين مختصين بالمحاسبة، في كل من دائرة المدية (مكاتب محاسبين وخبراء و....) ومن خلال النشر على الأنترنيت حول مدى الإلتزام بالتحفظ أثناء إعداد القوائم المالية.

منهجية الدراسة:

1- إستخدمنا في دراستنا هذه منهجين هما:

2- المنهج التحليلي: بمساعدة الإستبيان الذي تم توزيعه وتحليله عبر برنامج Spss.

3- المنهج الوصفي: من خلال الإطلاع ودراسة الدراسات السابقة كالرسائل والأطروحات والكتب.

أساليب جمع البيانات:

الإعتماد على الإستبيان في جمع البيانات الذي أعد خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعه على محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، المحاسبين والأساتذة المختصين بالمحاسبة.

وأيضا من خلا الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع كالأطروحات والكتب والمقابلات مع بعض مستخدمي القوائم.

الدراسات السابقة.

1- دراسة (علام موسى حمدان، 2011) بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية للمساهمة العامة. هدفت لإلقاء الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية وذلك بجمع بيانات الدراسة من خلال 50 شركة صناعية مساهمة . توصلت لإنخفاض التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة التحفظ وتحسين جودة التقارير المالية، عن طريق تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي.

2- دراسة (احمد سامح رضا رياض، 2011) بعنوان: التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة، هدفت للتعرف على العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ومستوى جودة الأرباح، ولتحقيق هذا الهدف تمت دراسة العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العامة وإمكانية تخفيض المستحقات الكلية.توصلت

الدراسة لوجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العامة وإرتفاع جودة الأرباح، بالإضافة لوجود علاقة إيجابية بين درجة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة الأرباح.

3- دراسة (مجدي مليحي عبد الحكيم مليحي) أثر هيكلة الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، دليل من البيئة المصرية، توصلت إلى أن هناك عدة محددات تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية من أهمها: إختلاف نمط هيكل منشأت الأعمال.

4- دراسة (watts, R, l, 2003) بعنوان conservatism in accounting .

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة والرائدة التي نادت بضرورة الرجوع إلى التحفظ المحاسبي حيث تضمنت جزأين ناقش الجزء الأول مفسرا التحفظ في المحاسبة، بينما الجزء الثاني بعض النتائج التطبيقية لإستخدام التحفظ وإنتشاره. وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي في التقارير المالية يزداد بمرور الوقت وأن المقرضين بإمكانهم إتخاذ قرارات إئتمانية رشيدة في إطار التحفظ المحاسبي، كما أغلقت الجهات المعارضة للتحفظ المنافع الإقتصادية القائمة عن تطبيقه.

5- -دراسة (سلمان خالد سلمان أبوهديب،2018) بعنوان أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول، هدفت الدراسة إلى بيان مستوى التحفظ المحاسبي وأثره على هامش الربحية ومعدل دوران الأصول لعينة مكونة من (21) شركة صناعية مساهمة عامة عالية الربحية للفترة 2012-2016، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي واختبار wilcoxon signed ranks test.، و تحليل الانحدار البسيط لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية في ممارسة التحفظ المحاسبي، ووجود أثر عكسي بدلالة إحصائية للممارسة التحفظ المحاسبي (سواء عند ارتفاعه أوانخفاضه) على هامش الربحية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية.

6- دراسة (محمد داود محمد صراوي،2019) بعنوان أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحفظ المحاسبي في العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث تم قياس التحفظ المحاسبي من خلال الاعتماد على نموذج)Basu,1997، تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال الاعتماد على القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ما بين 2010-2017،وتمثلت عينة الدراسة بـ (47)شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. و أظهرت

نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذودلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على العائد على الأصول في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان في ظل وجود المتغيرات الضابطة (نسبة المديونية، وحجم الشركة).

7-دراسة (حمدان 2011)، بعنوان أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، هدفت الدراسة إ لى قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وقياس علاقة التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، واشتملت عينة الدراسة على 50 شركة صناعية مساهمة عامة للفترة2001 – 2006، وتم اختبار البيانات باستخدام اختبار Pooled Data Regression واختبار . Logistic Regression توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير الصادرة عن لشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما وجدت الدراسة وجود علاقة مهمة إحصائيا بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية.

8- دراسة (عمر فريد شقور 2016) دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية عي الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الاستخراجية الأردنية: سعت هذه الدراسة لقياس مدى ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان , إضافة إلى معرفة دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، و قد أظهرت نتائج الدراسة وجود انخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان , كما توصلت الدراسة إلى أنه هناك تفاوت بين الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان من حيث درجة ممارسة إدارة الأرباح.

9-دراسة (أيمن علي محمد علي 2016) أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على درجة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة ودراسة أسباب تباينها، هذا وسعت الدراسة إلى التعرف على محددات جودة المراجعة الخارجية ودراسة أثرها على درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية , إضافة لتناولها التأصيل العلمي لمفهوم جودة المراجعة الخارجية ودورها على بيئة الأعمال المعاصرة من خلال استقراء الدراسات المحلية والعالمية الحديثة.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

معيقات الدراسة:

- نقص في المصادر و الافتقار للمراجع المطلوبة بسبب استمرارية غلق المكتبات الجامعية و العمومية.
- عدم توفر بيئة مناسبة لانجاز المذكرة.
- صعوبات متعلقة بالخدمات الاجتماعية كبشح مصادر المعلومات.
- صعوبات متعلقة بالخدمات الاجتماعية حيث رفضت أغلب المؤسسات استقبالنا بشأن الاستبيان بسبب مرض كوفيد 19.
- صعوبة الاتصال بالأشخاص (أساتذة، عينة الدراسة) بسبب عدم الالتقاء ، والتواصل كان عبر الإيمايل فقط.

هيكل الدراسة:

الفصل الأول: يتحدث هذا الفصل على تأثير التحفظ على جودة القوائم المالية، وفصلنا فيه القوائم المالية (من تعريفات وأنواع وأهمية...) وتطرقنا فيه أيضا للتحفظ المحاسبي كالنشأة والتعريفات والأنواع...

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية من خلال الإستبيان حيث قمنا بتوزيعها على مجموعة أفراد العينة، هذه العينة هي مجموعة من المحاسبين والخبراء المحاسبين.... لكل مؤسسات بالمدية وعبر الفايسبوك والإيمايل، والتي سنحاول بها معرفة التأثير بعد تحليل النتائج ومناقشتها.

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تتخذ المحاسبة دورا أساسيا اومهما في التأثير على القرارات الخاصة بالمستثمرين وغيرهم، بغض النظر عن القرار الذي يدور في أذهانهم، لاسيما أن الهدف الرئيسي للقوائم المالية هوتوفير معلومات مفيدة وصحيحة لمستخدمي هذه القوائم المالية تتصف بأنها ملائمة وموثوق بها، وفي الوقت المناسب من أجل إتخاذ قراراتهم لمختلف الأطراف سواء على الصعيد الداخلي أوالخارجي.

ومن الملاحظ الجدل القائم في شتى الأوساط المحاسبية حول وجود توليفة للموائمة بين تنفيذ التحفظ المحاسبي بطريقة تضمن العرض العادل للقوائم المالية تعكسها من جميع النواحي الجوهرية، وذلك بمعزل عن بعض أطماع المدراء الماليين والمحاسبين في بيان تقارير مالية تعبر عن رغباتهم، وذلك من خلال تخفيض لقيمة الأصول ورفع قيمة المصاريف والإلتزمات بطريقة تحول دون أي تضخيم للربح، مما أدى لتزايد اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة المالية بالتحفظ المحاسبي في الفترة الأخيرة لتوضيح بيان ومبررات ممارسات التحفظ المحاسبي واختبار دوافعه وأثاره المترتبة على القوائم المالية وعلى قرارات المستخدمين لها وذلك بسبب تأثيره الملحوظ وعلى ملائمة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية.

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: جودة القوائم المالية

تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي ومن أهم مخرجاته، وتعتبر وسيلة إيصال المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة إلى مستعمليها سواء كانوا داخل المؤسسة أو خارجها، وتتضمن هذه القوائم المالية معلومات عن المركز المالي للمؤسسة في فترة معينة، وفي ما يلي سوف نتطرق إلى ماهية القوائم المالية، أنواع القوائم المالية وجودتها.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

التعريف الأول: تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، فالمعلومات الواردة فيها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية ويمكن كذلك التعرف على مختلف التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية وهي التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وكذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية وتأثيرها على الأصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها [1].

التعريف الثاني: تعرف القوائم المالية بأنها صورة عن وضعية الأداء المالي للمؤسسة، تلخص عملياتها عن فترة زمنية محددة عادة سنة، وتظهر مركزها المالي في وقت إعدادها، كما توضح نتائج الأعمال التي أدت إلى الوصل إلى هذا المركز المالي [2].

التعريف الثالث: تعتبر القوائم المالية الختامية بمثابة المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي لأن هذه القوائم بما تحتويه من معلومات تشكل المرآة التي تعكس نتائج نشاط المؤسسة على مدار الفترة المالية لتعطي بذلك صورة واضحة عن أدائها يمكن من خلالها تشخيص جوانب القوة مع جوانب الضعف[3]

---

[1] خالد جمال الجمارات، معايير التقارير الدولية 2007، اثراء للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 93.

[2] احمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة،مبادئ المحاسبة المالية: المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية،جامعة الإسكندرية، مصر، 2008 ص 21.

[3] مطر محمد، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 2007،ص 431.

الفرع الثاني: أهداف وأهمية القوائم المالية.

أولا: أهداف القوائم المالية

يمكن تلخيص أهم الأهداف للقوائم المالية التي تعدها المؤسسة في العناصر التالية [1]:

- **تقديم المعلومات:** إن الهدف الأساسي للقوائم المالية يتمثل في تقديم المعلومات اللازمة وذلك بهدف اتخاذ القرارات، هذه المعلومات التي ينبغي ان تكون مفيدة ومربحة للمستثمرين الحاليين أو المرتقبين

أو المستخدمين الآخرين، كما يجب أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية سهلة الفهم بالنسبة لكل مستخدميها.

- **تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية:** يعتبر الاهتمام الأساسي للمستثمرين والدائنين هو تحديد التدفقات النقدية المستقبلية، وتتوقف قراراتهم انطلاقا من توقعاتهم بشأن زيادة الموارد النقدية فهدف المستثمر هو الحصول على الاستثمار الأصلي بالإضافة إلى العائد المتوقع من خلال التوزيعات الزيادة في قيمة الاستثمار عند البيع، أما الدائنون فإنهم ينتظرون استرداد مبلغ القرض مضافا إليه العائد المتمثل في الفوائد،وعند اتخاذ القرارات من طرف هؤلاء يجب دراسة كمية التدفقات النقدية والمخاطر التي تنطوي عليها، كما أن المؤسسة ترغب أيضا في استرداد استثمارها الأصلي بالإضافة إلى العائد وكلما نجحت المؤسسة في الحصول على التدفقات النقدية الموجبة من استثماراتها كلما زاد من مقدرتها على تسديد التوزيعات والفوائد، وهذا ما يؤدي إلى زيادة قيمتها.

- **توفير معلومات حول موارد المؤسسة والتزاماتها:** تحتوي القوائم المالية المنشورة من طرف المؤسسة على معلومات واضحة عن موارد المؤسسة وكذلك الالتزامات اتجاه مختلف المتعاملين معها كالدائنين والملاك وغيرهم.

وبالنظر في عناصر الميزانية وتحديد العلاقة بين الأصول والالتزامات وحقوق الملاك فإن المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين يملكون القدرة على تحديد نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة وعلى تحديد اليسر المالي لها، مما يساعد المستخدمين في تحديد المركز للمالي للمؤسسة والذي يقدم معلومات حول التدفقات النقدية المتوقعة مما يساعد على تقدير القيمة الإجمالية للمؤسسة.

[1] بودربالة سارة حدة، دور المراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية للتسيير، رسالة ماجستير، الجزائر،2007 ص82.

- **توفير معلومات عن أداء المؤسسة وقدرتها على تحقيق المكاسب:** تساعد القوام المالية على عملية التنبؤ بأداء المؤسسة، من خلال أدائها للسنوات السابقة، ويعتبر الربح المحاسبي للمؤسسة مؤشر جيد لقياس أدائها مما تبينه التدفقات النقدية المالية، ويستخدم العائد المحاسبي بطرق متعددة، فقد يفسره المستثمرون والدائنون على أنه مقياس لفعالية إدارة المؤسسة من أجل توقع العائد في المستقبل، وكذا القدرة الكسبية طويلة الأجل للمؤسسة أو تحديد درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات والقروض.
- **توفير معلومات عن التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة:** توفر القوائم المالية حول كيفية الحصول على تدفقات نقدية وكيفية إنفاقها، وترتبط هذه التدفقات بالأنشطة المختلفة للمؤسسة.

ثانيا: أهمية القوائم المالية

تحتل القوائم المالية مرتبة مهمة من بين مصادر المعلومات نظرا لتحقيقها الأمور التالية[1]:

تعد من مصدر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة، تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنها توفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، تتصف بتنوع المعلومات التي تتضمنها سواء كانت محاسبية أو إدارية والتي تساعد في توضيح نشاطات الوحدات الاقتصادية المختلفة، تعد من العوامل الأساسية في تحديد أسعار الأسهم في السوق المالي، توفير مناخا استثماريا ملائما وتزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي والذي بدوره يؤثر على نمو وازدهار الاقتصاد ككل.

الفرع الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية

تعتبر المعلومات التي توفرها القوائم المالية ذات أهمية بالغة لما لها من فائدة للمستخدمين، حيث توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء أو التغيرات في المركز المالي للمنشأة وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية في التالي:

أولا- القابلية للفهم: تقوم هذه الخاصية على فرض إمكانية فهم مستخدمي القوائم المالية للمعلومات المحاسبية والإيضاحات المتممة لها، ويتوقف مستوى الفهم بالطبع على قابلية المعلومات نفسها للفهم، وأيضا على مستوى

[1] سماهر هيثم عبد القادر الخليل، دور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم لدى السلطة المالية دراسة تحليلية لعينة من القوائم المالية المدققة والمقدمة للسلطة المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، 2006، ص02.

معرفة وخبرات مستخدمي القوائم المالية وكذلك استعدادهم أورغبتهم في دراسة هذه المعلومات بمستوى مرضي ومقبول من العناية [1].

ثانيا- الملائمة: نقصد بخاصية الملائمة في المعلومات عندما تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية[2].

وعموما يمكن تدعيم خاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية إذا روعي في إنتاج وتوصيل هذه المعلومات عدة اعتبارات ومن أهم هذه الاعتبارات:

التوقيت المناسب عند تقديم المعلومات لمتخذي القرار، على أن تكون المعلومات مكتملة ويمكن فهمها، التركيز أثناء توصيل المعلومات على محتوى الحدث الاقتصادي وأثاره دون أي استعمال لأسلوب مضلل أوتحريف معتمد

أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المهمة نسبيا وهي ما تعرف بخاصية الأهمية النسبية التي ترتبط بصفة الملائمة [3].

ثالثا - إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية: ويقصد بها الثقة بالمعلومات المتوفرة ومدى مصداقيتها وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها، ويمكن لهذه الخاصية أن تتوفر بالمعلومات المقدمة للمستخدمين إذا توفرت بها الخصائص الثانوية التالية:

1. **التمثيل الصادق:** يعني التمثيل الصادق أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المنشأة والتي تم التعبير في القوائم المالية، فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها وفقا لمعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في المنشأة في تاريخ هذه الميزانية[4].

[1] عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق العمل المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العلمية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، ج 1 ، ص 42.

[2] أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، القاهرة، الدار الجامعية، 2004، ص 40.

[3] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 43.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

2. **الاهتمام بالمضمون دون الشكل:** لكي يتم تفسير المعلومات المحاسبية وتزيد درجة الاعتماد يجب أن تهتم بالمضمون أو الجوهر قبل الاهتمام بالشكل، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانوني، ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة.
3. **الحياد:** أي تقديم المعلومات التي تحتويها القوائم المالية دون انتقائها لفئة معينة من المستخدمين على حساب فئة أخرى وتكون حيادية إذا:

- أعدت للاستخدام العام بعيدا عن التحفيز بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها.
- تمت معالجتها بمنأى عن أي تنبؤات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها[1].

رابعا- الحيطة والحذر: هذه الخاصية تتدرج على توخي الحيطة والحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها أي تضخيم للأصول أو الدخل أو أي تقليل للالتزامات والمصروفات ونشير إلى أن خاصية الحيطة والحذر لا تعني خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها أو تقليل معتمد للأصول والدخل، وإلا تكون القوائم محايدة مما يؤدي إلى فقدانها خاصية المصداقية[2].

خامسا- القابلية للمقارنة: أي قابلية مقارنة المعلومات المالية لعدة دورات محاسبية سواء بالنسبة لمنشأة واحدة أوعدة منشآت، من أجل تحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركزها المالي وتقييم أداءها.

ولتدعيم هذه الخاصية نجد عدة اعتبارات في إعداد ونشر القوائم المالية وتوصيل المعلومات المحاسبية نعرض أهمها فيما يلي[3]:

- يعتبر الاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية شرطا أساسيا لإمكانية مقارنة القوائم المالية من فترة محاسبية لأخرى وكذا القوائم المالية من فترة محاسبية لأخرى وكذا الإفصاح عن أية تغيرات في هذه السياسات، وسبب ذلك التغير وآثاره على القوائم المالية ومحتواها المهمة نسبيا.
- إجراء مقارنة أثناء الإفصاح عن القوائم بين الفترة المحاسبية الحالية للمنشأة والفترة المحاسبية السابقة المباشرة.

[1] خالد جمال الجعارات،مرجع سبق ذكره، ص 53.
[2] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 55.
[3] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

- توحيد الممارسات والسياسات المحاسبية بين المنشآت المتماثلة في نفس الصناعة، كما هو الحال في البنوك التجارية، طالما كان هذا التوحيد لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما أو معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الرابع: مستخدمي القوائم المالية.

مع تنوع الأطراف المستخدمة للقوائم المالية أصبح من الصعب لهذه الأخيرة الاستجابة للجميع خاصة أن نوعية وشكل المعلومات المطلوبة تختلف من مستعمل إلى آخر ويمكن تصنيفها كما يلي:

أولا- المستثمرون: يقوم المستثمرون عادة بإنشاء مشروعات جديدة أوالتوسع في مشروعات قائمة كشراء الأوراق المالية مثلا، مما من شأنه إعطاء أهمية بالغة للمعلومات من طرف مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم قبل المخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم وتوقع العائد المتحقق منها، والتي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

ثانيا- الموظفون: يبحث الموظفون على أن تكون المكافآت المدفوعة من قبل أرباب العمل مرضية لهم، لذا تراهم يهتمون بالمعلومات حول استقرار وربحية أصحاب العمل وبالتالي تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل[1].

ثالثا- المقرضون: تفيد المعلومات المالية المقرضين على معرفة قيمة قروضهم وكذا نسبة الفائدة المترتبة عن هذه القروض، كما تساعدهم على تحديد فيما إذا كان كانت سوف تدفع لهم عند تاريخ الاستحقاق.

رابعا- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يعتمد الموردون والدائنون الآخرين على المعلومات المالية قصد تقدير مدة استحقاق المبالغ قيد التحصيل[2].

خامسا- العملاء: بالنسبة للعملاء، تشمل حاجاتهم للإفصاح في المعلومات المرتبطة باستمرارية المنشأة، لاسيما عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

[1] حسين يوسف القاضي، سمير معذي الريشاني، محاسبة البترول، دار الثقافة للنضر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2001، ص 71.
[2] محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد، الإسكندرية، 2009،ص 15.

سادسا- الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:من مصلحة الحكومات ووكالاتهم الإلمام بالمعلومات التي تساهم في عملية توزيع الموارد حسب نشاطات المنشآت، وذلك من أجل تنظيمها، تحديد السياسات الضريبية واستخدامها كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

سابعا- الجمهور: من أجل الإحاطة بمستجدات المنشآت يحتاج الجمهور للقوائم المالية من أجل اتخاذ القرار المناسب، فقد تساهم المنشآت في نمو الاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وكيفية تعاملها مع الموردين المحليين، والقوائم المالية في هذه الحالة تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نموالمنشأة وتنوع أنشطتها[1].

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية.

القوائم المالية أنواع عدة وأهما قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لما يحتويانه على معلومات مالية بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية وكشف حقوق الملكية، ولكن كل واحدة تضم معلومات مختلفة عن الأخرى.

أولا: قائمة المركز المالي:

وتعرف أيضا بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذالك التاريخ [2]، وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة فيمكن أن تعد على هيئة تقرير (قائمة الوضع المالي) أو على هيئة حساب (الميزانية العمومية)،إلا أن الشكل الأول يوفر أساس جيد للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية بالإضافة إلى إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها.

[1] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق ذكره، 45.
[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية،مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن 2006، ص37.

ثانيا: قائمة الدخل.

عبارة عن كشف بين إيرادات ومصاريف المشروع خلال السنة المالية، من خلاله يتم التوصل إلى نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية في نهاية السنة المالية، وهو كشف مهم بالنسبة لمالكي المشروع ودائنيه وبقية المهتمين بالمشروع وتأتي أهميته من أن نجاح المشروع أو فشله يعتمد على قدرته على تحقيق إيراد تفوق المصاريف، فعندما تتوفر أصول المشروع ويبدأ بعمله فإن الإيرادات والمصاريف هي موارد التدفق النقدي للمشروع[1]، وأن صافي الدخل هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات.

وتسمى قائمة الدخل بحساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي الجديد الذي كان من المنتظر تطبيقه في بداية جانفي 2010، وهو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والمنتجات المن المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربحا أو خسارة [2].

من أجل التوصل إلى نتيجة أعمال المشروع يتم إعداد قائمة الدخل بالخطوات التالية[3]:

1- معرفة صافي المبيعات.
2- الفرق بين صافي المبيعات وتكلفتها يكون هو مجمل الربح.
3- تطرح المصاريف التشغيلية والإدارية من مجمل الربح ليكون الباقي هو صافي الربح من نشاط المشروع.
4- إذا كانت هناك إيرادات أخرى تضاف إلى صافي الربح الناتج من الخطوة رقم السابقة (الرقم 4).

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدي تبين رصيد النقدية من خلال كشف النقد المستلم والنقد المدفوع خلال فترة ويمكن القول بأن الهدف الأول من إعداد التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضات والمدفوعات التي تمت خلال الفترة المالية، وأن الهدف الثانوي هو تقديم معلومات حسب الأساس النقدي عن أنشطة المنشأة المختلفة

[1] طلال الحجاوي، ريان نعوم، ريان نعوم المحاسبة المالية -1- مناهج الجامعات العالمية، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2005، ص 248،249.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار تحديد قوائم التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،مؤرخ في 26 يوليو2008، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 24.
[3] عليان الشريف، رياض الحلبي، فائق شقير أحمد الجعبري، رشاد العصار، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن 2000، ص 260.

سواء كانت الأنشطة التشغيلة أو الاستثمارية أو التمويلية [1]، فالبيانات الواردة في قائمة التدفقات النقدية تفيد جهات عديدة مثل المستثمرين والملاك والدائنين وبعض الجهات الحكومية وغيرها حيث أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات حول عدة نقاط من أهمها:

معرفة مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية، معرفة قدرة المنشأة على دفع حصص الأرباح ومقابلة التزاماتها في مواعيد استحقاقها، معرفة الأسباب التي أدت إلى اختلاف بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وكيفية الانتقال من أحدهما الآخر، إذ أن البعض يهتم بمعرفة صافي الربح لأنه يعكس نجاح أوفشل عمل المشروع من فترة لأخرى، في حين يهتم البعض الآخر بمعرفة حركة النقدية في المنشأة حتى لوكانت تحقق ربحا أوخسارة.

رابعا: قائمة التغير في حقوق الملكية

تعد قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملاك بداية الفترة،الإضافات إلى حقوق الملاك خلال الفترة من زيادة رأس المال، نتيجة الفترة من صافي الدخل أوصافي خسارة، وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملاك خلال الفترة مثل المسحوبات والتوزيعات عل الملاك، وأخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة[2]

فالمعيار المحاسبي الدولي رقم (01) ias يشترط على المؤسسة أن تقوم بعرض التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل في القوائم المالية وهي القائمة الثالثة في القوائم المالية لشركات الأموال (وتضم رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب رأس المال المحتسب [3]

[1] عبد الناصر إبراهيم نور، وآخرون، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص 282.

[2] عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية، (الجزء الأول)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 37.

[3] سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص 44.

خامسا: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

حسب المعيار الدولي الأول يتطلب أن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية معلومات خاصة بما يلي:[1]

أساس إعداد القوائم المالية، السياسات المحاسبية الأساسية المستخدمة، المعلومات المطلوبة عن طريق معايير المحاسبة الدولية الأخرى التي يتم عرضها في مكان آخر في القوائم المالية، معلومات إضافية لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية ولكنها تعتبر ضرورة لأغراض العرض العادل.

كما يتطلب المعيار الدولي الأول عرض تلك المعلومات بطريقة منهجية ومنظمة وبطريقة تتسم بأنها مرجعية للبنود ذات الصلة في صلب القوائم المالية.

المطلب الثالث: جودة القوائم المالية

الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية

الجودة مفهوم فلسفي واسع يهدف إلى تحقيق التميز فيما تقدمه المؤسسة الاقتصادية من خدمات ومنتجات كالقوائم التي تعد بمثابة المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية، إذ أن النظام المحاسبي يشبه بدرجة كبيرة نظام الإنتاج حيث يتم تحويل المادة الخام إلى قوائم مالية تستخدم في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية والائتمانية وذلك بعد دراستها وتحليلها [2].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه من الأسباب الرئيسة للاهتمام بجودة القوائم المالية اعتبارها كمدخلات أساسية لعملية اتخاذ القرارات.

لقد تباينت وجهات نظر الباحثين حول جودة المعلومات المحاسبية، فلم يتم التوصل على إثر ذلك إلى تعريف جامع ويصفها ويعرفها تعريفا شاملا، وهذا بسبب اختلاف المداخل ووجهات النظر الخاصة بها.

وعليه سنحاول التطرق لأكثر التعاريف تداولا:

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 191.

[2] احمد شوقي، مقياس جودة التقارير المالية، الأهرام الاقتصادي، مصر،2009.

يقصد بجودة المعلومة تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومة المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وإعداد القوائم المالية، كما تساعدهم في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة[1].

بالإضافة إلى ذلك، تعد جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله وجود تصميمه، كما أن جودة المعلومات المحاسبية تكمن في قدرتها على إضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف ثلث الجهات وتخفض من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات [2]، بمعنى أن جودة المعلومات تعبر عن الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وذلك لمساعدة مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى أن هذه الخصائص يجب أن تكون ذات فائدة كبيرة وخاصة في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة[3].

كما تتحدد جودة المعلومات بمدى فائدتها لكل من المسؤولين عن وضع المعايير وإعداد القوائم المالية التي تكون خالية من التحريف والتضليل ومعدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، وبمدى قدرتها على تحفيز مستخدمي المعلومات بجعلهم أكثر كفاءة في اتخاذ قرارات فعالة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة ككل، كما تمكنهم من وضع الخطط اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة والرقابة على مستويات الأداء ة التأكد من تنفيذ ما تم تخطيطه واتخاذ الإجراءات التصحيحية بعد اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها.

[1] عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 195.

[2] علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ون ا زهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق،العدد السابع،2009 ، ص7

[3] يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة: الفروض- المفاهيم-المبادئ- المعايير، مؤسسة الوراق،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص66.

الفرع الثاني: قيمة المعلومة المحاسبية

إن قيمة المعلومات تعبر عن المنفعة التي تقدمها مطروحا منها تكلفة إنتاجها، وتكمن المنافع الرئيسية للمعلومات في تخفيض حالة عدم التأكد وتحسين القرارات وتحقيق قدرة أفضل على تخطيط وجدولة الأنشطة [1]، وبالتالي يمكن للمستخدم أن يكون قادرا على اتخاذ قرار أقل ضررا وأكثر نفعا.

كما تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أوتوقع استعمالها في المستقبل بالإضافة إلى مدى كفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء عليها، حيث يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة.

أما بالنسبة للقياس الكمي لقيمة المعلومات، يتم التمييز بين حالة التأكد التام وحالة التأكد كالآتي:[2]

- في حالة التأكد التام أي عند توفر معلومات كافية، تقاس قيمة المعلومات من خلال المقارنة بين منفعة المعلومات وتكاليف الحصول عليها، وذلك لأن المعلومات التامة تسمح بأن يتم اتخاذ القرار الأمثل في كل مرة تنشأ فيها حاجة لاتخاذ القرار.
- أما في حالة عدم التأكد التام أي عدم توفر معلومات كافية، فيقتصر دور المعلومات على التقليل من حالة عدم التأكد، وبالتالي يجب أخذ درجة المخاطرة بعين الاعتبار عند حساب قيمة المعلومات، وتعتبر درجة المخاطرة عن المنافع الناتجة عن البديل مضروبا في احتمال تحقق هذا البديل.

ونخلص من ذلك، إلى أن المعلومات تستخدم بهدف التقليل من حالة عدم التأكد لدى مستخدميها.

خلاصة القول، أن تحديد قيمة المعلومات ليس أمرا سهلا، إذ يصعب تحديد تكاليف وفوائد المعلومات بشكل كمي كما أنه من الصعب تحديد قيمة المعلومات قبل إنتاجها واستغلالها، وعليه يجب حساب القيمة المتوقعة للمعلومات بأفضل الطرق بحيث لا يتم إنتاج معلومات تتجاوز تكلفتها المنافع المتوقعة من إنتاجها، وعليه، فقيمة المعلومة تظهر من خلال قدرتها على زيادة الأرباح والتقليل من الخسائر الناتجة عن عملية اتخاذ القرار.

---

[1] بول – ج – ستينبارت ومارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، تعريب: قاسم إبراهيم الحسيني، مراجعة: أيمن حداد ومهند عتمة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، 2009، ص 26.

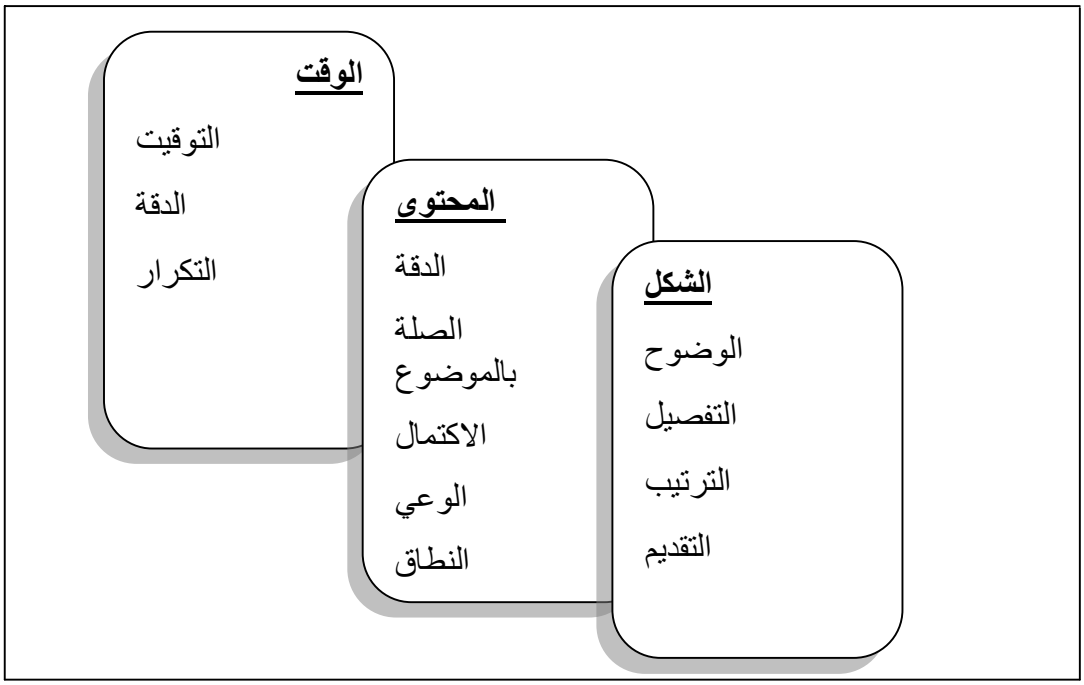
[2] عبد الرزاق محمد قاسم، ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 29.

الفرع الثالث: أبعاد جودة المعلومات المحاسبية.

تم حصر جودة المعلومات في ثلاث أبعاد رئيسية هي البعد المتعلق بالمحتوى والبعد المتعلق بالشكل والبعد المتعلق بالتوقيت، وكل بعد يشمل مجموعة من الخصائص التي تدعم البعد الرئيسي لتحقق في النهاية جودة المعلومة.

والشكل رقم (1) يلخص أبعاد جودة المعلومات كالآتي:

الشكل الرقم (1): أبعاد جودة القوائم المالية



Source: James A. O' BRIEN, Introduction to information systems: Essentials for the internal work. Ed E-Business enterprise, Eleventh edition, Chapter1, Mc Graw-Hill, New york, Etats Unis 2002, P 3.

من جهة أخرى، يرى ربحي مصطفى عليان أن جودة المعلومة تتحقق من خلال مجموعة من الأبعاد نلخصها فيما يلي[1] :

أولا: البعد الزمني :يتحدد وفق الخصائص الآتية:

- التوقيت :المعلومات يجب أن تقدم عندما تكون مطلوبة.
- الآنية :يجب أن يوافق توقيت تقديم المعلومات الأحداث.
- الفترة الزمنية :يتم تقديم المعلومات حول الماضي والحاضر والتوقعات المستقبلية.

ثانيا: البعد المتعلق بالمضمون[2] :

يشمل العناصر الآتية:

- الدقة :يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها أي درجة تمثيل المعلومات للماضي والحاضر والمستقبل، فكلما ا زدت دقة المعلومات ا زدت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أوالتوقعات المستقبلية.
- ذات صلة :المعلومات يجب أن تكون مرتبطة بمدى الحاجة إليها من قبل شخص معين في حالة معينة.
- الاكتمال :كل المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم كاملة.
- الوعي :المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم وتكون مفهمومة من طرف متلقيها.
- النطاق :المعلومات يمكن أن يكون لها نطاق واسع أوضيق أوذات تركيز داخلي أوخارجي.
- الأداء :المعلومات يجب أن تظهر أداء الأنشطة المنجزة، والتقدم الذي تم تحقيقه والموارد المتراكمة.

ثالثا: البعد الشكلي: يشمل الخصائص الآتية:

- الوضوح :تقدم المعلومات بشكل سهل ومفهوم.
- التفصيل :يمكن أن تكون المعلومات مفصلة أوملخصة إلا أنها يجب أن تفي باحتياجات المستخدمين.

[1] ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص، 115.
[2] ربحي مصطفى عليان، مرجع سبق ذكره، ص 116.

- التقديم :المعلومات يمكن أن تقدم بشكل سردي، رقمي، بياني، مطبوعة، فيدوي أوأي شكل آخر.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى التعرف على التحفظ المحاسبي فمن الضروري التطرق لهذا الإطار المفاهمي و نبدأ أولا بالنشأة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحفظ المحاسبي.

الفرع الأول: نشأة التحفظ المحاسبي.

من الواضح أن مبدأ التحفظ المحاسبي مفهوم قديم لازم الإنسان من بداية الخليقة، أما من ناحية تاريخنا فهويرجع نشأة تطبيق التحفظ المحاسبي لعدة قرون، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن المحاسبة في القرون الوسطى طبقت التحفظ، فهناك أدلة لتأثير التحفظ على التطبيق المحاسبي منذ أكثر من خمسة قرون مضت.[1]

أولا: قبل القرن العشرين.

فقد أشار Basu إلى أن بداية القرن الرابع عشره، وجد في كتاب بعنوان " الإقتصاد والإدارة " أنه يجب على مدوني حسابات صاحب المشروع أن يكونوا حذرين وأمناء، كما أشار إلى أن السجلات المتبقية من القرن الرابع عشر وجد ما يشير إلى أن المخزون تم تقييمه وفقا لقاعدة التكلفة أوالسوق أيهما أقل، وفي عام 1976 أكد الزعيم jacques savary على ضرورة التحفظ في التطبيق المحاسبي، ففي بداية مناقشته لموضوع المحاسبة عن ضرائب الولايات، أشار إلى أنه إذا بدأت قيمة البضاعة المشتراة في التدهور، أوأصبحت متقادمة أوكانت تقديرات المصنعين أوتجار الجملة تنخفض عن سعرها الأصلي، فإنه يجب تسجيلها بهذا السعر المنخفض.
والجدير بالذكر أن إفتتاحية مجلة The accontant في الطبعة الرابعة في جوان 1881، قامت بمناقشة التحفظ المحاسبي ومدى مسئولية المراجعين عن التقديرات.[2]

[1] الرشدي ممدوح الصادق محمد، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 25، 2011، ص 14.

[2] brief R.P the accountants Responsibility in Historical prespective". The accounting review.vol 15.

ويؤكد salier في كتابه المنشور عام 1979 بعنوان Depreciation Applications أن قيد الإهتلاك تخفض من ضرائب الدخل في المملكة المتحدة عام 1878، الأمر الذي كان وراء الإهتمام بموضوع الإهلاك في المملكة، وأن الأدبيات في ثمانينات التاسع عشر تشابهت مع الأدبيات في الولايات المتحدة بشأن الإهتمام بموضوع الإهتلاك، حيث إتجهت بقوة لدراسة قانون الضرائب الصادر في عام 1909 على دخل الشركات.[1]

من خلال اللمحة على التطور التاريخي للإهتمام بالتحفظ المحاسبي فيما قبل القرن العشرين، نستخلص ما يلي:

- تمتد جذور تطبيق التحفظ المحاسبي إلى بداية القرن الرابع عشر حيث لازم مهنة المحاسبة منذ بدايات ممارستها، ويلاحظ على غالبية الكتابات في هذه الفترة أنها إقتصرت على التطبيق العلمي لمهنة المحاسبة والمشاكل التي يقابلها المحاسبون ومحاولة إيجاد حلول لها.
- على الرغم من وجود كتابات في فترة ما قبل العشرين تؤكد وجود ممارسة التحفظ المحاسبي إلا أنه لم يلحظ خلالها وجود تبريرات للإجراءات المحاسبية بوجه عام.

ثانيا: بداية القرن العشرين حتى الستينات

شهدت بداية القرن العشرين إهتماما ملحوظا بالتحفظ المحاسبي من جانب الكثير من البحوث والدراسات الأكاديمية، ويؤكد على ذلك بعض الباحثين ويشيرون إلى أن بداية البحوث والدراسات الأكاديمية الأمريكية على التحفظ المحاسبي كانت في البداية معيارية، وظلت على ذلك حتى منتصف القرن العشرين[2] للإعتراف بالأرباح والخسائر.

منذ سبعينات القرن العشرين: لوحظ أن تزايد التقرير عن الخسائر من قبل الشركات الأمريكية، وتزايد ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، شكلا القضية الرئيسية للبحث المحاسبي في بداية السبعينات، حيث نال التحفظ المحاسبي وقضية قياسه محور إهتمام العديد من الدراسات البحثية في تلك الفترة.

[1] Basu.S," conservatism research Historocal development and future prospets" China journal of accounting research, vol 2, Issue1, 2009, p12.

[2] Watts,R, L, zimmeman j,L 1986- basu, s, 2005.

كما شهدت أوائل السبعينات بداية البحوث التطبيقية في المحاسبة، حيث أدى إستخدام أساليب البحث التجريبي والأساليب الكمية إلى تطورات هامة في البحث التجريبي وتطورات هامة في البحث والفكر المحاسبي، فسرعان ما إنعكس ذلك دراسة تأثير الطرق المحاسبية البديلة على زيادة أوتخفيض الدخل، حيث إتجه البحث المحاسبي للإستفسار عن الطرق المحاسبية التي قد تؤدي إلى تضخيم الأرباح وتضليل المستثمرين، ثم تحولت الدراسات إلى تفسير الدوافع الإقتصادية للإختيار المحاسبي.

كا أشار أحد الباحثين إلى أنه قد لوحظ تزايد في ممارسة التحفظ المحاسبي، بعد إنشاء مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية FASB 1973.[1]

ضف إلى ذلك فقد شهدت فترة الثمانينات إتجاه كثير من البحوث نحودراسة وتحليل التباين في المحاسبة المطبقة على المستوى الدولي، ومحاولة تصنيف الدول من حيث الأكثر أوالأقل تحفظا، تلي ذلك مجموعة من البحوث حاولت إختبار الإختلافات الثقافية بين الدول.[2]

الفرع الثاني: مفهوم التحفظ المحاسبي.

يعرف بأنه طريقة للإختبار من بين البدائل المحاسبية للأخذ بالقيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأكبر للأعباء والإفصاح عنها.[3]

فالتحفظ المحاسبي هو الإعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والإعتراف بالقيم الدنيا للأصول حيث ينطوي التحفظ على إستخدام المعايير الأشد صرامة عند الإعتراف بالأرباح.[4] والإختيار بين البدائل المتاحة، البديل الذي لا يبالغ في إثبات قيم موجودات المؤسسة أوقيمة دخل الفترة المالية من أهم تطبيقاته في الحياة العملية تقييم بضاعة أخر المدة إما بسعر التكلفة أ القيمة القابلة للتحقق أي الأقل بينهما لا تكوين المخصصات بأنواعها كمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط أسعار الأوراق المالية ومخصص خصم أوراق القبض.

[1] خليل عبد الفتاح، التأصيل العلمي لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الإتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مجلة الدراسات المالية التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، 2003.

[2] Gray.S.J, 1980, international accounting difference from a security analysis perspective: some European journal of accounting research, vol18, pp 64-76.

[3] Givoly.D.C , hayn and A. Natarajan " meausuring reporing conservatism " the Accounting Review, 2007,p 106.

[4] علام محمد موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القرارات المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، العدد2، الأردن 2011، ص 417.

بينما المحاسبة تعرف بخسارة إنخفاض قيمة المخزون أوالخسارة المتوقعة في أسعار العملات الأجنبية قبل تحققها بالبيع الفعلي للبضاعة أوالعملة الأجنبية عملا بمبدأ الحيطة والحذر، وتحتاط المؤسسة لإحتمالات إنعدام الديون وإنشاء مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إحتياطا وحذرا، بينما لا يعترف هذا المفهوم بأي زيادة في قيمة المخزون عن التكلفة الأساسية من قبل الإحتياط أيضا.[1]

ويقصد بالحيطة والحذر بصفة عامة:

- أنه يجب على المحاسبين أن يسجلو أقل القيم بالنسبة للأصول والإيرادت و أن يسجلوأ كبرها بالنسة للخصوم والأعباء.
- أنه ينبغي التعجيل بأخذ الأعباء بالإعتبار قبل حدوثها بدلا من التأجيل ويأخذ الإيرادات في الإعتبار حال حدوثها بدلا من التعجيل بها.

إن المحاسبين يطبقون مبدأ الحيطة والحذر الذي يقضي بأخذ القيم الأقل قيمة للأصول، ويقضي أيضا بعدم أخذ الأرباح المتوقعة في الحسبان عند إعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، مع الإحتياط للخسائر والإلتزمات المتوقعة عن طريق تكوين المخصصات لمواجهتها، وتحمل هذه المخصصات عى حسابات النتيجة كعبء على الإيراد، فظهور حسابات المخصصات على إختلاف أنواعها في القوائم المالية يمثل نتيجة طبيعية لمفهوم الحيطة والحذر وعلى الرغم من أهمية هذا المفهوم الذي يحكم إختبار السياسات المحاسبية، إلا أنه ينبغي عدم المغالاة في تطبيقه حتى لايؤدي ذلك إلى تكوين إحتياط سري.

إن المعيار الدولي رقم (1) السياسات النحاسبية ولإفصاح عنها قد إقترب من هذا المفهوم حيث ورد في هذا المعيار مايلي:

غالبا ما تكون نتائج بعض العمليات المحاسبية غير مؤكدة، لذلك يتوجب تبني الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، ولكن إتباع الحيطة والحذر لا يبرر تكوين إحتياطات سرية.[2]

[1] محمد مطر، موسى السويطي،التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثالثة، 2012، ص 67-68.

[2] عليان وادي مدحت فوزي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطنية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006،ص 63.

وقد جاء في المعيار (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ضمن مشروع الإطار الفكري للمحاسبة المالية من حيث أن التحفظ المحاسبي هووسيلة للتعامل مع حالات عدم التأكد والمخاطرة الكامنة في الأنشطة التي تقوم بها الشركة.

وعرفه Basu على أنه التوقيت غير المتماثل لإنعكاس أثر كل من الأنباء السارة وغير السارة في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية من حيث إنعكاس أثر الأخبار غير السارة بصورة أسرع من الأخبار السارة.

يعرف التحفظ المحاسبي أيضا أنه يعني بوجه عام توقع المحاسب جميع الخسائر من غير توقع أية أرباح وأنه إتباع مستوى من التحقق فيما يختص المكاسب أعلى من ذلك المستوى الذي يتم إتباعه فيما يختص بالخسائر.

ومن وجهة نظر المركز المالي عرف أنه عبارة عن معيار للإختيار بين الطرق المحاسبية يؤدي إلى الإنخفاض المستمر في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية من فترة لأخرى.

المطلب الثاني: أهمية التحفظ المحاسبي [1]

يعد التحفظ المحاسبي أحد المفاهيم المثيرة للجدل في الفكر والممارسة المحاسبية، وقد إعتاد رواد المحاسبة الأوائل على إستخدام مفهوم الحيطة والحذر للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

لقد بات التحفظ المحاسبي من القضايا المحاسبية المهمة والتي شكلت جدلا واسعا بين المحاسبين والمهتمين بالمحاسبة، وإزدادت أهميته بشكل كبير مع بداية التسعينات، وهذا بالنظر لأثره الكبير على جودة القوائم المالية، وبالتالي أثره على قرارات مستخدمي المعلومات المتضمنة في هذه القوائم، على قرارات المستثمرين بشكل خاص، إن سياسة التحفظ المحاسبي في قياس الدخل وعناصر الميزانية تلقى قبولا عاما بين المحاسبين والمهنيين، بل كادت أن تصبح مذهبا مقبولا دون منازع، وهذا لأنها تقوم على التعاون العقلاني لأخذ كل حالات عدم التأكد والمخاطر المتوقعة في المستقبل والمتعلقة بنشاط المنشأة بعين الإعتبار، فهي بمثابة دليل للمحاسب في الحالات التي يشوبها الشك، والمتعلقة بعملية التقدير لتفادي تضخيم الأرباح، وتحسين المركز المالي.

[1] مدثر أبوالخير، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد2، 2014، ص 284.

وقد تتعلق غالبية حالات الشك ببعض الأحداث مثل مدى إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها، تقييم وتقدير العمر الإقتصادي للألات، تقييم المخزون السلعي بنهاية السنة...، ومن باب الحصول على قوائم مالية تتضمن عنصر المصداقية والموضوعية، تنبع أهمية اللجوء لإعتماد سياسة التحفظ وفي إعتقاد الكثيرين أن هذه السياسة المتشددة تخدم بشكل أكبر الأطراف الخارجية، خاصة الدائنين منهم.

إن الشيء المتفق عليه أن سياسة التحفظ المحاسبي تعتبر وسيلة هامة لمواجهة التفاؤل المفرط للمديرين والملاك في تقييم أصول وخصوم الشركة، كما تستخدم كأداة لمواجهة حالات عدم اليقين لدى المحاسب والمراجع وحسب دراسة واتس فإن المحاسبين إستخدموا هذه السياسة على مر العصور رغم الإنتقادات والأراء المعارضة وهذا بالنظر للمبررات التي عملت على إستمرار إستخدامها.[1]

ولقد حاول مجلس معايير المحاسبة FASB منع سياسة التحفظ المحاسبي حتى يحقق حيادية المعلومات إلا أنه في عام 1980 أصبح هذا المفهوم راسخا وعميقا في الممارسات المحاسبية.[2] حيث بين واتس أن النجاح في إستبعاد مفهوم التحفظ سيغير من السلوك الإداري ويفرض تكاليف هامة على المستثمرين وعلى الإقتصاد بوجه عام، [3] وعادة ما يؤدي إنتهاج سياسات محاسبية متحفظة إلى جودة الإفصاح المحاسبي، لأنها تتضمن وضوح الإيضاحات في شرح السياسات المحاسبية، والإفترضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية.[4]

وحسب دراسة (عمر شقور) فإن التحفظ المحاسبي يحقق:[5]

تفادي نشر معلومات محاسبية من قبل المحاسبين قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، وتفادي مخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد صحتها، يميل مستخدموا القوائم المالية للتقارير المالية المتحفظة لأنها هامش أمان لهم من أثر النتائج السلبية للمعلومات غير المتحفظة، يعد إستخدام السياسة التحفظية مفيدا لغايات ضريبة الدخل، وهذا لأن إستخدام سياسة تحفظية يقود لإظهار إيرادات المنشأة بأقل من قيمتها الحقيقية.

---

[1] Watts L ross , conservatisme in accounting part 01: explanation and impact , accounting horizons, v17,n3,2003, p11

[2] ليث أكرم مفلح القضاه، عبد الستار الكبيسي، تطوير نماذج basu لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية. الأردن، ملحق 01.2016، ص 513.

[3] المرجع نفسه (نقلا عن watts، مرجع سبق ذكره).

[4] شقور عمر فريد، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الإستخراجية الأردنية، مجلة إدارة الأعمال، ع3، 2016، ص 117.

ويرى النجار أن أهمية التحفظ المحاسبي تظهر بشكل واضح في[1]:

- فترات الأزمات المالية التي يواجهها الإقتصاد العالمي من وقت لأخر، والتي أدت إلى إنهيار أشهر الشركات العالمية وزيادة أعباء الوكالة، وهذا ما قاد مديري هذه الشركات إلى التلاعب والتأثير على الأرباح الحقيقة بإستغلال المعلومات المتاحة، وبالتالي زيادة مخاطر المعلومات ومخاطر الوكالة، لذا فإن تبني سياسة محاسبية تحفظية سيقلل من حدة هذه المخاطر خاصة أوقات الأزمات.
- توفير معلومات محاسبية تتسم بالجودة والنوعية، وتلبي إحتياجات المستثمرين، فالقوائم المالية المتحفظة تعطي إشارة لمستخدمي القوائم المالية الخارجين بأن المعلومات المنشورة تتصف بخصائص الجودة، كما أشارت الشركات التي تتضمن قوائمها المالية درجة من التحفظ تكون أقل تأثرا لإنخفاض قيمة أسهمها.

وإستنادا لنتائج دراسة lafond and watts تفيد سياسة التحفظ في مجالات عديدة منها: [2]

الحد من الإدارة الإنتهازية للأرباح المحاسبية والتحفظ يعد أحد أليات الحوكمة، خفض حالة عدم تماثل المعلومات بين فئات التعاقد المرتبطة بالمنشأة، مما ينعكس إيجابا على قيمة المنشأة، خفض تكلفة رأسمال، مما يسهل عملية الحصول على مصادر خارجية للتمويل ويزيد من التدفقات النقدية عن العمليات التمويلية.

المطلب الثالث: أنواع التحفظ المحاسبي

تطرقت الأدبيات الحاسبية، والأبحاث التي قامت بدراسة موضوع التحفظ المحاسبي إلى ذكر أنواع التحفظ المحاسبي الذي ينقسم إلى تحفظ مشروط،وتحفظ غير مشروط، وقد قدم الباحثون بتعريفها وشرحها والتطرق إلى ذكر تفاصيل عنها، فضلا عن أن معظم الدراسات السابقة قد ركزت على التحفظ المشروط، ولم يتم إجراء سوى عدد قليل من الدراسات حول التحفظ غير مشروط، نظرا إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط، تصبح الأرباح المحاسبية أكثر فها عند مقارنتها مع الإيرادات الإقتصادية، ويمكن البدء تعريف النوع الأول من التحفظ المحاسبي كما يلي: [3]

[1] جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم،(دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، ع2، 2014، ص 184.

[2] Lafond R. watts RL the information of convervatism, the accounting review, 2008,p9.

[3] نضال مجمود الرمحي،أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في بورصة عمان، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، 2017.

التحفظ المحاسبي المشروط: وهذا ما يسمى أيضا (قائمة الدخل) وعرف التحفظ المحاسبي المشروط على النحوالأتي: إنخفاض القيمة الدفترية بما يكفي في إطار الأحداث المناسبة، ولكن القيمة الدفترية لا تتزايد مرة أخرى على الرغم من وقوع أحداث مناسبة أخرى.

يعتبر التحفظ المشروط بأنه تحيز محاسبي يظهر من خلال التقارير المالية إزاء إنخفاض القيم الدفترية لحقوق المساهمين، وبموجب هذا التعريف، تكون محاسبة الشركة متحفظة أذا ما أخرت الإعتراف بالإيرادات لفترة واحدة، أو بطرح قيمة ثابتة من الأرباح لكل فترة بشكل مستقل عن المكاسب والخسائر الإقتصادية الحالية، ومن جهة أخرى، يؤكد التأكد المشروط على حسن توقيت الإعتراف بالخسائر، أي لا ينتج عن ذلك الإعتراف المسبق بالنفقات، تأجيل الإيرادات أو تقارير الدخل أو القيمة الدفترية على أساس منظم، لذل ينبغي إستخدام التحفظ المشروط فقط كمؤشر على التقارير المالية ذات الجودة المرتفعة بناءا على معالجة Basu لتعريف التحفظ بأنه تحفظ مشروط مما تؤكد الأدلة التجريبية والدراسات وجود صلة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية.

ويمكن تعريف التحفظ المشروط بأنه ممارسة لمعيار مختلف، لإمكانية التحقق فيما يتعلق بالإعتراف بالإيرادات/ الأرباح والنفقات/الخسائر كنوع من ردة الفعل على حدوث الأخبار الإقتصادية

وعلاوة على ذلك قدم zhang دليلا على أن الشركات التي تتمتع بمستوى عال من التحفظ (المشروط) تميل إلى تخطي عقوبات الديون في وقت مبكر وهذا يؤدي إلى إنخفاض تكاليف الديون، وأيضا عرف التحفظ المشروط بأنه عملية تسعى إلى الإعتراف بالأخبار السيئة أوالخسائر الإقتصادية، كمصروفات/ خسائر محاسبية في الوقت المناسب، وفيما إذا كانت الشركة تطبق التحفظ المشروط، يصبح من الصعب تأخير الإعتراف بالنفقات/ الخسائر المحاسبية من مشروع غير مربح حتى الجيل القادم من المديرين التنفيذيين.

وفي إستطلاع أجرته kanamori على بيان المعايير المحاسبية المالية الذي أصدرته الهيئة في الفترة (2002-1973) وجدت نحو40% من المعايير المستهدفة في الدراسة الإستقصائية، لم تعتمد التحفظ غير المشروط، إلى أن الممارسات المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى السنوات الثلاثين الماضية كانت أكثر تحفظا (مشروطا) لتؤكد القضاء على التحفظ غير المشروط.

ومن وجهة نظر الباحث يمكن تعريف التحفظ المشروط من خلال الإستئناس بما سبق من التعريفات، بأنه بتسجيل الأنباء السيئة للأرباح المحاسبية في زمن ملائم بخلاف الأخبار السارة.

2- التحفظ غير المشروط: ويمكن أيضا أن يطلق على ذلك إسم (تحفظ قائمة الميزانية العمومية)، إذ حدد التحفظ المحاسبي غير المشروط بإعتباره قيمة دفترية منخفضة لحقوق المساهمين، أو التي حددت نتيجة لإعادة النظر بشكل سريع في النفقات، وتأجيل الإعتراف بالأرباح، مما يعني إنخفاض القيمة الدفترية لحقوق المساهمين مقارنة من القيمة السوقية.

ويمكن تعريف التحفظ غير المشروط بأنه تحقق سابق، أو مستقل عن لأخبار، وخلافا للتحفظ المشروط الذي تسجل على أساسه النفقات/الخسائر المحاسبية عندما تنخفض قيمة الأصول فعليا، حيث تم الإعتراف حسب التحفظ المشروط بالنفقات/الخسائر المحاسبية قبل وقوع الأخبار الإقتصادية.

في ظل التحفظ المشروط، وهكذا يصبح هناك ميل إلى تسجيل إيرادات محاسبية أعلى في المستقبل، غير أنه في حالة إعداد النفقات، فإن قيمة حقوق المساهمين في الميزانية العمومية ستكون أقل من قيمتها مقارنة مع تلك التي يطبق فيها التحفظ المشروط مثل: الإستهلاك المعجل فأن التكلفة التاريخية تخضع لتجهيزات المصروفات المقدرة أوالإحتياطية، ومن ثم فإن تقييم حقوق المساهمين في الميزانية العمومية يميل أن يكون أكثر تحفظا في ظل التحفظ غير المشروط أكثر من التحفظ المشروط، ولهذا السبب يطلق على التحفظ غير المشروط أيضا تحفظ قائمة الميزانية العمومية.

وفي تحليل للشركات في البلدان المتقدمة وجد أن التحفظ غير المشروط يطغى على التحفظ المشروط وحتى وقت قريب، أشارت معظم البحوث إلى أن واضعي المعايير المحاسبية يشجعون على التحفظ، ومن الأصح القول إنهم كانوا يشجعون على إلغاء التشبث بمبدأ التحفظ غير المشروط، وتوسيع نطاق التحفظ المشروط.

ومن وجهة نظر الباحثة وإعتمادا على ما سبق يمكن تعريف التحفظ غير المشروط، بأنه إنخفاض القيمة الدفترية لحقوق المساهمين، مقارنة بالقيمة السوقية نتيجة لتأجيل الإعتراف بالأنباء السارة.

المبحث الثالث: تفسيرات ، إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي

خصصنا هذا المبحث لمعرفة تفسيرات التحفظ المحاسبي وأيضا العوامل المؤثرة على استخدام التحفظ المحاسبي، وفي الأخير تطرقنا لإيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي.

المطلب الأول: تفسيرات التحفظ المحاسبي[1]

يوجد العديد من التفسيرات التي توضح دوافع ومبررات التحفظ المحاسبي، وتتمثل أهم هذه التفسيرات فيما يلي:

1. التفسيرات التعاقدية للتحفظ المحاسبي contracting explanation:

يقصد بالتعاقدات تلك التي تتم بين أطراف مختلفة وذات مصالح متعاقدة بالنسبة للشركة، ويمثل الدافع التعاقدي أهم وأقدم التفسيرات أوالمبررات التي قدمت من قبل الفكر المحاسبي لتفسير التحفظ المحاسبي، كما أن المقترحات المقدمة في ظل هذا التفسير قد طورت بشكل كبير من قبل الباحثين خلال الفترة الماضية.

ولقد ركزت معظم الدراسات السابقة في مجال الدوافع التعاقدية على عقود الديون وعقود حوافز الإدارة إضافة إلى حوكمة الشركات، نظرا لأنه في ظل هذه التعاقدات يبرز التحفظ المحاسبي بشكل طبيعي باعتباره أداة فعالة في إتمام هذه التعاقدات كونه يتطلب الحصول على معايير تحقق أكثر صرامة بالنسبة للمكاسب أكثر مما هو بالنسبة للخسائر ويؤدي هذا الاختلاف في معايير التحقق بالنسبة للمكاسب عن الخسائر إلى وجود تأجيل ملحوظ في الاعتراف بالمكاسب مقارنة بالخسائر، وهو الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في احتمالية ظهور صافي الأصول والأرباح المجمعة بأكبر من قيمتها الحقيقية في أي لحظة زمنية، وبالتالي انخفاض احتمالية وجود أي توزيعات للأرباح تؤدي إلى الإخلال بالتعاقدات أو تخفيض قيمة الشركة.

وفيما يخص عقود الديون فإن التحفظ المحاسبي يخفض من احتمال قيام الإدارة برفض مشروعات ذات صافي قيمة حالية موجبة أو المبالغة في تحديد في تحديد قيم الأرباح وصافي الأصول، وكذلك يقلل من احتمال قيام الإدارة بإجراء توزيعات نقدية لحملة الأسهم على حساب سداد مصروفات الديون لمقدمي الديون للشركة.

[1] حميده محمد عبد المجيد، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، ص 147.

أما فيما يخص حوكمة الشركات فإن التحفظ المحاسبي يقدم إشارات سريعة timely signals تساعد في دراسة مدى وجود مشروعات ذات صافي قيمة حالية سالبة واتخاذ القرارات الأكثر ملائمة عند وجود مثل هذه المشروعات.

2. التفسيرات القانونية للتحفظ المحاسبي litigation explanation:[1]

توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن المسؤولية القانونية أوالتعرض للتقاضي تزيد عندما تكون الأرباح وصافي الأصول مقيمة بأعلى من قيمتها overstated (أي عند انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي) مقارنة بتقييمها بأقل من قيمتها understated (أي عند زيادة مستوى التحفظ المحاسبي)، وحيث أن تكاليف التقاضي في الحالة الأولى تكون أكبر منها في الحالة الثانية، فإن الإدارة والمراجع يكون لديهم دوافع نحوالتقرير عن قيم متحفظة للأرباح وصافي الأصول.

3. التفسيرات الضريبية للتحفظ المحاسبي income tax explanation:

نظرا لأن الدخل الخاضع للضريبة taxable income وطرق حساب الدخل الخاضع للضريبة يرتبطان بشكل كبير بمقدار الأرباح الظاهرة بقائمة الدخل فإنهما يؤثران على طريقة حساب هذه الأرباح، كذلك فإن مقدار الضريبة التي تدفعها الشركة تمثل دافع للشركة لتعديل conform الدخل المحاسبي ليتوافق مع الدخل الخاضع للضريبة، فالشركة عندما تحقق أرباح ويكون لديها دخل خاضع للضريبة ومدفوعات فوائد، فإن الارتباط

بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة يدفع الشركة نحو تأجيل الاعتراف بجزء من هذا الدخل بغرض تخفيض القيمة الحالية لمبلغ الضريبة، ويؤدي هذا الدافع – مثله مثل التفسيرات التعاقدية- في المتوسط إلى تقييم منخفض لصافي الأصول.

[1] حميده محمد عبد المجيد، مرجع سابق، 148.

4. التفسيرات التشريعية للتحفظ المحاسبي regulatory explanation:

تمثل التشريعات أيضا دافع للشركات للتقرير عن أرقام متحفظة في القوائم المالية، فالخسائر الناتجة عن المبالغة في قيم صافي الأصول والأرباح أمر ملاحظ وقابل للاستخدام في العملية السياسية أكثر من تخفيض المكاسب نتيجة تخفيض قيم صافي الأصول والأرباح، هذه الظاهرة تدفع المشرعين وواضعي المعايير لأن يكونوا أكثر تحفظا، فإن هذا الأمر ليس بهذا الوضوح لدى واضعي المعايير، حيث يزداد النقاش حول أن تكون المعلومات المحاسبية حيادية وليست متحفظة (أي حيادية).

5. التفسيرات السياسية للتحفظ المحاسبي political explanation:

يوضح هذا التفسير أن الشركات قد تستخدم التحفظ المحاسبي بغرض تخفيض التكاليف السياسية political cost التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، فمستوى التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناء على بعض الأرقام المحاسبية، فالأرباح على سبيل المثال إذا كانت كبيرة يمكن أن ترسل رسائل لرجال السياسة والجهات الرقابية عن الشركة نحومزيد من الاهتمام والتركيز على هذه الشركات، ويظهر هذا التفسير بشكل كبير في الشركات كبيرة الحجم والشركات ذات الأرباح غير العادية والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية، حيث يحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظا بهدف تخفيض تعرضها للتكاليف السياسية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على استخدام التحفظ المحاسبي

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في التحفظ المحاسبي منها:[1]

1. **الاستحقاقات:** يمكن تعريفها بأنها الالتزامات المتعلقة بالخدمة المستلمة التي لم يتم دفعها بعد، ويبين أن إتباع سياسة التحفظ ترجع إلى محاولة زيادة الأرباح المعلن عنها في الفترات اللاحقة للشركات الخاسرة عن طريق تحميل البنود التي قد يكون لها تأثير سلبي في المستقبل على النفقات في الفترة الحالية، مما يزيد من

[1] عبيد إيمان محمد، أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، 2017، ص 12.

تفاقم نتائج الفترة الحالية التجارية في فترة محاسبية تكون النتائج فيها سيئة، والتي تعرف بنظرية (big bat).

2. **الحوكمة:** يمكن تعريفها بأنها أسلوب منظم ضمن القوانين والقواعد التي تمكن الإدارة من استغلال الموارد المتاحة للشركة بأسلوب أمثل، مع الحفاظ على أصول الشركة وحقوق المساهمين، وأصحاب المصالح فيها، حيث تعد العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات علاقة موجبة نظرا إلى أن تطبيق الحوكمة في الشركات بمستوى عاليا يعني تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بمستوى مرتفع تباعا.
3. **عقود الدين:** يعد اعتماد الشركات على التمويل بالديون نسبة إلى تمويل حقوق الملكية واللجوء إلى عقود ديون من البنوك دليلا إيجابيا على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي لديها، أي أنه بموجب التحفظ المشروط يمكن للتحفظ المحاسبي أن يزيد من كفاءة التعاقد على الديون إضافة إلى أن النتائج التجريبية تكشف أن التحفظ المشروط وغير المشروط يؤدي إلى تسهيل عقود الديون ويؤكد أن الشركات التي تطبق مستوى عاليا من التحفظ المشروط تتمتع بفوارق في طلبات الشراء في أسواق القروض الثانوية وسيولة عالية في السندات.
4. **كفاءة الاستثمار:** عندما يشجع تطبيق التحفظ غير المشروط تزداد المخاطر المفرطة التي يتحملها المديرون[1]، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار في الشركات وبالتالي يؤثر سلبا على كفاءة الاستثمار وحصة المساهمين.
5. **التشريعات والقوانين:** تعد التشريعات القانونية ذات علاقة إيجابية مع التحفظ المحاسبي، إذ أن تطبيق سياسات محاسبية خاضعة لبيئة تنظيمية تتقيد بالتشريعات القانونية يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركة ويشار أيضا إلى أن البيئة المؤسسية يمكن أن تؤثر على التحفظ المحاسبي من خلال التأثير على حوافز واضعي التقارير، ويرى أيضا أن النظام القانوني – القضائي للبلد، وقانون الأوراق المالية والاقتصاد السياسي يخلق حوافز تؤثر على سلوك الشركات التنفيذية والمستثمرين والهيئات التنظيمية وغيرهم من المشاركين في السوق وبالتالي تؤثر على التحفظ المحاسبي.

[1] عبيد إيمان محمد، مرجع سابق،ص 13.

6. **مجلس الإدارة:** يمكن أن يعرف بأنه الهيئة العليا التي تدير الشركة، وتحكمها، ويتحمل هذا المجلس مسؤولية مراقبة ومتابعة تنفيذ الأهداف الموضوعة من قبل الجمعية العامة للمساهمين، إذ يمكن تصنيف العوامل التي تؤثر على التحفظ إلى مجموعتين، أولا: مجموعة العوامل على مستوى السوق بما في ذلك النظم القانونية والبيئية المؤسسية، وثانيا عوامل على مستوى الشركة مثل: الطلب الخاص للشركة على التقارير المتحفظة.
7. **نظرية الوكالة:** الذي يعرف بتعارض المصالح بين الوكلاء والملاك إذ يساعد التحفظ المحاسبي أيضا في التخفيف من حدة المنازعات بين أصحاب الديون والمساهمين حيث يميل أصحاب الديون إلى إبداء المزيد من الاهتمام للمخاطر السلبية للشركة، إذ يساعد التحفظ المحاسبي في التخفيف من حدة النزاعات التي تواجهها الوكالات، ومن ثم يحسن كفاءة التعاقد على الديون بعدة طرق أولها: إن العديد من التعهدات بالدين تستند إلى الأرقام المحاسبية، وبالتالي تتطلب التحفظ المحاسبي لكي تعمل بشكل أكثر فعالية، إذ من خلال الاعتراف بالأخبار السيئة بسرعة أكبر، يوفر التحفظ لأصحاب الديون إشارة إنذار مبكر فيما يتعلق بسلامة الديون، مما يساعد على التنبيه المسبق حول انتهاكات العقود، وإعطاء حقوق السيطرة إلى أصحاب الديون في الوقت المناسب.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي[1]

يمكن تلخيص إيجابيات استخدام التحفظ المحاسبي بما يأتي:

- يعدد التحفظ المحاسبي اداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم أصول الشكة والتزاماتها، وهوأداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين.
- يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية نوعا ما، أي ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية تكون عادة معبرا عنها وفق معايير المحاسبة الصادرة.

[1] م.م حسين كاظم عوجة، التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة، مجلة القادسة للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الكوفة، العدد الأول، 2017،ص7.

- يسهم استعمال التحفظ المحاسبي إلى ما من شأنه أن يؤدي إلى تجنب المحاسبين مخاطر نشر معلومات قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، ومخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد أنها معلومات صحيحة.
- يحتاج مستخدمي القوائم المالية إلى هامش أمان لحماية أنفسهم من أي نتائج عكسية، لذا فهم يحبذون الأرقام المتحفظة اعتقادا منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي إلى نتائج سلبية.

إلا أنه على الرغم من الإيجابيات أعلاه، إلا أن هناك من يرى أن تطبيق التحفظ المحاسبي يكتنفه بعض السلبيات منها ما يأتي:

- يتعارض استخدام التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية ك الحيادية، القابلية للفهم، الثبات والتمثيل الصادق والتعارض الواضح ما بين التحفظ المحاسبي وخاصية الاتساق والثبات، تتجلى بوضوح عند التحفظ في مجال تقييم مخزون آخر المدة في حالة تقييمه وفقا لقاعدة الكلفة أوالسوق أيهما أقل إلى تقييمها على أساس الكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى وهذا ليس ثبات على القواعد نفسها من سنة إلى أخرى مما يجعل المقارنة والإجراءات التحليلية غير ممكنة.[1]
- قد يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية، أي إظهار الإيرادات والأصول والمصاريف والالتزامات بقيم تختلف عن حقيقتها.
- المبالغة في التخفيض من قيم الأصول والإيرادات، والزيادات في قيم المصروفات والالتزامات من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن مبالغ الأصول والإيرادات إذا ما قيمت بالانخفاض وكذلك المصروفات والالتزامات إذا ما قيمت بالزيادة مما يتسبب بمخاطرة عالية أيضا لأنه قد يضر في مصالح بعض الأطراف التي تعتمد على تلك المعلومات قد تتخذ بسببه قرارات غير رشيدة من قبل بعض الأطراف ذوي المصلحة بالشركة.
- يلجأ المحاسبون إلى استخدام التحفظ المحاسبي عند حماية أنفسهم في بعض الأحيان من المسائلة التي قد يتعرضون لها، دون الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان هذا التصرف قد يضر ببعض الأطراف ويحقق منافع إلى أطراف أخرى ذوي علاقة بالشركة أوممن تربطهم مصلحة بالشركة.

[1] م.م حسين كاظم عوجة، مرجع سابق، ص 8.

المبحث الرابع: مقاييس التحفظ المحاسبي

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى التحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، و مقاييس التحفظ المحاسبي،وكذا أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

المطلب الأول: التحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF

تعد القوائم المالية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية التي تتيح للإدارة حرية الإختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية وحرية التقدير الشخصي لبعض الأحداث، لذا يعتبر التحفظ المحاسبي منهجا عاما يساعد المحاسب لمعالجة مشكلة عدم التأكد بطريقة عملية.

أولا: التحفظ المحاسبي في النظام الحاسبي المالي

في هذا الفرع سنبين وجود التحفظ المحاسبي في النظام المحاسبي المالي من خلال تحديد القواعد التي تعكس مفهوم التحفظ المحاسبي.

1- **مفهوم التحفظ المحاسبي:** أشارت المادة 14 من المرسوم 08-156 على أنه:[1] " يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر يؤدي إلى تقدير معقول للواقع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تنقل بالديون ممتلكات الكيان أم نتائجه.

ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء كما يجب أن لا يقلل ن قيمة الخصوم والأعباء كما يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين إحتياطات خفية أومؤونات مبالغ فيها".

كما أشار النظام المحاسبي المالي لمفهوم التحفظ المحاسبي بمصطلح " الحيطة " وإعتبره أحد المبادئ المحاسبية التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية في حالة عدم التأكد، كما أكد على التقدير المعقول وعدم المبالغة في التقييم.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 27، المؤرخة في 28 مايو2008 الموافق 22 جمادى لأولى 1429، ص 12.

2- **الأعباء:** ذكر القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها في القصل الأول مبادئ عامة.[1]

القسم الأول: إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات في الفقرة 4.111 "يترتب عن الأعباء المبينة بوضوح من حيث موضوعها والمحتملة بفعل أحداث طرأت أوجار حدوثها من قبيل الإحتمال تكوين الإحتياطات".

ومن باب الحيطة والحذر فإن النظام المحاسبي المالي أكد على وجوب تكوين إحتياطات وذلك للأعباء المحتملة وهذا ما يعكس وجود مفهوم التحفظ المحاسبي.

3- **الأصول:** يذكر القسم الثاني: قواعد عامة للتقييم[2]الفقرة 7.112: عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للإهتلاك، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى القيمة القابلة للتحصيل. وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل، خسارة في القيمة" الفقرة 8.112: " تثبت خسارة أي أصل بإنخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبء في الحسابات " لقد نص النظام المحاسبي المالي على تطبيق الإجراءات المحاسبية للإعتراف بخسائر التدهور في قيم الأصول غير الجارية، وذلك تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر.

4- **التثبيتات:** ذكر نفس القرار في الفصل الثاني: قواعد خاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات، القسم الأول: التثبيتات العينية والمعنوية وذلك في الفقرة 10.121 "إذ صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الإهتلاكات، فإن القيمة الأخيرة تعود إلى القيمة القابلة اللتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة.[3]

5- أما الفقرة 15.121 "تشكل نفقات البحث أوالنفقات الناجمة عن طور البحث في مشروع داخلي أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها"[4] وقد أكد النظام المحاسبي المالي على أن نفقات البحوث المستحقة والتي لا يمكن تثبيتها يتم الإعتراف الفوري بدلا من رسملتها وبالتالي إعتبارها كنفقة تدرج في جدول حسابات النتائج ولا تعتبر تثبيتا معنويا في الميزانية، وهذا من باب الحيطة والحذر.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، المؤرخة في 25 مارس 2009 الموافق 28 ربيع لأول 1430، ص 6.
[2] نفس المرجع السابق، ص 7.
[3] نفس المرجع السابق، ص9.
[4] نفس المرجع السابق، ص10.

6- **الأصول المالية:** في القسم الثاني من الفصل الثاني للأصول المالية غير الجارية (تثبيتات مالية) سندات وحسابات دائنة الفقرة: 6.122: "يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول إستحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائن التي يصدرها الكيان لم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول.[1]

وعملا بمبدأ الحيطة والحذر فإن المشروع نص على أن يتم الإعتراف الفوري بالخسائر المحتملة، ولم ينص على أن يتم الإعتراف الفوري بالمكاسب المحتملة.

7- **المخزونات:** يؤكد الباحثون أن إستخدام طريقة " التكلفة أوالسوق أيهما أقل" لتقييم المخزونات كمؤشر لوجود التحفظ المحاسبي، وقد ذكر النظام المحاسبي المالي ذلك صراحة حيث نجد في القسم الثالث المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ الفقرة 5.123:" عملا بمبدأ الحيطة والحذر، فإن المخزونات تقيم بأقل من تكلفتها وقيمن إنجازها الصافية، وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق. تدرج أي خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون تكلفة كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون"[2]

مما سبق يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي قد عمد إلزام المؤسسات بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي والذي يعتبره النظام المحاسبي المالي كمبدأ من المحاسبة والذي يعرف بمبدأ الحيطة والحذر وهذا لضمان شفافية القوائم المالية ومصدقيتها وزيادة جودتها.

المطلب الثاني: مقاييس التحفظ المحاسبي

يمكن تلخيص أربعة مقاييس للتحفظ التي تعد أكثر المقاييس شيوعا ف أغلب أدبيات المحاسبة وهي كالتالي: [3]

نموذج basu: ويعرف أيضا بمقياس العلاقة بين أرباح وعوائد الأسهم، ويفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر (وهو جوهر التحفظ المحاسبي) أن تؤدي

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[2] نفس المرجع السابق ص 13.
[3] حمدان علام محمد موسى، مرجع سابق. 25ص.

المكاسب إلى زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر إلى تخفيضها ويتم قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة إستجابة المحاسبة لهذه المكاسب والخسائر.

أي أن التحفظ يعمل على عدم تماثل توقيت الإعتراف بالأحداث الإقتصادية، إذ تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، إن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح الفترة نفسها بينما عوائد الأسهم الموجبة ستنعكس بشكل غير كامل في الفترة نفسها.

المدخل المستند للمستحقات: تمثل المستحقات الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح، إذ أن ظهور المستحقات بالقيمة السالبة عبر فترة زمنية معينة يشير إلى إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح بمعنى أخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة لوجود أرباح جيدة غير معترف لوجود أرباح جيدة غير معترف بها.

مؤشر التحفظ: يهدف إلى تأثير التحفظ المحاسبي على قائمة المركز المالي، وذلك بالنظر إلى نسبة الإحتياطات الخفية إلى صافي الأصول التشغيلية، فإذا كانت تشكل زيادة الإحتياطات الخفية نسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية فإنه يشير إلى أن الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند إعلان عن قيمة أصولها، وعليه فإن إرتفاع مؤشر التحفظ يعني زيادة درجة التحفظ.

مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية [1]

ويعرف هذا المدخل بمقياس صافي الأصول، إذ تستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم الشركة بمقارنة القيمة الدفترية مع القيمة السوقية، وقد أشارت دراسات عدة إلى إنخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للأقل من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير إلى إستخدام الشركة سياسة محاسبية متحفظة نحو الإعتراف بالتعبير والقيم الأعلى للأصول مقابل قيمتها السوقية بمعنى أن الشركة مقيمة بأقل مما يجب وهو جوهر التحفظ المحاسبي الذي نادت به نظرية المحاسبة، بينما إذا إرتفعت نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية أعلى من الواحد صحيح عن فترة زمنية يشير إلى إستخدام الشركة لسياسات محاسبية غير متحفظة نحو

[1] حمدان علام محمد موسى، مرجع سابق.ص 417.

الإعتراف بالأرباح والقيم الأعلى لأصول الشركة بمعنى أن الشركة بأعلى مما يجب ويمكن قياس التحفظ وفق المعادلة الأتية:

المعادلة الأولى: التحفظ= القيمة الدفترية/ القيمة السوقية (سعر السهم بالسوق).

المعادلة الثانية: القيمة الدفترية= (الأسهم العادية + إحتياطي الأرباح)/ عدد الأسهم.

تعتبر أفضل طريقة لقياس التحفظ المحاسبي في البيئة المحلية هوالمدخل الأخير للأسباب التالية:

1- توفر المعلومات الملائمة لتطبيق هذا المدخل في نشرات التداول الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية.

2- سهولة تطبيق هذا المدخل مما يؤدي إلى سهولة إتخاذ القرارات الإستثمارية من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

3- لا يمكن تطبيق المداخل السابقة وذلك لصعوبة الحصول على عوائد الأسهم السالبة وكذلك لا يمكن معرفة الإحتياطات الخفية من دون اللجوء للشركة نفسها ولا يمكن للشركة أن تعطي أي معلومات عن الإحتياطات الخفية.

المطلب الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية

في هذا المطلب نتطرق لأثار التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية من خلال عدة زوايا يمكن أن نتناولها كالأتي:

أ- **جودة الربح المنشور بالقوائم المالية**[1]: زيادة التحفظ المحاسبي لا يؤدي إلى تخفيض ربح الشركة في الفترة الحالية فقط وإنما يؤدي أيضا إلى تكوين إحتياطات مستترة يمكن لإدارة الشركة إستخدامها في زيادة أرباح الفترات المستقبلية، خصوصا في حالة إنخفاض معد النموفي تلك الفترة مما يؤدي إلى إنخفاض جودة الربح المحاسبي في الفترة الحالية من حيت إنخفاض قرتد على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية في المستقبل.

ب- **تكلفة التمويل**: إن إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة يؤدي إلى تخفيض الربح المحاسبي ومن ثم تخفيض التوزيعات التي تجربها الشركة على حملة الأسهم والتي تعتبر من أهم شروط منح القروض، الأمر الذي يؤدي إلة التخفيف من حدة تعارض المصالح بين حملى الأسهم والتي تعتبر من أهم شروط منح القروض، الأمر

[1] محمد عبد الرحمان، عبد الفتاح، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسبوط، مصر 2011، ص 32.

الذي إلى التخفيف من حدة تعارض المصالح بين حملة الأسهم وحملة السندات فيما يختص بسياسة التوزيعات وبالتبعية يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الأموال (معدل الفائدة) التي تتحملها الشركة.

ت- **العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار عوائد الأسهم:**[1] من خلال الدراسات التي تم الإطلاع عليها فقد توصلنا إلى رأيين متناقضين فيما يخص العلاقة بين المعلومات المحاسبية في ضل تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي وهي كالتالي

1- أن زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي الإضافي لأرباح الإستحقاق مقارنة مع صافي التحقق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وهوما يعني زيادة ثقة المتعاملين في السوق في الربح المحاسبي مع زيادة درجة التحفظ في هذا الربح.[2]

2- أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يأثر سلبا على دقة القرارات الإستثمارية للمتعاملين، فهوقد يؤدي إلى وجود تحيز في القيمة الدفترية لحق الملكية ومن ثم يؤدي إلى خلق نوع من التحيز في نتائج نماذج تقييم الأسهم وهوما يؤدي إلى وصول قيم السهم أقل من اللازم. [3]

[1] محمد عبد الرحمان،مرجع سابق ص 83.

[2] Beja Avraham, Dan Weiss «some information aspect of conservatism » european Accounting review, vol15, 2006,p 585.

[3] Young-soo choi, jhon.f.O hanlon, Peter F.pop conservation Accounting and linear information valuation models, vol 23, 2006, p 73.

خلاصة الفصل:

إن التحفظ المحاسبي وإعلان التقارير في موعدها هو جوهر شفافية القوائم المالية للتعبير عن واقع المؤسسة الفعلي في فترة معينة.

يعتبر التحفظ المحاسبي من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة خاصة بالوقت الحالي، تساعد المعلومات المستخدمة في التقارير المالية و المعبر عنها بشفافية المستخدمين في اتخاذ قراراتهم اتجاه المؤسسة كالمستثمرين و مصالح الدولة مثلا، و بهذا تحقق القوائم و التقارير هدفها المتمثل في تلبية حاجات مختلف الأطراف المستخدمة.

الفصل الثالث : منهجية الدراسة

تمهيد:

يستخدم مبدأ التحفظ المحاسبي للإفصاح ، الالتزامات و المصروفات و أيضا تأجيل الاعتراف بالإيراد و يتضمن التحفظ المحاسبي استخدام المعايير الأكثر صرامة للاعتراف بالأخبار السيئة مثل الخسارة و تأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة مثل الأرباح ، وأيضا يكمن جوهر الشفافية في التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لأنه يثير جدلا حول جودة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من قبل الشركات .

و بعد الإطلاع على الدراسات السابقة ارتأينا أن نتناول منهجية و إجراءات الدراسة من خلال بعض العناصر حيث أن العنصر الأول هو منهجية و الأسلوب و نعرض فيه تحديد مجتمع الدراسة ، كيفية إعداد الاستمارة تحكيم الاستبيان و كيفية توزيع الاستبيان ، أما العنصر الثاني هو اختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة " الاستبيان" .

أما العنصر الثالث و الأخير فخصصناه لأساليب و أدوات التحليل الإحصائي.

الفصل الثالث : منهجية الدراسة

أولا : منهجية الدراسة و أسلوب الدراسة

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة إستبيان (الملحق رقم 2) تضمن جميع المحاور ، و تم تفريغ البيانات و تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي statistique package for social science.

1- **تحديد مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في الأطراف التالية:

1.1 **محافظ الحسابات** : حسب القانون 10-1 المتعلق بمهن المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد " يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة وانتظام حسابات الشركات و الهيئات و مطابقتها تماما بموجب أحكام التشريع المعمول به".

كما يعد محافظ الحسابات أحد الأطراف الأساسية المهتمة بالتحفظ المحاسبي ،ذلك باعتباره لطرف المسئول عن أداء خدمة المراجعة و مراقبة القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات بجودة عالية بهدف إضفاء الثقة على التقارير الصادرة منه.

2.1 **المحاسب:** يعتبر المحاسب أحد الأطراف الأساسية المهتمة بالتحفظ المحاسبي ، وذلك باعتباره الطرف المعد للقوائم المالية التي يتم مراجعتها وأحد الأطراف المهتمة بالتقرير المالي.

3.1 **خبير محاسبي:** يعد خبيرا محاسبيا ، في مفهوم هذا القانون ، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة تنظيم و فحص و تقويم و تحليل المحاسبة و مختلف أنواع الحسابات للمؤسسات و الهيئات في الحالات التي نص عليها القانون و التي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات.

يقوم أيضا بمسك و مركزة و فتح وضبط و مراقبة و تجميع محتسبة المؤسسات و الهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل.

ضف إلى ذلك يعد الخبير المحاسبي أحد الأطراف الأساسية المهتمة بالتحفظ المحاسبي ، ذلك باعتباره المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي و المحاسبي للشركات و الهيئات.

2- **إعداد استمارة الدراسة :** تمت الدراسة باستخدام الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة لموضوع الدراسة اللازمة لتحقيق أهدافها، و قد تم تصميم و بناء هذا الاستبيان في ضوء المراجعة الشاملة للدراسات النظرية و العملية السابقة ،كما احتوى الاستبيان على جزأين من الأسئلة:

الجزء الأول : حيث يقدم موضوع الدراسة ،كما يوضح البيانات الشخصية عن أفراد المجتمع و احتوت على أربعة فقرات حيث تناولت (العمر ، المؤهل العلمي ، الوظيفة ، الخبرة المهنية). والتي يتوقع أن تساعد الباحث على تفسير النتائج.

الجزء الثاني: و الذي من شأنه أن يعالج مشكلة الدراسة و احتوى على (35) سؤال هدفت إلى ما يلي:

- **المحور الأول:** يحتوي على 8 فقرات تعبر عن مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- **المحور الثاني :** يحتوي على 13 فقرة حيث تناولنا فيها مستوى جودة القوائم المالية الصادرة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال أهم خصائصها.
- **المحور الثالث:** يحتوي على 14 فقرة تناولنا فيها أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

و تم إعداد الأسئلة على أساس سلم لكارت الخماسي الذي يحتمل ثلاث خيارات (موافق بشدة ، موافق محايد ، غير موافق، غير موافق بشدة).

و هذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان و بالتالي يسهل علينا ترميز و تنميط الإجابات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3-1) : يبين مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس لكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة

حساب المدى : 5-1 = 4 أو ما يعبر عنه بعدد المسافات من 1 إلى 2 مسافة أولى ، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية ومن 3إلى 4 مسافة ثالثة ، ومن 4 إلى 5 مسافة خامسة.

حساب طول الفئة = المدى / عدد الخيارات

0.8=5/4 . ثم نضيف طول الفئة الدرجة 1 فنحصل على حدود الفئة الأولى المفسرة لقيم المتوسط الحسابي و هكذا إلى غاية الحصول على حدود الفئة الخامسة المفسرة لقيم المتوسط الحسابي كما يظهر في الجدول رقم 2.2

الجدول رقم (3-2) : يبين معايير تحديد الاتجاه

المتوسط الحسابي	الاتجاه
من 1 الى 1.80	غير موافق بشدة
من 1.81 الى 2.60	غير موافق
من 2.61الى 3.40	محايد
من 3.41الى 4.20	موافق
من 4.21الى 5.00	موافق بشدة

3- **تحكيم الاستبيان** : بعد تصميم الاستبيان وقبل نشره خضع لعملية تحكيم من قبل بعض الأساتذة ذوي الاختصاص ، للتأكد من سلامة بناء الاستمارة و صياغة الأسئلة ، خاصة من جانب توزيع خيارات الإجابة لضمان و ملائمة عملية المعالجة الإحصائية ، وتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي قد تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة ، كما تم الرد من بعض الأساتذة و عدم الرد من البعض الآخر.

بعد المراجعة وأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة من قبل الأساتذة المختصين تم عرض الاستبيان على عينة الدراسة للتأكيد من وضوح و استيعاب الأسئلة من قبلهم ، حيث مكنتنا هذه المرحلة الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات و اتخاذ بعض التعديلات فيما يخص الأسئلة وصياغتها بطريقة مناسبة وواضحة ليتم صياغة الاستبيان بعد ذلك في شكله النهائي .

4- توزيع الاستبيان : قمنا بتوزيع 40 استمارة على أفراد العينة مستعينين في ذلك على :

- التسليم المباشر لأفراد العينة في مؤسسة صيدال و المكاتب الخاصة.
- الاستعانة ببعض من الأقارب و الزملاء فيما يخص الاستمارات الموزعة في مؤسسة نفطال.
- البريد الإلكتروني خاصة للأشخاص الممتهنين لمهنة المحاسب و محافظ حسابات و من بينهم بعض الأساتذة.

أما فيما يخص طرق استرجاع الاستمارات فقد اختلفت تبعا لاختلاف طرق توزيعها حيث تم الحصول على الإجابة من خلال ما يلي :

- بشكل مباشر من المستجوبين .
- استلام الاستمارات من قبل الزملاء المستعان بهم.
- الحصول على الإجابات عن طريق البريد الإلكتروني.

و تم استرجاع 37 استمارة أي ما يعادل 92.5 % حيث كانت صالحة للمعالجة الإحصائية و عليه سنقوم بالمعالجة و التحليل الإحصائي ل 37 استمارة و هذا ما يوضحة الجدول التالي

الجدول رقم (3-3) : يبين توزيع الاستمارات الموزعة على أفراد العينة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	40	%100
الاستمارت المفقودة	3	%7.5
الاستمارات المسترجعة	37	%92.5

الاستمارات الصالحة للمعالجة و التحليل الاحصائي	37	% 92.5

المصدر من اعداد الطالبتان .

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة " الاستبيان"

قبل إجراء التحليل الإحصائي فإنه لابد من التحقيق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

أ- : التحقق من التوزيع الطبيعي

يعد اختبار التوزيع الطبيعي واحد من أهم الفرضيات الأساسية التي لابد من أن يتحقق لإجراء بعض الإختبارات الإحصائية مثل: تحليل الإنحدار وتحليل التباين وغيرها من الاختبارات الإحصائية، ومن هذا المنطلق قامت طالبتين باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من أن بينات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الإختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة للمتغيرات الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (3-4): اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة الاختبار *K-S*	درجة الحرية *df*	مستوى الدلالة *P*
التحفظ المحاسبي	0.144	37	0.052
جودة القوائم المالية	0.193	37	0.081

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

(أنظر الملحق رقم 3)

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (3-4) أن قيمة اختبار كلمجروف-سميرنوف للمتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني) والمتغير التابع (الأداء المالي) كانت غير دالة إحصائيا (P>0.05) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

ب- : اختبارات الصدق

يمثل الصدق في البحث العلمي درجة دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، أي مدى تزويد أداة البحث بمعلومات تتعلق بمشكلة البحث من مجتمع الدراسة نفسه، وقد يفهم البعض الصدق كمقابل لعدم الصدق ولكن هذا مفهوم خاطئ؛ فالصدق يرتبط بهدف بعينه. وفي هذه الدراسة اعتمدت الطالبة على ثلاث أنواع من اختبارات الصدق هي: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي. وفيما يلي تفصيل لذلك:

✓ **الصدق الظاهري:**

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير من جامعة المدية، وقد بلغ عدد المحكمين (03) أساتذة ، وقد استجابت الطالبتين لآراء السادة المحكمين وقامتا بإجراء التعديلات اللازمة في ضوء مقترحاتهم، وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (100%) مما زدا في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

✓ **-صدق الاتساق الداخلي**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان :مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر. وعلى هذا قامت الطالبتين بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير التحفظ المحاسبي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول التالي:

الجدول رقم: (3-5) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التحفظ المحاسبي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
A1	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمساهمين (المستخدمين بشكل عام، البنوك، المستثمرين، إدارة الضرائب...)	0.741***	<0.001
A2	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمقرضين	0.708***	<0.001
A3	التحفظ المحاسبي أداة مهمة لتخفيض تكاليف الوكالة وترتيب الحوافز المالية	0.669***	<0.001
A4	يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة عنها وقيمة هذه الخسائر	0.535***	<0.001
A5	زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي	0.682***	<0.001
A6	يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية	0.674***	<0.001

A7	التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وزيادة الربحية.	0.813***	<0.001
A8	التحفظ المحاسبي يعتبر آلية من آليات القوائم المالية المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة (التقارير ذات الغرض الخاص)	0.741***	<0.001
***:P<0.001 مستويات الدلالة الإحصائية:			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (2) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.535, P < 0.001$) للعبارة (A4) إلى ($SP = 0.813, P < 0.001$) للعبارة (A7) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (التحفظ المحاسبي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير جودة القوائم المالية**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3)

الجدول رقم: (3-6) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
B1	القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية تقدم معلومات ذات موثوقية عالية	0.428**	0.001
B2	تتمتع القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الاقتصادية بالحد الأدنى	0.676***	<0.001

	من الشفافية		
B3	القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تعطي لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسة	0.528***	<0.001
B4	المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز	0.810***	<0.001
B5	تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بملائمتها للتنبؤ بالمستقبل	0.637***	<0.001
B6	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة	0.409**	0.002
B7	حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أنها تعبر عنها	0.762***	<0.001
B8	لكي تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز (ذات غرض عام)	0.743***	<0.001
B9	لكي تمثل المعلومات العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تم العمل المحاسبي عنها وقدمت جوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني	0.685***	<0.001
B10	إن معد القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف	0.397**	0.004
B11	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد	0.701***	<0.001

	القوائم المالية		
B12	تعمل القوائم المالية على تبسيط البيانات المالية والمحاسبية لتكون قابلة للفهم وملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية	0.623***	<0.001
B13	تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية	0.752***	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: **:P<0.01 ***:P<0.001			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من (SP = 0.397, P =0.004) للعبارة (B10) إلى (SP = 0.810, P <0.001) للعبارة (B4) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (جودة القوائم المالية)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (4)

الجدول رقم: (3-7) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
AB1	استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة	0.637**	<0.001
AB2	ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية	0.542**	<0.001

AB3	مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية	0.730**	<0.001
AB4	يساهم التحفظ المحاسبي في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة	0.411*	0.002
AB5	التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية	0.668**	<0.001
AB6	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة	0.765**	<0.001
AB7	مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية	0.527**	<0.001
AB8	استخدام سياسة التحفظ يحد من آثار السلوك غير المرغوب فيه من خلال التحيز للأطراف ذات العلاقة داخل المؤسسة	0.652**	<0.001
AB9	وجود مبدأ التحفظ المحاسبي في المؤسسة يخفض من نسبة التلاعب بالقوائم المالية	0.407*	0.002
AB10	يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية	0.688**	<0.001
AB11	للتحفظ دور كبير في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية	0.415*	0.002
AB12	يساهم التحفظ المحاسبي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم	0.381*	0.005

	المالية		
AB13	قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف في المعلومات المعتمد عليها في القوائم المالية	0.509**	<0.001
AB14	يساهم التحفظ المحاسبي في خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الأسهم	0.671**	<0.001
***:P<0.001 مستويات الدلالة الإحصائية:			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (4) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.381, P = 0.005$) للعبارة (AB12) إلى ($SP = 0.765, P < 0.001$) للعبارة (AB6) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- ✓ **-الصدق البنائي:**

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل متغير من متغيرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة.

ومن هذا المنطلق قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل متغير مع الدرجة الكلية الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم: (3-8) معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.

المتغير	التحفظ المحاسبي	جودة القوائم المالية	الدرجة الكلية للإستبيان
التحفظ المحاسبي	1	-	-
جودة القوائم المالية	0.759***	1	-
الدرجة الكلية للإستبيان	0.827***	0.763***	1
مستوى الدلالة الإحصائية	***:$P<0.001$		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول الذي يبين معاملات ارتباط المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) مع المتغير التابع (جودة القوائم المالية)، ثم مع الدرجة الكلية للمقياس (جميع عبارات الإستبيان)، أن جميع معاملات الإرتباط الظاهرة في الجدول محصورة بين القيمتين (SP=0.759 ;SP=0.827) وهي دالة احصائيا ($P<0.001$)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

ج- : ثبات الإستبيان

يعبر الثبات عن مدى خلو أدوات جمع البيانات من الأخطاء التي تشوب القياس أي مدى قياس الاختبار للسمة التي يريد الباحث/الطالب قياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة عندما يقيس الاختبار سمة معينة قياساً متسقاً في الظروف المتباينة التي قد تؤدى إلى أخطاء القياس، وبالتالي فالثبات يفيد الدقة في القياس كما يهتم أيضا بتأثير الأخطاء العشوائية للقياس على استقرار الدرجات. وقد تم التحقق من ثبات في هذه الدراسة من خلال الإعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-9) معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان

المتغير	معامل ألفا كرونباخ A
التحفظ المحاسبي	0.833
جودة القوائم المالية	0.780
الدرجة الكلية للاستبيان	0.851

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

(أنظر الملحق رقم 3)

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الثبات ألفا كرونباخ تراوحت قيمه بين (α= 0.833;α= 0.780) لمتغيرات الدراسة، كما بلغت قيمته أيضا (α= 0.851) للدرجة الكلية للإستبيان، وبالتالي يكون قد تخطت عتبة الموصى بها (0.7)، ما يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

ثالثا : أساليب و أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام الحزمة الاجتماعية للعلوم الإحصائية والمعروفة اختصار بspss للتحليل الإحصائي والإجابة على الأسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، وعلى هذا استخدمت الطالبتين الأساليب الإحصائية التالية التي تتناسب مع متغيرات الدراسة وفرضيتها:

- اختبار كولمجروف-سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لتأكد من درجة ثبات عبارت كل متغير من متغيرات الدراسة.

- معامل الإرتباط سبيرمان Spearman Corrélation لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف البينات الشخصية والديمغرافية العيّنة؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها؛
- الإنحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي؛
- الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية؛
- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هنالك دلالة إحصائية في إجابات الموظفين حول المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع تبعاً للمتغيرات الديمغرافية.

الفصل الرابع : الدراسة التحليلية

تمهيد:

يعد التحفظ المحاسبي من أهم السياسات المحاسبية المستخدمة لما له من تأثير في تحسين درجة الملائمة و إعدد تقارير المالية تتمتع بالشفافية بالإعتماد على جودة المعلومات المالية المفصح عنها.

ارتأينا أن نتناول الدراسة الميدانية من خلال الإستبيان (ملحق رقم 2) في الفصل التالي، حيث نعرض فيه نتائج الدراسة و تحليل و تفسير الإحصائيات المتحصل عليها.

أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام الحزمة الاجتماعية للعلوم الإحصائية والمعروفة اختصار بspss للتحليل الإحصائي والإجابة على الأسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، وعلى هذا استخدمت الطالبتين الأساليب الإحصائية التالية التي تتناسب مع متغيرات الدراسة وفرضيتها:

- اختبار كولجروف-سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات؛
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لتأكد من درجة ثبات عبارت كل متغير من متغيرات الدراسة؛
- معامل الإرتباط سبيرمان Spearman Corrélation لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف البينات الشخصية والديمغرافية العيّنة؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها.
- الإنحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات مفردات عينة الدراسة عن المتوسط الحسابي.
- الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.
- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هنالك دلالة إحصائية في إجابات مفردات عينة الدراسة حول المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع تبعاً للمتغيرات الديمغرافية.

1- إختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة

قبل إجراء التحليل الإحصائي فإنه لابد من التحقيق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

أولا: التحقق من التوزيع الطبيعي

يعد اختبار التوزيع الطبيعي واحد من أهم الفرضيات الأساسية التي لابد من أن يتحقق لإجراء بعض الإختبارات الإحصائية مثل: تحليل الإنحدار وتحليل التباين وغيرها من الاختبارات الإحصائية، ومن هذا المنطلق قامت طالبتين باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من أن بينات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الإختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة للمتغيرات الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (4-10) اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة الاختبار *K-S*	درجة الحرية *Df*	مستوى الدلالة *P*
التحفظ المحاسبي	0.144	37	0.052
جودة القوائم المالية	0.193	37	0.081

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (4-10) أن قيمة اختبار كلمجروف-سميرنوف للمتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني) والمتغير التابع (التحفظ المحاسبي) كانت غير دالة إحصائيا (P>0.05) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

ثانيا: اختبارات الصدق

يمثل الصدق في البحث العلمي درجة دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، أي مدى تزويد أداة البحث بمعلومات تتعلق بمشكلة البحث من مجتمع الدراسة نفسه، وقد يفهم البعض الصدق كمقابل لعدم الصدق ولكن هذا مفهوم خاطئ؛ فالصدق يرتبط بهدف بعينه. وفي هذه الدراسة اعتمدت الطالبة على ثلاث

أنواع من اختبارات الصدق هي: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي. وفيما يلي تفصيل لذلك:

أ- الصدق الظاهري:

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير من جامعة المدية، وقد بلغ عدد المحكمين (03) أساتذة (انظر الملحق رقم (1) ، وقد استجابت الطالبتين لآراء السادة المحكمين وقامتا بإجراء التعديلات اللازمة في ضوء مقترحاتهم، وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (100%) مما زدا في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

ب- صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان :مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر. وعلى هذا قامت الطالبتين بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير التحفظ المحاسبي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول التالي:

الجدول رقم: (4-11) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التحفظ المحاسبي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
A1	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمساهمين (المستخدمين بشكل عام، البنوك، المستثمرين، إدارة الضرائب...)	0.741**	<0.001
A2	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمقرضين	0.708**	<0.001
A3	التحفظ المحاسبي أداة مهمة لتخفيض تكاليف الوكالة وترتيب الحوافز المالية	0.669**	<0.001
A4	يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة عنها وقيمة هذه الخسائر	0.535**	<0.001
A5	زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي	0.682**	<0.001
A6	يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية	0.674**	<0.001

A7	التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وزيادة الربحية.	0.813**	<0.001
A8	التحفظ المحاسبي يعتبر آلية من آليات القوائم المالية المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة (التقارير ذات الغرض الخاص)	0.741**	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: ***:$P<0.001$			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول السابق أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.535, P < 0.001$) للعبارة (A4) إلى ($SP = 0.813, P < 0.001$) للعبارة (A7) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (التحفظ المحاسبي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير جودة القوائم المالية**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول التالي:

الجدول رقم: (4-12) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
B1	القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية تقدم معلومات ذات	0.428**	0.001

	موثوقية عالية		
B2	تتمتع القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الاقتصادية بالحد الأدنى من الشفافية	0.676**	<0.001
B3	القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تعطي لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسة	0.528**	<0.001
B4	المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز	0.810**	<0.001
B5	تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بملائمتها للتنبؤ بالمستقبل	0.637**	<0.001
B6	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة	0.409**	0.002
B7	حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أنها تعبر عنها	0.762**	<0.001
B8	لكي تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز (ذات غرض عام)	0.743**	<0.001
B9	لكي تمثل المعلومات العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تم العمل المحاسبي عنها وقدمت جوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني	0.685**	<0.001
B10	إن معد القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة	0.397**	0.004

	لكثير من الأحداث والظروف		
B11	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية	0.701***	<0.001
B12	تعمل القوائم المالية على تبسيط البيانات المالية والمحاسبية لتكون قابلة للفهم وملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية	0.623***	<0.001
B13	تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية	0.752***	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: ***:$P<0.001$ **:$P<0.01$			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول السابق أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.397, P = 0.004$) للعبارة (B10) إلى ($SP = 0.810, P < 0.001$) للعبارة (B4) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (جودة القوائم المالية)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- الإتساق الداخلي لعبارات متغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (4-13)

الجدول رقم: (4-13) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
AB1	استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة	0.637**	<0.001
AB2	ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية	0.542**	<0.001
AB3	مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية	0.730**	<0.001
AB4	يساهم التحفظ المحاسبي في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة	0.411**	0.002
AB5	التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية	0.668**	<0.001
AB6	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة	0.765**	<0.001
AB7	مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية	0.527**	<0.001
AB8	استخدام سياسة التحفظ يحد من آثار السلوك غير المرغوب فيه من	0.652**	

	خلال التحيز للأطراف ذات العلاقة داخل المؤسسة	*	<0.001
AB9	وجود مبدأ التحفظ المحاسبي في المؤسسة يخفض من نسبة التلاعب بالقوائم المالية	0.407**	0.002
AB10	يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية	0.688***	<0.001
AB11	للتحفظ دور كبير في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية	0.415**	0.002
AB12	يساهم التحفظ المحاسبي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم المالية	0.381**	0.005
AB13	قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف في المعلومات المعتمد عليها في القوائم المالية	0.509***	<0.001
AB14	يساهم التحفظ المحاسبي في خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الأسهم	0.671***	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: P<0.001***			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم () أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.381, P = 0.005$) للعبارة (AB12) إلى ($SP = 0.765, P < 0.001$) للعبارة (AB6) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

ت- الصدق البنائي:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل متغير من متغيرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة.

ومن هذا المنطلق قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل متغير مع الدرجة الكلية الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم: (4-14) معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.

المتغير	التحفظ المحاسبي	جودة القوائم المالية	الدرجة الكلية للإستبيان
التحفظ المحاسبي	1	-	-
جودة القوائم المالية	0.759***	1	-
الدرجة الكلية للإستبيان	0.827***	0.763***	1
مستوى الدلالة الإحصائية	***:$P<0.001$		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول السابق الذي يبين معاملات ارتباط المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) مع المتغير التابع

(جودة القوائم المالية)، ثم مع الدرجة الكلية للمقياس (جميع عبارات الإستبيان)، أن جميع معاملات الإرتباط الظاهرة في الجدول محصورة بين القيمتين (SP=0.759 ;SP=0.827) وهي دالة احصائيا (P<0.001)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

ثالثا: ثبات الإستبيان

يعبر الثبات عن مدى خلو أدوات جمع البيانات من الأخطاء التي تشوب القياس أي مدى قياس الاختبار للسمة التي يريد الباحث/الطالب قياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة عندما يقيس الاختبار سمة معينة قياساً متسقاً في الظروف المتباينة التي قد تؤدى إلى أخطاء القياس، وبالتالي فالثبات يفيد الدقة في القياس كما يهتم أيضا بتأثير الأخطاء العشوائية للقياس على استقرار الدرجات. وقد تم التحقق من ثبات في هذه الدراسة من خلال الإعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-15) معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان

المتغير	معامل ألفا كرونباخ α
التحفظ المحاسبي	0.833
جودة القوائم المالية	0.780
الدرجة الكلية للاستبيان	0.851

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول الرقم (4-15) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ تراوحت قيمه بين (α= 0.780;α= 0.833) لمتغيرات الدراسة، كما بلغت قيمته أيضا (α= 0.851) للدرجة الكلية للإستبيان، وبالتالي يكون قد تخطت عتبة الموصى بها (0.6)، ما يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

1- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة واختبار الفرضيات، وفي هذا الصدد، تم أولا وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، ثم أجري تحليل وصفي لإجابات مفردة عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، وبعد ذلك تم اختبار فرضيات.

أ- وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

اشتملت البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة كما جاء في الإستبيان المرفق في الملاحق على المتغيرات الديمغرافية (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المحاسبية)، حيث سيتم اعتماد التكرارات، النسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص أفراد العينة وتحليلها.

أولا: متغير العمر

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر.

الجدول رقم (4-16) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر

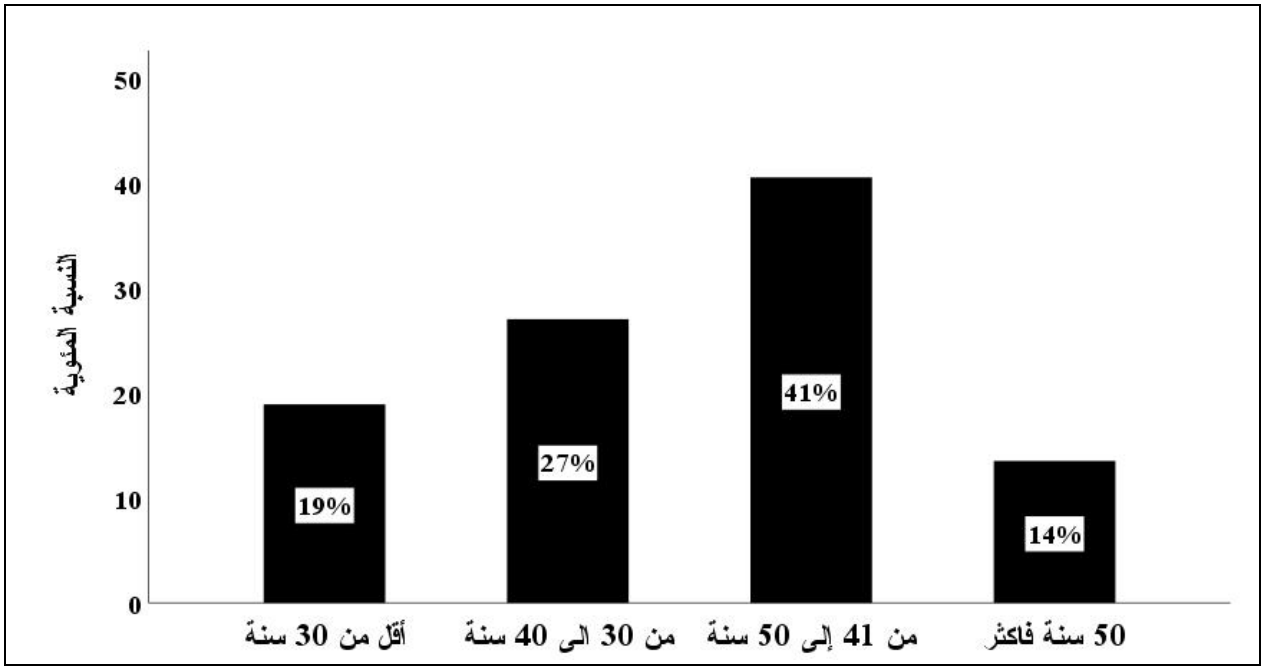
المتغير	الفئات	التكرار F	النسبة المئوية %
العمر	أقل من 30 سنة	07	19
	من 30 إلى 40 سنة	10	27
	من 41 إلى 50 سنة	15	41
	أكثر من 50 سنة	05	14
	المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ معظم مفردات عينة الدراسة هم من الفئة العمرية [من 40 إلى أقل من 50 سنة]، إذ بلغ عددهم (15) موظف وبنسبة مقدارها (4

%)، تليها الفئة العمرية [من 30 إلى أقل من 40 سنة]، حيث بلغ عددهم (10) موظف وبنسبة (27%)، ثم الفئة العمرية [أقل من 30 سنة] حيث بلغ عددهم (07) مفردة عينة الدراسةن وبنسبة (19%)، في حين بلغ مجموع مفردات عينة الدراسة الذين هم من الفئة العمرية [أكثر من 50 سنة] (05) مفردة عينة الدراسة وبنسبة مقدارها (14%). وبشكل عام يمكن القول أن غالبية مفردات عينة الدراسة الذين يمثلون عينة الدراسة هم من الفئات الشبانية، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (4-1) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثانيا: متغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي:

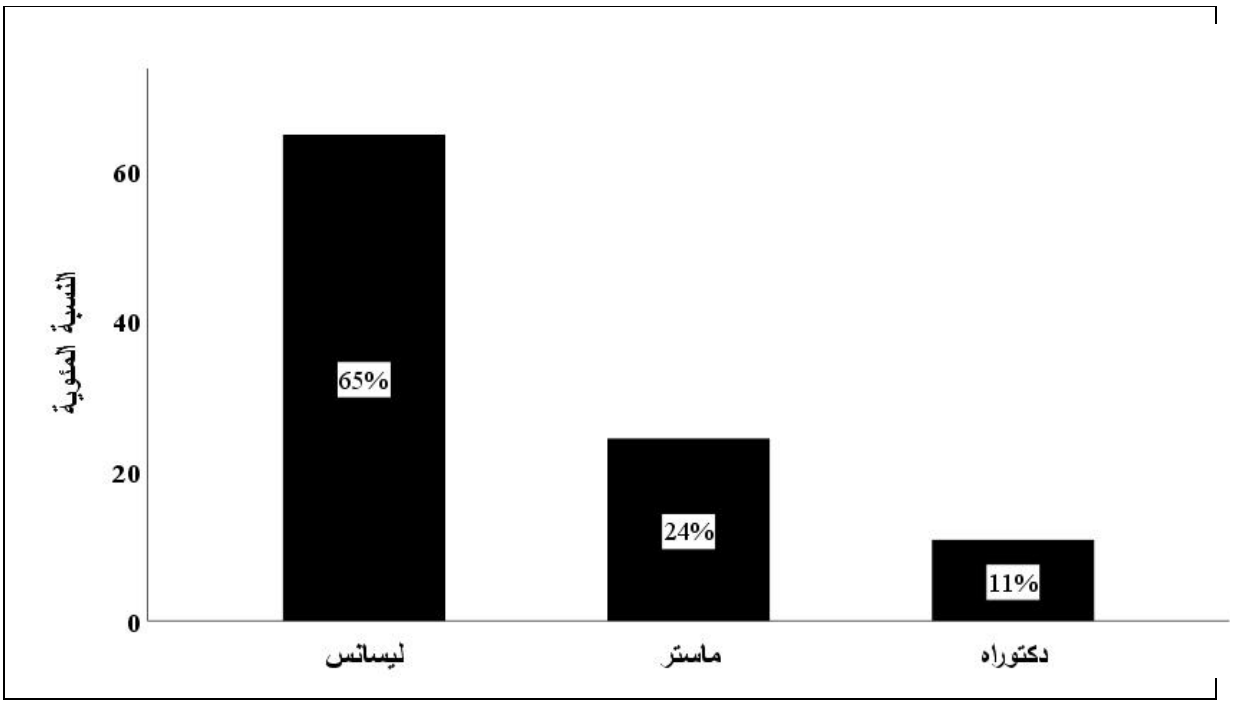
الجدول رقم (4-17) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى الدراسي

المتغير	الفئات	التكرارات *f*	النسبة المئوية *%*
المؤهل العلمي	ليسانس	24	65
	ماستر	09	24
	دكتوراه	04	11
	المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن مفردات عينة الدراسة الذين لديهم شهادة ليسانس يمثلون المؤهل العلمي الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (24) موظف وبنسبة مئوية بلغت (65%)، يليهم مفردات عينة الدراسة الذي يحملون شهادة الماستر بمجموع (09) وبنسبة بلغت (24%)، في حين لم يتعدى عدد مفردات عينة الدراسة الحاملين لشهادة الدكتوراه سوى (04) وبنسبة مقدارها (11%). وعليه نستنتج أن غالبية مفردات عينة الدراسة يحملون شهادات شهادة ليسانس وهي شهادة المهنية نظرا لكونها أكثر الشهادات طلبا للالتحاق بالوظائف، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (4-2) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثالثا: متغير الوظيفة

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة:

الجدول رقم (4-18) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة

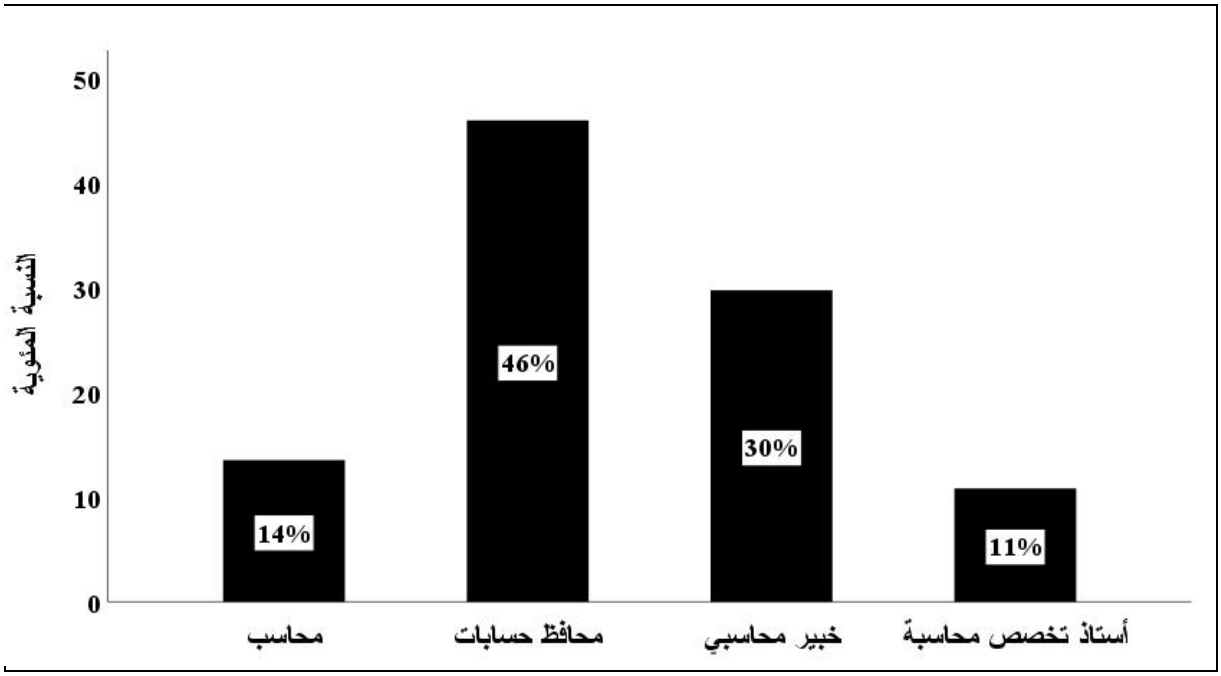
المتغير	الفئات	التكرارات *f*	النسبة المئوية *%*
الوظيفة	محاسب	05	14
	محافظ حسابات	17	46
	خبير محاسبي	11	30

	أستاذ تخصص محاسبة	04	11
	المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن مفردات عينة الدراسة الذين يشتغلون في وظيفة محافظ الحسابات يمثلون المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم (17) موظف وبنسبة مئوية بلغت (46%)، يليهم الخبير مالحاسبي بمجموع (11) عينة وبنسبة بلغت (30%)، ثم مفردات عينة الدراسة الذي ينتمون إلى وظيفة محاسب بمجموع (05) مفردات وبنسبة بلغت (14%)، في حين نجد أن فئة أستاذ تخصص كانت أقل تمثيلا في عينة الدراسة، فقد بلغ عددهم (04) أفرد وبنسبة (11%). وعليه نستنتج أن الغالبية العظمى من مفردات عينة الدراسة في هم من فئة محافظ الحسابات الذين يعرفون انتشارا كبيرا، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (4-3) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

رابعا: متغير الخبرة المحاسبية

يوضح الجدول التالي، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المحاسبية:

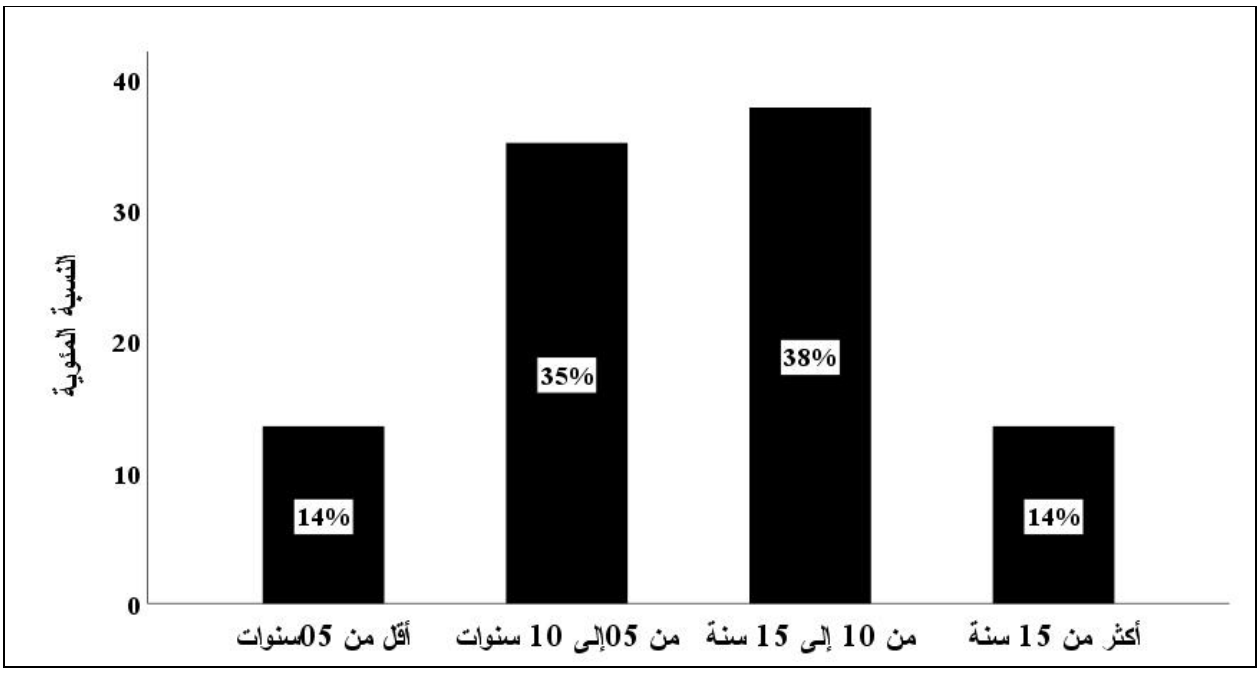
الجدول رقم (4-19) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المحاسبية

المتغير	الفئات	التكرار F	النسبة المئوية %
الخبرة المحاسبية	أقل من 5 سنوات	05	14
	من 5إلى 10 سنوات	13	35
	من 10 إلى 15 سنة	14	38
	أكثر من 15 سنة	05	14
	المجموع	37	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ غالبية مفردات عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية [من 10 إلى 15 سنة]، حيث بلغ عددهم (14) موظف وبنسبة مقدارها (38%)، يليهم الذين لديهم خبرة مهنية [من 5إلى 10 سنوات]، حيث بلغ عددهم (13) مفردة وبنسبة (35%)، في حين لم يشكل مفردات عينة الدراسة الذين لديهم خبرة [أقل من 5 سنوات] و [أكثر من 15 سنة] سوى (05) مفردات وبنسبة مقدارها (14%) من حجم العينة لكل فئة. وتشير هذه النتائج إلى أن مفردة عينة الدراسة الذين تم استجوابهم يمتلكون خبرة لا بأس بها، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-4) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

ب- التحليل الوصفي لإجابات مفردة عينة الدراسة .

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المكونة لكل متغير من متغيرات الدراسة وكانت النتائج كما يلي:

أولا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات مفردات عينة الدراسة إتجاه عبارات متغير التحفظ المحاسبي

الجدول رقم (4-20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير التحفظ المحاسبي

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
A1	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمساهمين (المستخدمين بشكل عام، البنوك، المستثمرين، إدارة الضرائب...)	3.65	0.97	06	موافق
A2	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمقرضين	3.17	0.85	08	محايد
A3	التحفظ المحاسبي أداة مهمة لتخفيض تكاليف الوكالة وترتيب الحوافز المالية	3.79	0.93	05	موافق
A4	يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة عنها وقيمة هذه الخسائر	4.28	0.85	02	موافق بشدة
A5	زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي	3.86	0.94	04	موافق
A6	يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية	4.25	0.86	03	موافق بشدة
A7	التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة	4.30	1	01	موافق

	المخاطرة وزيادة الربحية.				بشدة
A8	التحفظ المحاسبي يعتبر آلية من آليات القوائم المالية المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة (التقارير ذات الغرض الخاص)	3.57	0.88	07	موافق
الدرجة الكلية		3.86	0.59	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط العام لمتغير التحفظ المحاسبي جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (*M*=3.86) وبانحراف معياري قدره(*SD*=0.59) يشير إلى تجانس في أراء مفردة عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (A7) التي نصت على " التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وزيادة الربحية." كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير التحفظ المحاسبي ، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (*M*=4.30) وبانحراف معياري قدره (*SD*=0.1) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (A4) الخاصة ب " يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة عنها وقيمة هذه الخسائر " بمتوسط حسابي (*M*=4.28) وانحراف معياري قدره (*SD*=0.85) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (A2) المتعلقة ب " يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمقرضين " على أدنى متوسط حسابي (*M*=3.17) وبانحراف معياري بلغ (0.85 =*SD*) ما يدل على وجود تجانس في اجابات مفردة عينة الدراسة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات مفردة عينة الدراسة انحصرت بين درجة الموافق بشدة ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على التحفظ المحاسبي مهم في المؤسسات كما أنه مطلب لمختلف الأطراف من أصحاب المصلحة.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات مفردات عينة الدراسة لعبارات متغير مستوى جودة القوائم المالية.

يوضح الجدول رقم التالي ، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير جودة القوائم المالية.

الجدول رقم (4-21) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير جودة القوائم المالية

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
B1	القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية تقدم معلومات ذات موثوقية عالية	3.77	0.91	06	موافق
B2	تتمتع القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الاقتصادية بالحد الأدنى من الشفافية	3.55	0.94	08	موافق
B3	القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تعطي لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسة	4.28	0.83	02	موافق بشدة
B4	المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز	3.39	0.99	10	محايد
B5	تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بملائمتها للتنبؤ بالمستقبل	3.46	1.17	09	موافق
B6	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع	3.37	0.91	11	محايد

	نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة				
B7	حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أنها تعبر عنها	3.03	0.74	13	محايد
B8	لكي تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز (ذات غرض عام)	3.28	0.80	12	محايد
B9	لكي تمثل المعلومات العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تم العمل المحاسبي عنها وقدمت جوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني	3.87	0.73	05	موافق
B10	إن معد القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف	3.63	0.98	07	موافق
B11	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية	4.34	0.81	01	موافق بشدة
B12	تعمل القوائم المالية على تبسيط البيانات المالية والمحاسبية لتكون قابلة للفهم وملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية	4.21	0.78	03	موافق بشدة
B13	تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها	3.96	0.94	04	موافق

	النسبية				
الدرجة الكلية		3.70	0.41	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط العام لمتغير جودة القوائم المالية جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (*M*=3.70) وبانحراف معياري قدره(*SD*=0.41) يشير إلى تجانس في أراء مفردة عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (B11) التي نصت على " تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية." كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير جودة القوائم المالية، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (*M*=4.34) وبانحراف معياري قدره (*SD*=0.81) يدل على عدم وجود تشتت في إجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (B3) الخاصة ب " القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تعطي لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسة." بمتوسط حسابي (*M*=4.28) وانحراف معياري قدره (*SD*=0.83) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (B7) المتعلقة ب " حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أنها تعبر عنها " على أدنى متوسط حسابي (*M*=3.03) وبانحراف معياري (*SD*= 0.74) يشير إلى عدم وجود تجانس في اجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات مفردة عينة الدراسة انحصرت بين درجة الموافق بشدة ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert)، و هذا يدل على مستوى جودة جيد متعلق بالمصداقية لهذه القوائم المالية.

ثالثا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات مفردات عينة الدراسة لعبارات متغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية.

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي.

الجدول رقم (4-22)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
AB1	استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة	4.41	1.15	02	موافق بشدة
AB2	ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية	3.77	0.84	06	موافق
AB3	مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية	4.45	0.88	01	موافق
AB4	يساهم التحفظ المحاسبي في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة	3.35	0.93	13	محايد
AB5	التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية	3.80	0.90	05	موافق

AB6	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة	3.82	0.95	04	موافق
AB7	مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية	4.05	1.04	03	موافق
AB8	استخدام سياسة التحفظ يحد من آثار السلوك غير المرغوب فيه من خلال التحيز للأطراف ذات العلاقة داخل المؤسسة	3.48	0.93	11	موافق
AB9	وجود مبدأ التحفظ المحاسبي في المؤسسة يخفض من نسبة التلاعب بالقوائم المالية	3.70	0.91	08	موافق
AB10	يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية	3.21	0.74	14	محايد
AB11	للتحفظ دور كبير في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية	3.37	0.95	12	محايد
AB12	يساهم التحفظ المحاسبي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم المالية	3.55	0.89	10	موافق
AB13	قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف في المعلومات المعتمد عليها في القوائم المالية	3.60	0.97	09	موافق
AB14	يساهم التحفظ المحاسبي في خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات	3.73	0.92	07	موافق

	من جانب حملة الأسهم				
الدرجة الكلية		3.74	0.50	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-22) أن المتوسط العام لمتغير أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (*M*=3.74) وبانحراف معياري قدره(*SD*=0.50) يشير إلى تجانس في أراء مفردة عينة الدراسة عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (AB3) التي نصت على " مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية." كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على التحفظ الحاسبي ، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (*M*=4.45) وبانحراف معياري قدره (*SD*=0.88) يدل على عدم وجود تشتت في إجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (AB1) الخاصة ب " استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة." بمتوسط حسابي (*M*=4.41) وانحراف معياري قدره (*SD*=1.15) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (AB10) المتعلقة ب " يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية" على أدنى متوسط حسابي (*M*=3.21) وبانحراف معياري بلغ (*SD*= 0.74) ما يدل على وجود تجانس في اجابات مفردة عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات مفردة عينة الدراسة

انحصرت بين درجة الموافق بشدة ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على انطباع ايجابي لدى مفردة عينة الدراسة حول أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

ت- اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، ننتقل الآن إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام كلٍ من تحليل الانحدار البسيط، وتحليل التباين الأحادي.

أولا: الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى للدراسة الحالية على مايلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام تحليل الانحدار البسيط والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-23) نموذج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية

النموذج	المتغير التابع (Y) (جودة القوائم المالية)		
المتغير المستقل (X)	أوزان الإنحدار B	الخطأ المعياري SE	مستوى الدلالة P
التحفظ المحاسبي	0.593**	0.172	0.002
الثابت (i)	1.711*	0.641	0.011
$R^2 = 0.252$ $F_{(1,36)} = 11.819, P = 0.002$			
مستوى دلالة الإحصائية	**:P<0.01		*:P<0.05

ملاحظة: تم اعتماد قيمة بيتا غير المعيارية (B) بدلاً من قيمة بيتا المعيارية (β) وذلك لأن المتغيرات لها نفس وحدة القياس (تم اعتماد على مقياس ليكارت الخماسي).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تبين النتائج الواردة في الجدول السابق أن المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني) له القدرة على التنبؤ بالمتغير التابع (جودة القوائم المالية)، حيث بلغت قيمة مربع معامل الإرتباط ($R^2 = 0.252$) ما يعني أن متغير التحفظ المحاسبي قام بتفسير ما قيمته (25.2%) من تباين الحاصل في متغير جودة القوائم المالية كذلك تشير نتائج اختبار التباين ($F_{(1,36)} = 11.819, P = 0.002$) إلى معنوية معامل الانحدار، وعليه يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الغير معيارية بالشكل التالي:

$$Y = (1.711)i + (0.593)\times X$$

حيث:

Y : جودة القوائم المالية ; i: الثابت ; X: التحفظ المحاسبي

ومن خلال المعادلة السابقة والمستخرجة من النتائج الموضحة في الجدول رقم (4-23) نجد أن قيمة معامل الإنحدار غير المعياري دالة إحصائيا؛ حيث بلغت ($B = 0.593, P = 0.002$)، وتترجم هذه النتائج على أن متغير التحفظ المحاسبي ساهم في تعزيز جودة القوائم المالية بحوالي (60%).

وبناءً على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

ثانيا: الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البينات الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المحاسبية). وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-24) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

مصدر التباين	قيمة F	درجات الحرية df	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة p
العمر	0.946	2	0.087	0.043	0.401
المؤهل العلمي	1.466	1	0.067	0.067	0.237
الوظيفة	2.022	2	0.185	0.093	0.152

الخبرة المحاسبية	0.344	2	0.032	0.016	0.712
الخطأ	-	27	1.238	0.046	-
المجموع	-	37	510.256	-	-
(Lvene test):$_{(16,20)}$ = 0.481, *P*= 0.929					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (4-24) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير التحفظ المحاسبي غير دال إحصائيا (Lvene test = 0.481, *P*=0.929) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية،

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المحاسبية)، يعود السبب في عدم وجود فروقات إلى حجم العينة الصغيرة التي تبلغ 37 عينة فقط لذلك فن إجابات الأفراد غير متمايزة بشكل يمكن ملاحظته إحصائي.

ثالثا: الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير جودة القوائم المالية تعزى إلى البينات الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المحاسبية). وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-25) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير جودة القوائم المالية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

مصدر التباين	قيمة *F*	درجات الحرية *Df*	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة *p*
العمر	1.037	2	0.202	0.101	0.368
المؤهل العلمي	0.278	1	0.027	0.027	0.602
الوظيفة	0.103	2	0.020	0.010	0.903
الخبرة المحاسبية	0.656	2	0.128	0.064	0.527
الخطأ	-	27	2.635	0.171	-
المجموع	-	37	568.356	-	-
(Lvene test):$_{(16,20)}$ = 0.844, *P*= 0.631					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق(test = 0.844, *P*=0.631) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير جودة القوائم المالية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير جودة القوائم المالية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل

العلمي، الوظيفة، الخبرة المحاسبية). يعود السبب في عدم وجود فروقات إلى حجم العينة الصغيرة التي تبلغ 37 عينة فقط لذلك فن إجابات الأفراد غير متمايزة بشكل يمكن ملاحظته إحصائي

خلاصة الفصل:

هدفنا من خلال دراستنا إلى إبراز دور التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، حيث إعتمدنا في ذلك على دراسة ميدانية تحصلنا فيها على الإجابات عبر توزيع الإستبيان على مختلف الأفراد في المجال المحاسبي، تم توزيع 37 إستبانة وقمنا بالتحليل و إعطاء نتائج بالإعتماد على مخرجاتها.

بعد عملية التحليل و التفسير انتهينا إلى أن اشفافية و صدق القوائم المالية االناتجة من مدى إلتزام المؤسسة بالتحفظ المحاسبي أثر مهم يساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم.

الخاتمة :

الظاهر من خلال ما تم التطرق إليه في موضوعنا في دراستنا الميدانية هذه هو إبراز أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات ، هذه الدراسة من خلال توزيع استمارة استبيان على أفراد لهم علاقة بالمحاسبة كأساتذة و خبراء ، تم تحليل النتائج بالأخير و الحصول على النتائج التالية :

- هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية لقياس أثر التحفظ المحاسبي عل جودة القوائم المالية ، وقد تزايد اهتمام الباحثين مؤخرا بالتحفظ المحاسبي لأنه أحد أهم مبادئ المحاسبة.
- التحفظ المحاسبي مهم في المؤسسات ويعد مطلب لمختلف الأطراف المستخدمين .
- يوجد مستوى جيد لتحفظ المحاسبي في القوائم المالية من جانب المصداقية.
- انطباع إيجابي لدى المفردات حول تأثير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية.
- اهتمام مستخدمي القوائم المالية بمدى تحفظ المؤسسة في معلوماتها و ذلك بسبب حاجياتهم لهذه المعلومات الدقيقة.
- كلما زاد التحفظ المحاسبي زادت مصداقية القوائم المالية.
- يساعد التحفظ المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية .
- استخدام التحفظ المحاسبي يؤدي لمخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: هناك التزام مرتفع التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

- التحفظ المحاسبي مطلب لمختلف أطراف أصحاب المصلحة لضمان مصالحهم و أرباحهم في المؤسسة الاقتصادية وخصوصا مع من يتعاملون مباشرة مع المؤسسة (دائنين و المساهمين).

وهذا ما يثبت أن المؤسسات الاقتصادية تهتم بمبدأ التحفظ المحاسبي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية من خلال الوسط الحسابي و الانحراف المعياري .

- المعلومات المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية بسيطة وواضحة تتمتع بالشفافية ، وهي ملائمة لاحتياجات متخذي القرار و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي و جودة القوائم المالية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير جودة القوائم المالية . و بهذا نثبت صحة هذه الفرضية.

الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها ، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة الاهتمام بمبدأ التحفظ المحاسبي من طرف المؤسسات الاقتصادية باعتباره يساعد على تحديد ما إن كانت هناك شكوك في جودة السياسات و التقديرات المحاسبية كوجود تغيرات محاسبية و الزيادة في الأرباح الغير مبررة.
- التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية من طرف المحاسبين ومن طرف المكاتب المحاسبية و المراجعة عند فحصها لهاته القوائم.
- عدم التخلي عن مبدأ التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بشرط أن يكون الالتزام بالقواعد المتحفظة متسق من سنة لأخرى حتى لا يحدث تلاعب بالأرباح المحاسبية.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

1- الكتب باللغة العربية.

- عباس مهدي الشيرازي : نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت ، 1990.
- خالد جمال الجمارات ، معايير التقارير الدولية 2007، اثراء للنشر و التوزيع ، عمان 2008
- احمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة ،مبادئ المحاسبة المالية: المبادئ و المفاهيم و الإجراءات المحاسبية،جامعة الإسكندرية، مصر، 2008 .
- مطر محمد ، مبادئ المحاسبة المالية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ، عمان ، 2007
- عبد الوهاب نصر علي ، خدمات مراقب الحسابات لسوق العمل المتطلبات المهنية و مشاكل الممارسة العلمية في ضوء معايير المراجعة المصرية و الدولية و الأمريكية ، ج 1 .
- أحمد نور ، المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية القاهرة ، الدار الجامعية، 2004.
- أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، مصر، 2005.
- حسين يوسف القاضي ، سمير معذي الريشاني ، محاسبة البترول، دار الثقافة للنضر و التوزيع،الطبعة الأولى 2001.
- محمد عباس بدوي ، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد، الإسكندرية ، 2009.
- طلال الحجاوي ، ريان نعوم ، ريان نعوم المحاسبة المالية -1- مناهج الجامعات العالمية، دار جهينة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن 2005 .

قائمة المراجع

- عليان الشريف ، رياض الحلبي ، فائق شقير أحمد الجعبري ، رشاد العصار ، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء الأول ، دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع ، عمان الأردن 2000 ، ص 260.
- عبد الناصر إبراهيم نور ، و آخرون ، أصول المحاسبة المالية ، الجزء الثاني ، دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع ، عمان الأردن ، 1998.
- عبد الوهاب نصر علي ، القياس و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية و الدولية ، (الجزء الأول) ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2007.
- أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة ، القياس و الإفصاح و التقرير المالي عن الالتزامات و حقوق الملكية الدار الجامعية الإسكندرية ، 2007.
- احمد شوقي ، مقياس جودة التقارير المالية ، الأهرام الاقتصادي ، مصر،2009 .
- عباس مهدي الشيرازي : نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت ، 1990.
- يوسف محمود جربوع ، نظرية المحاسبة : الفروض- المفاهيم-المبادئ- المعايير، مؤسسة الوراق ،عمان الأردن، الطبعة الأولى ، 2013.
- بول – ج – ستينبارت و مارشال رومني ، نظم المعلومات المحاسبية ، تعريب : قاسم إبراهيم الحسيني مراجعة : أيمن حداد و مهند عتمة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الجزء 2009.
- عبد الرزاق محمد قاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- ربحي مصطفى عليان ، اقتصاد المعلومات ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008 .
- علام محمد موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القرارات المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، العدد2، الأردن 2011.
- محمد مطر، موسى السويطي،التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثالثة، 2012.

قائمة المراجع

- شقور عمر فريد ، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الإستخراجية الأردنية، مجلة إدارة الأعمال، ع3، 2016 .
- حميده محمد عبد المجيد ، قياس مستوى التحفظ المحاسبي و العوامل المؤثرة في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية.
- جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم و التقارير المالية و أثره على القيمة السوقية للسهم،(دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)، مجلة البلقاء للبحوث و الدراسات، ع2 2014.
- سماهر هيثم عبد القادر الخليل ، دور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم لدى السلطة المالية دراسة تحليلية لعينة من القوائم المالية المدققة و المقدمة للسلطة المالية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، جامعة بغداد، 2006.
- مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية ،مدخل نظري و تطبيقي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان الأردن 2006 .

2- الكتب باللغة الأجنبية:

- brief R.P the accountants Responsibility in Historical prespective". The accounting review.vol 15.
- Basu.S," conservatism research Historocal development and future prospets" China journal of accounting research, vol 2, Issue1, 2009,
- Watts,R, L, zimmeman j,L 1986- basu, s, 2005

- Gray.S.J, 1980, international accounting difference from a security analysis perspective: some European journal of accounting research, vol18, pp 64-76.
- Givoly.D.C , hayn and A. Natarajan " meausuring reporing conservatism " the Accounting Review, 2007.
- Watts L ross , conservatisme in accounting part 01: explanation and impact , accounting horizons, v17,n3,2003
- Lafond R. watts RL the information of convervatism, the accounting review, 2008.
- Beja Avraham, Dan Weiss «some information aspect of conservatism » european Accounting review, vol15, 2006.
- [1] Young-soo choi, jhon.f.O hanlon, Peter F.pop conservation Accounting and linear information valuation models, vol 23, 2006.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات.

- عبيد إيمان محمد ، أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، رسالة ماجستير ، ، جامعة الزرقاء ، كلية الدراسات العليا، 2017..
- نضال محمود الرمحي،أثر احفظ المحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في بورصة عمان، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، 2017.

قائمة المراجع

- عليان وادي مدحت فوزي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطنية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
- سالمي محمد الدينوري ، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبية الدولية ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008.
- بزقوراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، رسالة مطروحة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم التسيير، تخصص محاسبة.
- محمد عبد الرحمان، عبد الفتاح، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسبوط، مصر 2011، ص 32.
- فراد رشيدة،أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الماستر الأكاديمي، دراسة ميدانية لعينة من خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات و المحاسبين، تخصص محاسبة و جباية معمقة، جامعة ورقلة، الجزائر.
- نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية – خنفايس نسرين، عينة من خبراء محاسبين، محافظي الحسابات، مدققين داخليين ومحاسبين العاملين ، مذكرة مقدمة الستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المحاسبية والمالية، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018/2017.
- بودربالة سارة حدة ، دور المراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية للتسيير ، رسالة ماجستير، الجزائر ،2007 .

قائمة المراجع

ثالثا: المجلات العلمية

- الرشدي ممدوح الصادق محمد، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 25، 2011.
- حسين كاظم عوجة ، التحفظ المحاسبي و أثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة ، مجلة القادسة للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، جامعة الكوفة ، العدد الأول ، 2017.
- مدثر أبو الخير، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي و جودة الأرباح، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد2، 2014.
- علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ون ا زهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق ،العدد السابع،2009 .
- ليث أكرم مفلح القضاه، عبد الستار الكبيسي، تطوير نماذج basu لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية الأردن، ملحق 01.2016
- خليل عبد الفتاح، التأصيل العلمي لمفهوم و قياس التحفظ المحاسبي في ضوء الإتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مجلة الدراسات المالية التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، 2003.

رابعا: الجرائد الرسمية.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قرار تحديد قوائم التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ،مؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.
- .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 27، المؤرخة في 28 مايو 2008 الموافق 22 جمادى لأولى 1429.

ملاحق الدراسة:

الملحق رقم 1.

قائمة الأساتذة االمحكمين:

الرقم	الإسم و اللقب.
1	الدكتور مولوج كمال
2	الدكتور مامي علي
3	الدكتور شمس الدين بوعرعار

الملحق رقم (2):

الإستبيان

جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية و محاسبة

استمارة استبيان

أخي أختي

تحية طيبة وبعد:

في إطار إعداد مذكرة ماستر علوم تجارية تخصص محاسبة ،تحت عنوان :أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية، نتقدم إليكم بهذه الاستمارة التي تساعدنا على " إبراز أثر التحفظ المحاسبي على تحسين جودة القوائم المالية و التي تعتبر مصدرا رئيسا يعتمد عليه في اتخاذ القرارات المناسبة " والتي تندرج ضمن متطلبات هذه الدراسة ، لذا نرجو منكم ملئها ،ونعلمكم أن إجاباتكم ستستعمل للأغراض العلمية

تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام

من إعداد:

العربي إيمان

بن عيسى مريم

إشراف الدكتور:

كمال مولوج

قائمة الملاحق

أولا: البيانات الشخصية

الرجاء منكم وضع علامة (X) عند الاختيار المناسب:

1/ العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ من40 إلى 50 سنة ☐

أكثر من 50 سنة

2/ المؤهل العلمي : ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

3/ الوظيفة: محاسب ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐

4/ الخبرة المحاسبية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى10 سنوات ☐ من 10إلى 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

ثانيا: محاور الاستبيان

الجدول الذي أمامك يمثل مجموعة من الأسئلة يرجى الإجابة عليها بوضع إشارة (X):

المحور الأول: مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمساهمين (المستخدمين بشكل عام ، البنوك المستثمرين العملاء ، إدارة الضرائب ....).					
02	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمقرضين.					
03	التحفظ المحاسبي أداة مهمة لتخفيض تكاليف الوكالة و ترتيب الحوافز المالية.					

04	يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها و الخسائر الناتجة عنها و قيمة هذه الخسائر.					
05	زيادة حالات الغش و التلاعب كانتا سببا و دافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.					
06	يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية.					
07	التحفظ المحاسبي يؤدي إل تخفيض درجة المخاطرة و زيادة الربحية.					
08	التحفظ المحاسبي يعتبر آلية من آليات القوائم المالية المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة (التقارير ذات الغرض الخاص)					

الجزائري لاقتصادية المؤسسات من الصادرة المالية القوائم جودة المحور الثاني: مستوى

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	المؤسسات قبل من المعدة المالية القوائم موثوقية ذات معلومات تقدم الاقتصادية عالية.					
02	تتمتع القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الاقتصادية بالحد الأدنى من الشفافية.					
03	القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تعطي لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم و معرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسة.					
04	المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.					
05	تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بملائمتها للتنبؤ بالمستقبل.					
06	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة.					

07	حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات و الأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أنها تعبر عنها.					
08	لكي تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز (ذات غرض عام).					
09	لكي تمثل المعلومات العمليات المالية و الأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تم العمل المحاسبي عنها و قدمت جوهرها و حقيقتها الاقتصادية و ليس مجرد شكلها القانوني.					
10	إن معد القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة و الملازمة لكثير من الأحداث و الظروف.					
11	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية.					
12	تعمل القوائم المالية على تبسيط البيانات المالية و المحاسبية لتكون قابلة للفهم و ملائم لاحتياجات مستخدمي					

	القوائم المالية.					
13	تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها و بأهميتها النسبية.					

المحور الثالث: أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبارات	موفق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة.					
02	ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية.					
03	مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.					
04	يساهم التحفظ المحاسبي في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة.					
05	التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.					

06	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى وجود نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة.					
07	مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.					
08	استخدام سياسة التحفظ يحد من آثار السلوك غير المرغوب فيه من خلال التحيز للأطراف ذات العلاقة داخل المؤسسة					
09	وجود مبدأ التحفظ المحاسبي في المؤسسة يخفض من نسبة التلاعب بالقوائم المالية.					
10	يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية.					
11	للتحفظ دور كبير في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.					
12	يساهم التحفظ المحاسبي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية					

	القوائم المالية.					
13	قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف في المعلومات المعتمد عليها في القوائم المالية.					
14	يساهم التحفظ المحاسبي في خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الأسهم.					

الملحق رقم (3):

مخرجات الدراسة:

1- جدول اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
المحاسبي التحفظ	,144	37	,052	,965	37	,294
القوائم جودة المالية	,193	37	,081	,862	37	,330
a. Correction de signification de Lilliefors						

2-ثبات الاستبيان

- **التحفظ المحاسبي:**

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,833	08

- **جودة القوائم المالية:**

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,780	13

- **الدرجة الكلية للإستبيان**

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,851	21

3-الخصائص الديمغرافية

العمر لمتغير وفقا الدراسة عينة موظفي توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	سنة 30 من أقل	7	18,9	18,9	18,9

	من 30 الى 40 سنة	10	27,0	27,0	45,9
	من 41 إلى 50 سنة	15	40,5	40,5	86,5
	50 فاكثر سنة	5	13,5	13,5	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

العلمي المؤهل لمتغير وفقا الدراسة عينة موظفي توزيع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	ليسانس	24	64,9	64,9	64,9
	ماستر	9	24,3	24,3	89,2
	دكتوراه	4	10,8	10,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

لمتغيرالوظيفة وفقا الدراسة عينة موظفي توزيع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	محاسب	5	13,5	13,5	13,5
	حسابات محافظ	17	45,9	45,9	59,5
	محاسبي خبير	11	29,7	29,7	89,2
	أستاذ تخصص محاسبة	4	10,8	10,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

المحاسبية الخبرة لمتغير وفقا الدراسة عينة موظفي توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	من أقل 05سنوات	5	13,5	13,5	13,5
	من 5 إلى 10 سنوات	13	35,1	35,1	48,6
	من 10 إلى 15 سنة	14	37,8	37,8	86,5
	سنة 15 من أكثر	5	13,5	13,5	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

4-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التحفظ المحاسبي:

Statistiques univariées

	N	Moyenne	Ecart type
A1	37	3,65	0,97
A2	37	3,17	0,85
A3	37	3,79	0,93
A4	37	4,28	0,85
A5	37	3,86	0,94
A6	37	4,25	0,86
A7	37	4,30	1,00
A8	37	3,57	0,88
المتغير_المستقل	37	3,86	0,59

5-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير جودة القوائم المالية

Statistiques univariées

	N	Moyenne	Ecart type
B1	37	3,77	0,91
B2	37	3,55	0,94
B3	37	4,28	0,83
B4	37	3,39	0,99
B5	37	3,46	1,17
B6	37	3,37	0,91
B7	37	3,03	0,74
B8	37	3,28	0,80
B9	37	3,87	0,73
B10	37	3,63	0,98
B11	37	4,34	0,81
B12	37	4,21	0,78
B13	37	3,96	0,94
المتغير_التابع	37	3,70	0,41

6-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية

Statistiques univariées

	N	Moyenne	Ecart type
AB1	37	4,41	1,15
AB2	37	3,77	0,84
AB3	37	4,45	0,88
AB4	37	3,35	0,93
AB5	37	3,80	0,90
AB6	37	3,82	0,95
AB7	37	4,05	1,04
AB8	37	3,48	0,93
AB9	37	3,70	0,91
AB10	37	3,21	0,74
AB11	37	3,37	0,95
AB12	37	3,55	0,89
AB13	37	3,60	0,97
AB14	37	3,73	0,72
الأثر	37	3,74	0,50

7-تحليل الانحدار :

Régression

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المحاسبي التحفظ[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : المالية القوائم جودة			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,502[a]	,252	,231	,25679
a. Prédicteurs : (Constante), المحاسبي التحفظ				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,779	1	,779	11,819	,002[b]
	de Student	2,308	35	,066		
	Total	3,087	36			
a. Variable dépendante : المالية القوائم جودة						
b. Prédicteurs : (Constante), المحاسبي التحفظ						

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,711	,641		2,672	,011
	المحاسبي التحفظ	,593	,172	,502	3,438	,002
a. Variable dépendante : المالية القوائم جودة						

8-اختبار التجانس:

✓ **التحفظ المحاسبي**

Test d'égalité des variances des erreurs de Levene[a]			
Variable dépendante: المحاسبي التحفظ			
F	ddl1	ddl2	Signification
,481	16	20	,929
Teste l'hypothèse nulle selon laquelle la variance des erreurs de la variable dépendante est égale sur les différents groupes.			
a. Plan : Constante + العمر + العلمي_المؤهل + الوظيفة + الخبرة_المحاسبية			

✓ **جودة القوائم المالية**

Test d'égalité des variances des erreurs de Levene[a]			
Variable dépendante: المالية القوائم جودة			
F	ddl1	ddl2	Signification
,844	16	20	,631
Teste l'hypothèse nulle selon laquelle la variance des erreurs de la variable dépendante est égale sur les différents groupes.			
a. Plan : Constante + العمر + العلمي_المؤهل + الوظيفة + المحاسبية_الخبرة			

9-جدول تحليل التباين الأحادي لمتغير التحفظ المحاسبي

Tests des effets intersujets					
Variable dépendante: المحاسبي التحفظ					
Source	Somme des carrés de type III	ddl	Carré moyen	F	Signification
Modèle corrigé	,979[a]	9	,109	2,373	,040
Constante	191,389	1	191,389	4175,504	,000
العمر	,087	2	,043	,946	,401
العلمي_المؤهل	,067	1	,067	1,466	,237
الوظيفة	,185	2	,093	2,022	,152
المحاسبية_الخبرة	,032	2	,016	,344	,712

Erreur	1,238	27	,046		
Total	510,256	37			
Total corrigé	2,216	36			
a. R-deux = ,442 (R-deux ajusté = ,256)					

10-جداول تحليل التباين الأحادي لمتغير جودة القوائم المالية

Tests des effets intersujets					
Variable dépendante: المالية القوائم جودة					
Source	Somme des carrés de type III	ddl	Carré moyen	F	Signification
Modèle corrigé	,452[a]	9	,050	,515	,851
Constante	219,946	1	219,946	2253,724	,000
العمر	,202	2	,101	1,037	,368
العلمي_المؤهل	,027	1	,027	,278	,602
الوظيفة	,020	2	,010	,103	,903
المحاسبية_الخبرة	,128	2	,064	,656	,527
Erreur	2,635	27	,098		
Total	568,356	37			
Total corrigé	3,087	36			
a. R-deux = ,146 (R-deux ajusté = -,138)					